علي بريمة

واقع التعليم المدرسي بولاية قالمة و دوره في التنمية الإقليمية

دراسة ميدانية على المؤسسات الاقتصادية بولاية قالمة

علي بريمة

واقع التعليم المدرسي بولاية قالمة و دوره في التنمية الإقليمية

FOR AUTHOR USE ONLY

FOR AUTHOR USE ONLY

علي بريمة

واقع التعليم المدرسي بولاية قالمة و دوره في التنمية الإقليمية

دراسة ميدانية على المؤسسات الاقتصادية بولاية قالمة

FOR AUTHOR USE ONLY

Noor Publishing

Imprint
Any brand names and product names mentioned in this book are subject to trademark, brand or patent protection and are trademarks or registered trademarks of their respective holders. The use of brand names, product names, common names, trade names, product descriptions etc. even without a particular marking in this work is in no way to be construed to mean that such names may be regarded as unrestricted in respect of trademark and brand protection legislation and could thus be used by anyone.

Cover image: www.ingimage.com

Publisher:
Noor Publishing
is a trademark of
International Book Market Service Ltd., member of OmniScriptum Publishing Group
17 Meldrum Street, Beau Bassin 71504, Mauritius

Printed at: see last page
ISBN: 978-620-0-77479-8

Copyright © علي بريمة
Copyright © 2020 International Book Market Service Ltd., member of OmniScriptum Publishing Group

FOR AUTHOR USE ONLY

واقع التعليم المدرسي بولاية قالمة و دوره في التنمية الإقليمية

إعداد الأستاذ: بريمة علي

FOR AUTHOR USE ONLY

* الإهـداء *

إلى بلدي : الجزائـر .

إلى الوالدين رمز العطاء و الحنان

إلى طفل اليوم رجل الغد

إلى الأعزاء إخوتي كل باسمه ، خاصة زينة .

إلى كل من شجعني و طلب لي التوفيق .

إلى كل هؤلاء هذا تعبيري لكم عن مدى حبي و امتناني .

FOR AUTHOR USE ONLY

أ.علـي بريمـة

شكـر وتقديـر

الحمد للـه الـذي منحنـي القـوة و الصبر لأنجز هذه الدراسة.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة الدكتورة مربوحة بولحبال نوار التي وافقت على

الإشراف على هـذه الدراسـة، فلـك كل معانـي الاحترام والتقديـر ،

لكل من قدم يد العون من أجل إتمام هذا العمل خاصـة مديري المؤسسات

التـي تم العمل الميداني فيهـا .

لكم يـا أساتذتي من الابتدائي إلى الجامعة ألف شكر و انحناءة تقدير وتبجيل .

FOR AUTHOR USE ONLY

أ. بريمـة علـي

ملخص الدراسة بالعربية

يتمثل دور التعليم في الاقتصاد الإقليمي في توفير الكفاءات على مختلف مستويات الأفراد الذين سوف يلتحقون بسوق العمل الإقليمية حسب الظروف المحيطة بهم ، وهذا بإعدادهم لأعمال تتفق ومستواهم الدراسي وتمكنهم من كسب دخل يساعدهم في تقدمهم الشخصي وبما أن البني الاقتصادية ليست على درجة كافية من المرونة لتتلاءم مع نسبة معينة من التعليم ، فإنه وجب السعي للتوفيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل ، و على اعتبار أن المستوى النهائي من التعليم الثانوي هو الأقرب لسوق العمل من المستويات الدراسية الأخرى فقد ركزت عليه هذه الدراسة للإجابة على سؤال يفرض نفسه في هذا الميدان و هو : **ما مدى مساهمة التعليم المدرسي في تحقيق التنمية الإقليمية ؟** و هذا لتوضيح أثر التعليم المدرسي كمتغير مستقل على التنمية الإقليمية كمتغير تابع، بالإضافة إلى التعرف على واقع التعليم المدرسي في الجزائر بصفة عامة و على مستوى الإقليم بصفة خاصة و لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استمارة استبيان إضافة إلى أدوات أخرى للدراسة الميدانية من أجل اختبار الفرضيات التي تمحورت حول الجانب الكمي و الكيفي لمسألة التوافق بين مستوى التعليم المدرسي و سوق العمل ومدى تحقيقه للتنمية الإقليمية، بحيث يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في مؤسسات القطاعات الاقتصادية المختلفة في إقليم بلدية قالمة، الذين يملكون المستوى النهائي من التعليم الثانوي.

لقد احتوت الدراسة على فصول نظرية عالجت الجانب المفهمي والمنهجي للدراسة ، إضافة إلى عرض لأهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع إلى جانب تقديم لأهم الاتجاهات النظرية المفسرة للتعليم والتنمية مع إعطاء لمحة عن واقع التعليم المدرسي في الجزائر، أما الفصل الميداني فقد ابتدأ بعرض أرضية حيث تناولنا في البداية لمحة نظرية عن دور التعليم في التنمية الإقليمية من خلال العناصر التالية ، ثم بعدها فهمنا بوصف لواقع التعليم المدرسي و التنمية الإقليمية بولاية قالمة من خلال التحليل والتفسير للبيانات الميدانية للوضعية الحالية للتعليم بالولاية، أهم المشاكل التي يمر بها قطاع التربية و تقييم لواقع التعليم المدرسي بالإقليم ، بعدها يأتي عرض للبيانات الميدانية بالتحليل و التفسير و التي تمحورت حول فرضيات الدراسة و محاولة الإجابة عليها واستخلاص نتائج الدراسة والإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة الذي تم طرحه وذلك لرسم ملامح واقع التعليم المدرسي و التنمية الإقليمية في أحد أقاليم الجزائر .

FOR AUTHOR USE ONLY

ملخص الدراسة بالفرنسية

Le rôle de l'éducation dans l'économie régionale est la fourniture de compétences à différents niveaux des personnes qui entreront sur le marché du travail territorial en fonction des circonstances qui les entourent, ce qui les prépare pour le travail compatibles avec leur niveau d'aptitudes scolaires et leur permettre de gagner un revenu afin de les aider dans leur cheminement personnel et que l'infrastructure économique n'as pas un degré suffisant de flexibilité pour correspondre à un certain pourcentage de l'éducation, elle doit chercher à concilier entre les sorties de l'enseignement et les besoins du marché du travail, et étant donné que le dernier niveau de l'enseignement secondaire est le plus proche du niveau du marché du travail ; cette étude va répondre à la question qui se pose dans ce domaine et est : Quelle est la contribution de l'enseignement scolaire dans le développement territorial ?

l'objet visé par cette étude était de clarifier l'effet de la scolarité comme une variable indépendante sur le développement territorial en tant que variable dépendante, en plus , reconnaître la réalité de la scolarisation en Algérie en général et au niveau provincial , en particulier la réalisation des objectifs de l'étude a été conçue par un questionnaire en plus à d'autres outils visant à l'étude sur le terrain problème de variables de l'étude pour tester les hypothèses qui portait sur la question quantitative et qualitative de la compatibilité entre le niveau scolaire et le marché du travail et la façon de parvenir à un développement territorial , de sorte que sur une population de travailleurs dans des organisations de différents secteurs économiques, qui ont le niveau ultime de l'enseignement secondaire.

L'étude se compose de chapitres théoriques pour l'objet de l'étude avec les définitions des concepts fondamentaux ainsi que présenter les études précédentes sur le sujet et fournir les principales tendances théoriques interprété pour l'enseignement et le développement, en donnant un aperçu de la réalité de l'enseignement scolaire en Algérie , a donné au premier étage d'une théorie sur le rôle de l'enseignement dans le développement territorial, avec un bref aperçu de la réalité de l'enseignement scolaire et régionales a Guelma en citant l'état actuel du mandat de l'éducation, les problèmes les plus importants auxquels est confronté le secteur de l'éducation et à évaluer la réalité de l'enseignement scolaire dans le territoire, puis une présentation du champ de données d'analyse et d'interprétation, qui a porté sur hypothèses et tenter d'y répondre et d'en tirer des résultats de l'étude et répondre à la question principale qui a été lancé en vue de modeler la réalité de l'enseignement scolaire et le développement territorial dans l'une des régions de l'Algérie .

FOR AUTHOR USE ONLY

فهرس الموضوعات

الإهداء .

الشكر و التقدير.

فهرس الموضوعات

فهرس الجداول.

فهرس الأشكال و المخططات.

المقدمة

الإشكالية .

صياغة الفرضيات.

أهمية الدراسة .

أسباب اختيار الموضوع.

أهداف الدراسة .

الفصل الأول ، الإطار المفهمي و الدراسات السابقة . 23

تمهيد .

أولا : تحديد المفاهيم .

1- مفهوم الواقع.

2- مفهوم التعليم .

3- مفهوم المدرسة.

4- مفهوم التنمية .

ثانيا : الدراسات السابقة.

1- الدراسات الجزائرية .

FOR AUTHOR USE ONLY

2-الدراسات العربية.
3-الدراسات الأجنبية.
الخلاصة .

الفصل الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة . 47
تمهيد .
أولا - منهج الدراسة.
ثانيا - الدراسة الاستطلاعية .
ثالثا - أدوات جمع البيانات.
رابعا - مجالات الدراسة .
1- المجال المكاني .
2- المجال الزمني .
3- المجال البشري .
الخلاصة.
الفصل الثالث : الاتجاهات النظرية المفسرة للتعليم و التنمية: 83
تمهيد:
أولا : الاتجاهات النظرية المفسرة للتعليم.
1 . الاتجاه النقدي الراديكالي.
2 . الاتجاه البنائي الوظيفي .
ثانيا : الاتجاهات النظرية المفسرة للتنمية .
1 . الاتجاه التربوي في التنمية.
2 . الاتجاه التنموي.

الخلاصة.

FOR AUTHOR USE ONLY

الفصل الرابع ، واقع التعليم والتنمية في الجزائر: 100

تمهيد:

أولا : التعليم و التنمية .

1- التعليم و التنمية الاقتصادية .

2- التخطيط التربوي والتعليمي .

3- العائد من الاستثمار في التعليم.

ثانيا- واقع التعليم والتنمية في الجزائر

1- التعليم المدرسي في الفترة (1962 – 1976)

2- التعليم المدرسي في الفترة 1977 / 2003

3- التعليم المدرسي في الجزائر منذ 2003 إلى وقتنا الحالي .

4- المراحل التعليمية في النظام التربوي الجزائري .

5- أهداف النظام التربوي و التعليمي الجزائري .

الخلاصة .

الفصل الخامس، واقع التعليم المدرسي و التنمية الإقليمية من خلال المعطيات الميدانية . 130

تمهيد:

أولا- دور التعليم في التنمية الإقليمية.

1 _ دور التعليم في التنمية الاقتصادية الإقليمية .

2 – علاقة التعليم بالعمالة على المستوى الإقليمي .

3 _ العمالة الإقليمية وبنا التدريب .

4 _ تأثير بنا التعليم بإقليم ولاية قالمة .

ثانيا : واقع التعليم المدرسي و التنمية الإقليمية بولاية قالمة .

FOR AUTHOR USE ONLY

1- الوضعية الحالية .
2- أهم المشاكل التي يمر بها قطاع التربية بإقليم ولاية قالمة .
3- تقييم لواقع التعليم المدرسي بالإقليم .

4- التوافق بين مستوى التعليم المدرسي و طبيعة التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل .
5- التنوع في مستويات التعليم المدرسي و مدى زيادته للإنتاجية في سوق العمل.
6- التوافق بين مستوى التعليم المدرسي و سوق العمل و مدى تحقيقه للتنمية الإقليمية .

الخلاصة

الفصل السادس، نتائج الدراسة . 172

أولا: اختبار الفرضيات.
ثانيا : نتائج أخرى كشفتها الدراسة.
ثالثا ا: مناقشة النتائج.
رابعا : الاقتراحات.

الخاتمة.
قائمة المراجع .
قائمة الملاحق .

FOR AUTHOR USE ONLY

فهرس الجداول

رقم الجدول	العـــنوان	الصفحة
1	المقابلات التي أجريت مع بعض المسؤولين و عينة الدراسة عبر المؤسسات المختارة للدراسة الميدانية .	40
2	توزيع موظفي مديرية التربية لولاية قالمة حسب المستوى الدراسي .	50
3	توزيع الموارد البشرية بالمؤسسة الاستشفائية الحكيم عقبي قالمة	52
4	توزيع أفراد العينة حسب نوعية المؤسسات المختارة .	55
5	الحالة العائلية للمبحوثين.	60
6	وضعية أفراد العينة قبل الالتحاق بالعمل في المؤسسة	61
7	مدى أسبقية العمل بمؤسسة أخرى.	63
8	مدى تلقي أفراد العينة لتكوين خاص قبل العمل بالمؤسسة.	65
9	مدى تحصل أفراد العينة على منصب العمل بفضل المستوى الدراسي	122
10	ماذا أشترط المنصب الذي يشغله المبحوث.	124
11	مدى تحصل المبحوث على تكوين أو تربص بعد الالتحاق بالمؤسسة.	126
12	مدى وجود علاقة بين الشعبة الدراسية المتحصل عليها و نوعية العمل الممارس	129
13	مدى مساعدة البرامج الدراسية المطلقات في عمل المبحوث.	133
14	طبيعة الوظيفة التي تتماشى أكثر مع المستوى النهائي.	135
15	القطاع الاقتصادي الأكثر امتصاصا لذوي مستوى التعليم الثانوي.	137
16	مدى وجود علاقة بين تنوع المستويات الدراسية في المؤسسة و زيادة إنتاجيتها	139
17	مدى وجود علاقة بين توفر الوظائف لمختلف المستويات الدراسية و إنقاص مشكل التشغيل	143
18	أهم الأسباب التي تساعد على التوازن بين العرض و الطلب على العمل.	146

FOR AUTHOR USE ONLY

19	موافقة الاختصاص المهني بالمؤسسة لمختلف المستويات الدراسية ومدى تحقيقه للإنتاجية بالمؤسسة.	148
20	طبيعة الحلول المقترحة للقضاء على أزمة التشغيل في البلاد.	149
21	علاقة التوافق بين مستوى التعليم المدرسي و وظائف الشغل بمدى تحقيق التنمية.	152
22	سنة التوظيف بالمؤسسة.	189
23	نوعية الوظيفة التي يشغلها أفراد العينة	188
24	مدى إجراء أفراد العينة لمسابقة الالتحاق بالعمل في المؤسسة.	189
25	مدى اشتغال أفراد العينة بمؤسسة أخرى قبل العمل الآني.	190
26	مدى التوافق بين جميع المناصب الموجودة في المؤسسة مع الشعب الدراسية الموجودة في الثانوية.	192
27	مدى تأثير المستوى الدراسي في العملية الإنتاجية للمؤسسة.	193
28	رأي المبحوث فيما إذا كان تخصصه الدراسي يساير تطور واقع الشغل.	193
29	مدى التوافق بين عدد البرامج الدراسية المطلقات في الثانوية و زيادة مرد ودية المؤسسة	195
30	وضعية تعداد التلاميذ الحالية والمتوقعة بإقليم ولاية قالمة	196

FOR AUTHOR USE ONLY

فهرس المخططات

الرقم	عنوان المخطط	الصفحة
01	توزيع أفراد العينة حسب السن .	56
02	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	58
03	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي .	59
04	المراحل التعليمية في الجزائر .	184
05	الهيكل التنظيمي لمركب الدراجات و الدراجات النارية لإقليم بلدية قالمة .	185
06	الهيكل التنظيمي لمديرية التربية لولاية قالمة	186
07	الخريطة الصحية الجديدة وفق التنظيم الساري المفعول	187
08	توزيع المؤسسات العمومية الإستشفائية عبر إقليم ولاية قالمة	188

FOR AUTHOR USE ONLY

المقدمـة

يواجه التعليم تحديات تفرضها عليه مجموعة من التحولات التي يشهدها العالم المعاصر من انتشار العولمة، وتزايد التكتلات الإقليمية والتطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وحركات التكامل الاقتصادي...كل هذه التحولات لابد لها أن تنعكس سلبا أو إيجابا على تطور ونمو التعليم وتفرز الإيمان السائد بضرورة صياغة رؤى جديدة تستجيب وتتفاعل إيجابيا مع حركات التغيير والتطور التي لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهلها أو التغاضي عنها ، منها ربط مؤسسات التعليم بسوق العمل على أساس موضوعي و عملي ينطوي على إقامة شراكات فعلية مع جميع العناصر الاجتماعية المعنية به .

لقد ظل التحليل الاقتصادي حتى ثلاثة عقود سابقة يعتمد على مفهوم نظرية رأس المال المادي التقليدية (الكلاسيكية) التي تغفل أهمية رأس المال البشري كعنصر من عناصر النمو الاقتصادي إلى أن قدم شولتز **shultz** مفهوما جديدا لرأس المال يتضمن: رأس المال البشري **Human capital** و رأس المال غير البشري (**non Human capital**) و بعد أن تركزت المرحلة الأولى لاقتصاديات التعليم في مفاهيم رأس المال المادي ، ورأس المال البشري ، جاءت مرحلة ثانية بدأت حينما قدم كلارك Clark (1983) مجموعة من العوامل التي تدفع بالتعليم في السير نحو اتجاه معين ، لتحقيق أهداف معينة و هي آليات السوق ، سلطة الدول و السلطة الأكاديمية ، وهذا يتطلب تغيير مخرجات التعليم ، وإعادة تدريب وتأهيل العاملين للتكيف مع المتغيرات الجديدة التي تدعو إلى المنافسة و رفع مستوى التعليم المدرسي ، وهذا مرتبط برفع مستوى رأس مالنا البشري والانتفاع منه، و هذا هو جوهر العلاقة بين التنمية والتعليم، وبالأحرى جوهر العلاقة بين التنمية البشرية المستدامة وبين التعلم المستمر .

إن تزايد الطلب على اليد العاملة قد دفع بصانعي السياسات الإقليمية إلى اعتبار التعليم أحد القطاعات الهامة للخدمة ينبغي توفيره بغض النظر عن احتياجات القوى العاملة ، فإحداث توازن بين التعليم والعمالة كان الموجه في بعض البلدان في صياغة خطط التعليم خصوصا على مستوى الإقليم الذي يشكل إطارا للتخطيط و التسيير ، إذ يتمتع بخصائص اجتماعية و اقتصادية وسمات مميزة مع أنها ليست بالضرورة أشد تجانسا كما أن تقاليده الثقافية أقرب إلى وحدة الشكل ، لتكامل التدابير المتخذة في مختلف القطاعات الاجتماعية ، ولتعديل العرض في مجال التعليم

FOR AUTHOR USE ONLY

و تكييفه ليلائم الاحتياجات الاقتصادية وجب البحث في الأثر الذي يحدثه على المستوى الإقليمي من خلال مخرجات العملية التعليمية و علاقتها بسوق العمل المتميز بالتغير و التجدد المستمر ، أو بالتحديد البحث في مسألة الموافقة بين المستوى التعليمي و متطلبات سوق العمل ومدى تحقيق ذلك للتنمية الإقليمية مع أن الاتجاه إلى أقلمة التعليم يصطدم بعوائق مختلفة منها ، عدد المعايير المستخدمة لتحديد الإقليم وعدم وضوح تعريفه في بعض البلدان، خصوصا في الجزائر التي تتميز باستمرار لمركزية قوية .

إن التخطيط الشامل للتربية والتعليم يفترض قيام التوازن بين التطور الكمي والتطور الكيفي – النوعي – للتعليم، ويستلزم بالتالي عناية خاصة بمحتوى التعليم ومضمونه في مراحل الدراسة المختلفة ، أي المناهج والوسائل التعليمية والإدارة التربوية ، إضافة إلى تحقيق الموائمة بين مخرجات العملية التعليمية و احتياجات سوق العمل بحيث تلبي حاجات التنمية الاقتصادية وعليه ركزت هذه الدراسة على محاولة الكشف عن العلاقة بين التعليم والتنمية من خلال معرفة مدى تحقيق التعليم المدرسي للتنمية الإقليمية وهذا بالنظر للجانب الاقتصادي ليسهل تناول الموضوع على الأقل من الناحية المنهجية وفي هذا الجانب ستهتم الدراسة بمحاولة معرفة مدى موائمة مخرجات التعليم المدرسي لسوق العمل ، باختيار إحدى المستويات الدراسية القريبة في طبيعتها من سوق العمل وهي المستوى النهائي بالثانوية وبحث مدى موافقتها لسوق العمل من حيث الكم والكيف ، وقد تضمنت خطة العمل جانبين الأول نظري والثاني ميداني ، فكانت على النحو التالي :

FOR AUTHOR USE ONLY

البداية كانت بعرض إشكالية الدراسة بتحديدها وصياغتها مع ذكر تساؤلاتها إلى جانب فرضيات الدراسة ، ثم الانتقال إلى ذكر أهمية وأسباب اختيار الموضوع ثم أهدافه مع ذكر أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة .

– فيما يخص الفصل الأول فقد تعرض لتحديد أهم المفاهيم المعتمدة في الدراسة إلى جانب عرض لأهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع و التي تعتبر أرضية نظرية مفيدة لهذه الدراسة و كانت مقسمة على النحو التالي :

– الدراسات الجزائرية . – الدراسات العربية. – الدراسات الأجنبية.

بعدها يأتي الفصل الثاني والمعنون بالإجراءات المنهجية للدراسة وشمل توضيح لطبيعة المنهج المعتمد في الدراسة و التقنيات المساعدة له، إضافة لأدوات جمع البيانات و مجالات الدراسة المكاني

و الزمني و البشري و الذي تعرض بدوره لكيفية اختيار العينة و خصائصها .

فيما يخص الفصل الثالث فقد كان عبارة عن سرد لأهم الاتجاهات النظرية المفسرة للتعليم والتنمية مع ذكر أهم الملاحظات والنقد لها، أما الفصل الرابع و الذي يعطي لمحة عن واقع التعليم المدرسي في الجزائر، فقد أحتوى على مبحثين، تناول المبحث الأول مسألة التعليم و التنمية الاقتصادية ، أما المبحث الثاني فقد تناول واقع التعليم والتنمية في الجزائر ، حيث كان الحديث في البداية عن الحديث عن الفترات الزمنية التي مر بها التعليم المدرسي:

– الفترة الأولى وهي التعليم المدرسي في الجزائر في الفترة 1962 – 1977 : وبداية الحديث كان عن وضعية المجتمع الجزائري غداة الاستقلال وما أفرزه التواجد الفرنسي على النظام التربوي و التعليمي ، ثم سرد لأهم الأحداث التي عرفها قطاع التربية والتعليم غداة الاستقلال لكن بتحليل سوسيوتاريخي ، ثم التعرض للإجراءات المتبعة لتخطي أزمة قطاع التربية والتعليم .

– الفترة من 1977– 2003 فقد تميزت بإرساء كل معالم الدولة الجزائرية، و جاء ذكر التربية والتعليم من خلال المواثيق الرسمية .

– الفترة من 2003 إلى يومنا الحالي و التي شهدت عدة تحولات في المنظومة التربوية خاصة على مستوى القاعدة ، ثم جاء ذكر أهم المراحل التعليمية في النظام التربوي مع نوع من التفصيل حول مرحلة التعليم الثانوي التي ركزت عليها هذه الدراسة ثم الأهداف التربوية والغايات التعليمية للنظام التربوي الجزائري والتي هي التعريب الجزأرة ، العدالة الاجتماعية والديمقراطية .

هذا عن أهم ما جاء في الجانب النظري ، أما عن الجانب الديناميكي فيها وهو الجانب الميداني والذي تضمنه الفصل الخامس و المعنون بواقع التعليم المدرسي و التنمية الإقليمية من خلال المعطيات الميدانية حيث احتوى بعد التمهيد على خمسة مباحث اهتم الأول بدور التعليم في التنمية الإقليمية حيث تعرض للعناصر التالية _ دور التعليم في التنمية الاقتصادية الإقليمية – علاقة التعليم بالعمالة على المستوي الإقليمي _ العمالة الإقليمية وبنا التدريب _ تأثير بنى التعليم ، أما المبحث الثاني فقد أعطى لمحة موجزة عن واقع التعليم المدرسي و التنمية الإقليمية بولاية قالمة من خلال الوضعية الحالية للتعليم بالولاية ، أهم المشاكل التي يمر بها قطاع التربية و تقييم لواقع التعليم المدرسي

FOR AUTHOR USE ONLY

بالإقليم، ثم معالجة الفرضية الأولى في الدراسة و التي تناولت مسألة التوافق بين مستوى التعليم المدرسي و طبيعة التخصصات الموجودة في سوق العمل و التي شملت العناصر التالية :

1- كيفية الحصول على منصب العمل بالمؤسسة في سوق العمل .

2- ماذا يشترط المنصب الذي يشغله طالب العمل .

3- مدى تحصل العامل على تكوين أو تربص بعد الالتحاق بالمؤسسة .

4- علاقة الشعبة الدراسية المتحصل عليها بنوعية العمل الممارس .

5- مدى مساعدة البرامج الدراسية المتلقات في العمل .

6- طبيعة الوظيفة التي تتماشى أكثر مع المستوى النهائي من التعليم الثانوي .

- فيما يخص محور التنوع في المستويات الدراسية و مدى زيادته للإنتاجية في سوق العمل،

فقد حاول الإجابة على الفرضية الثانية في الدراسة و احتوى على العناصر التالية :

أ- القطاع الاقتصادي الأكثر امتصاصا لذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي .

ب- علاقة تنوع المستويات الدراسية في المؤسسة بزيادة إنتاجيتها .

أما المحور الأخير و المعنون بالتوافق بين مستوى التعليم المدرسي و التخصصات المهنية في سوق العمل و مدى تحقيقه للتنمية الإقليمية فيحاول الإجابة على الفرضية الثالثة للدراسة ، حيث احتوى على العناصر التالية :

أ- علاقة توفر الوظائف لمختلف المستويات الدراسية بإنقاص مشكل التشغيل .

ب- أهم الأسباب التي تساعد على التوازن بين العرض و الطلب على العمل .

ت- موافقة الاختصاص المهني بالمؤسسة لمختلف المستويات الدراسية ومدى تحقيقه للإنتاجية .

ث- طبيعة الحلول المقترحة للقضاء على أزمة التشغيل في البلاد .

ج- علاقة التوافق بين المستوى الدراسي ووظائف الشغل بمدى تحقيق التنمية الإقليمية .

FOR AUTHOR USE ONLY

و يتخلل هذه النقاط تحليل و تفسير للبيانات الميدانية واستخلاص نتائج الدراسة والإجابة على التساؤل الرئيسي الذي تم طرحه و ذلك لرسم ملامح واقع التعليم المدرسي و التنمية الإقليمية في الجزائر لنطرح جملة من الاقتراحات ، فالخاتمة التي هي من ضروريات أي عمل ، ثم عرض لقائمة المراجع و تليها الملاحق .

لقد لاقت هذه الدراسة في مشوارها صعوبات خصوصا على مستوى الميدان أهمها:

1- قلة المراجع والدراسات التي تناولت موضوع التعليم المدرسي و التنمية الإقليمية.

2- ما تم العثور عليه من مراجع حول هذا الموضوع يفتقر للتحليل السوسيولوجي، حيث كان التأكيد في معظم الأحيان على الجوانب الاقتصادية أو ما اصطلح عليه باقتصاديات التعليم ، كما أن ما تم العثور عليه من هذه المراجع كان لتجارب محددة (تجارب الدول المتقدمة و بعض الدول العربية) .

3 – نقص الأرشفة : عدم وجود وثائق، سجلات ودراسات تبين وضعية التعليم على المستوى الإقليمي .

4– خوف بعض المسئولين من الإجابة على بعض الأسئلة ضنا منهم على أنها تدخل في الأمور الخاصة بالمؤسسة، إضافة إلى عدم كفاية الوقت و الصعوبة في انتقاء العينة التي تطلب جمعها التوجه لمختلف القطاعات الاقتصادية في سوق العمل لقلتها في كل قطاع .

5 – صعوبة مقابلة المبحوثين (خصوصا العاملين في القطاع الإنتاجي) نظرا للقوانين الإدارية ، على اعتبار أن الجهات المعنية اشترطت أن يكون هناك وسيط بيننا و بين بعض المبحوثين .

FOR AUTHOR USE ONLY

الإشكالية

يوضح لنا التراث المعرفي للمجتمعات الإنسانية أن طبيعة نشأة الحضارات و ازدهارها و تطورها، إنما حدثت نتيجة الاهتمام بالتعليم كعنصر أساسي للتحديث والتقدم والتغيير، إذ تعتمد عليه المجتمعات الحديثة في تميزها عن بقية المجتمعات الأخرى و يتميز المجتمع الحديث بأنه المجتمع الذي يعتمد على التخصص والعلم كأساس أو سمة من السمات التي تجعله يختلف عن بقية المجتمعات البشرية السابقة .

لقد كشفت تحليلات سابقة حول العلاقة المتبادلة بين التعليم عموما وعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كيف يمكن اعتبار التعليم وسيلة لإحداث التغير الاجتماعي الشامل والمستهدف في المجتمعات ، فلقد اهتم الكثير من علماء الاجتماع و التنمية بدراسة الاستثمار التعليمي من جوانب متعددة، و يرجع التغيير لنظرية رأس المال البشري التي ترتبط بتصورات تيودور شولتز **T.Schultz** في تحليله لأهمية التعليم واعتباره ، المكون الأساسي لرأس المال البشري و إن كانت جذور هذه النظرية ترجع إلى تصورات آدم سميث **A. Smith** عندما أشار إلى أهمية التعليم كعامل للاستقرار الاقتصادي و التطور الاجتماعي .

إن إستراتيجية التنمية في الجزائر أكدت على أن التنمية لا تحدث إلا بالإنسان كما أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية و اجتماعية بدون تنمية هذا الإنسان و يكون ذلك عن طريق التعليم الذي هو أحد الوسائل التي تحقق ذلك ، حيث أن له دور فعال في تطور المجتمعات ونشر الوعي والضبط الاجتماعي و تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي طبقت إصلاحات عديدة على قطاع التعليم بمختلف مراحله من أجل القضاء على النقائص والمشاكل التي يعانيها ، مثل التسرب المدرسي و عزوف التلاميذ عن التعليم إضافة إلى ظاهرة البطالة التي أصبحت تهدد مخرجات هذا القطاع ، و دعوة إصلاح التعليم لم تأت من فراغ بل هي نتيجة عجز مخرجات التعليم عن مسايرة خطط التنمية و الاستجابة لمتطلبات سوق العمل الذي يتميز بالتغير و التجدد وفقا لمتغيرات عديدة ذات طابع سياسي و اقتصادي و اجتماعي خصوصا على المستوى الإقليمي ، و عند الحديث عن مخرجات التعليم المدرسي فإننا نجدها تتكون من المتخرجين الذين يملكون مستوى التعليم المتوسط و يفترض أن يتوجهوا إلى مراكز التكوين المهني لتنمية مهاراتهم المهنية و بالتالي يصبحون أكثر تكيفا مع سوق العمل، كما نجد حاملو المستوى النهائي من التعليم

FOR AUTHOR USE ONLY

الثانوي الذين أمامهم إحدى الخيارات الهامة و هي إما التوجه للجامعة لكن بشرط الحصول على شهادة البكالوريا أو التوجه لسوق العمل للبحث عن عمل يتوافق مع المهارات و المستوى الدراسي الذي يملكونه، لكن من المؤكد أن حصول هذا التوافق يتطلب عوامل عديدة منها ما يتعلق بالبرامج الدراسية و منها ما يتعلق بطبيعة التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل و منها ما يتعلق بالظروف الاقتصادية للإقليم إلى جانب عوامل أخرى يمكن أن تؤثر في العلاقة بين المستوى الدراسي و سوق العمل و على اعتبار أن المستوى النهائي من التعليم الثانوي هو الأقرب لسوق العمل من المستويات الدراسية الأخرى فقد ركزت عليه هذه الدراسة للإجابة على سؤال يفرض نفسه في هذا الميدان و هو : **ما مدى مساهمة التعليم المدرسي في تحقيق التنمية الإقليمية ؟**

وتندرج تحت هذا السؤال المركزي تساؤلات فرعية مصاغة على الشكل التالي :

1 _ هل يوجد توافق بين مستوى التعليم المدرسي و طبيعة التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل ؟

2 _ هل التنوع في مستويات التعليم المدرسي يزيد من الإنتاجية في سوق العمل ؟

3- هل التوافق بين مستوى التعليم المدرسي و سوق العمل يحقق التنمية الإقليمية ؟

FOR AUTHOR USE ONLY

صياغة الفرضيات:

من الخطوات الهامة في منهجية البحث الاجتماعي وضع صياغة دقيقة و واضحة للفروض ، و على اعتبار أن هذا الموضوع يقع بين اختصاصات علمية كاقتصاديات التعليم و التنمية و علم الاجتماع و بغية الإجابة عن تساؤلات الإشكالية اقترحنا إجابات مبدئية تمت صياغتها في جملة الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى:

_ يوجد توافق بين مستوى التعليم المدرسي و طبيعة التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل.

تحاول هذه الفرضية التحقق من إمكانية وجود توافق بين المستوى التعليمي النهائي لخريجي الثانويات وبين مختلف أنواع الوظائف الموجودة في سوق العمل أو بعبارة أخرى هل محتوى الوظائف الموجودة في سوق العمل يتناسب مع محتوى البرامج الدراسية لخريجي المدارس الثانوية ، وعليه فهذه الفرضية تحاول البحث عن الجانب النوعي في العلاقة بين مستوى التعليم المدرسي و الوظائف الموجودة في سوق العمل .

الفرضية الثانية :

_ التنوع في مستويات التعليم المدرسي يزيد من الإنتاجية في سوق العمل .

تبحث هذه الفرضية عن مدى وجود توافق بين عدد و تنوع المستويات الدراسية المتلقات في الثانوية و عدد الوظائف في سوق العمل أو بعبارة أخرى ، أن كثرة المستويات الدراسية في سوق العمل و تنوعها سيثري التخصصات المهنية بالأفكار المنتجة و بالتالي زيادة انتاجية المؤسسات و بالتالي سينعكس ذلك على تنمية الإقليم .

إذا فهذه الفرضية تبحث عن الجانب الكمي في العلاقة بين مستوى التعليم المدرسي و الوظائف الموجودة في سوق العمل .

الفرضية الثالثة:

- **إن التوافق بين مستوى التعليم المدرسي و التخصصات المهنية في سوق العمل يحقق التنمية الإقليمية .**

تحاول هذه الفرضية الإجابة عن مسألة مدى تحقيق التوافق بين مستوى التعليم النهائي لخريجي الثانويات و عروض العمل الموجودة في سوق العمل للتنمية على مستوى الإقليم ؟ خصوصا و أن هذا الأخير له مميزات و خصوصيات اجتماعية و اقتصادية تتدخل في تحديد نسبة التنمية على هذا المستوى .

FOR AUTHOR USE ONLY

– أهمية الدراسة :

اتضحت أهمية تنمية الفرد من جميع الجوانب وتأهيله بالمعارف والمهارات والقيم باعتباره محور عملية التنمية ، وظهرت الحاجة إلى معاملة الموارد البشرية على أنها نوع من رأس المال وليس مجرد استهلاك وأنه يجب الاستثمار في تعليم الأفراد كالاستثمار في السلع المادية ، وعليه أصبح من المؤكد أن الدول المتقدمة وأيضا النامية أصبحت تنظر إلى قطاع التعليم على أنه من العوامل التي تساعد على التقدم في الجوانب الاقتصادية إلى جانب الجوانب الاجتماعية والثقافية ، فهو المسئول عن إعداد جيل من القوى البشرية المدربة على أعلى مستوى وتمكينها من دخول سوق العمل وهو بهذا يمثل البنية التحتية الديناميكية للتنمية، كما أن للتعليم دور في التنمية الاقتصادية الإقليمية وطبيعة علاقته بالعمالة على هذا المستوى حيث يقوم بإعداد الأفراد لأعمال تتفق مع معرفتهم و قدارتهم و مستوياتهم

الدراسية ، هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم العوامل في تحقيق التوازن بين العرض و الطلب في سوق العمل ، إضافة لأهمتها في حركات الهجرة بين الأقاليم .

– أسباب اختيار الموضوع :

إغفال دور التعليم المدرسي في التنمية الإقليمية قد ينعكس سلبا على المجتمع ككل وعلى مسيرته التنموية خصوصا وأن الإنسان أصبح يمثل رأسمال بشري وعامل استثمار لا يستهان به في مجال التنمية ، هذا إضافة إلى جملة من العوامل ذات الصلة المباشرة بقطاع التربية والتعليم يمكن حصرها فيما يأتي :

. أهمية التعليم المدرسي وآثاره على عالم التكوين والتشغيل .

. تدهور مستوى التعليم وآثاره السلبية على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية .

. ضرورة معرفة مدى موائمة مخرجات التعليم المدرسي لمتطلبات سوق العمل .

. ضرورة تشخيص واقع التعليم المدرسي خصوصا على المستوى الإقليمي للوقوف على النقائص و المشاكل التي يعانيها، و بالتالي رسم سياسة إصلاح ناجحة، و يمكن إضافة لما سبق ذكره أهم الأسباب الشخصية التي دفعت لاختيار هذا الموضوع و هي:

_ محاولة معرفة الجدوى الاقتصادية من التعليم المدرسي و مدى تكيفه مع سوق العمل المتجدد و المتغير .

. إثراء المكتبة الجامعية بدارسة في هذا الميدان الخصب والذي قلت فيه الدراسات المتعلقة بالتعليم المدرسي والتنمية الإقليمية.

– أهداف الدراسة

1– أهداف علمية :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

– الوصول إلى إجابات عن الأسئلة المطروحة .

– التحكم في التحليل السوسيولوجي على مستوى الميكروسوسيولوجي وتطبيقه على أفراد العينة.

– التحكم في أدوات وطرق البحث العلمي.

FOR AUTHOR USE ONLY

– إثراء المكتبة الجامعية بدراسة في ميدان التنمية الاقليمية .

– الحصول على مؤهل علمي يسمح بممارسة البحث العلمي مستقبلا .

2– أهداف عملية :

. الاطلاع عن كثب على الواقع المهني لخريجي التعليم الثانوي العاملين بمختلف المؤسسات الاقتصادية .

. محاولة الكشف عن مدى نجاح التعليم المدرسي الذي يلقن في الجزائر خاصة على المستوى الإقليمي ومدى انسجامه مع التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري.

3– أهداف شخصية:

العمل في الميدان التربوي مدة زمنية كافية يساعد على ملاحظة مختلف الصعوبات والمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع ويدفع إلى محاولة إبراز الصورة الحقيقية لمساهمة التعليم المدرسي في عملية التنمية خصوصا على المستوى الإقليمي، و يبقى الهدف الأسمى هو تحضير مذكرة في المستوى المطلوب ومستوفية لشروط البحث العلمي .

FOR AUTHOR USE ONLY

الفصل الأول ، الإطار المفهمي و الدراسات السابقة .

تمهيد

أولا : تحديد المفاهيم .

5- مفهوم الواقع.

6- مفهوم التعليم .

7- مفهوم المدرسة.

8- مفهوم التنمية .

ثانيا : الدراسات السابقة.

- **الدراسات الجزائرية .**
- **الدراسات العربية.**
- **الدراسات الأجنبية.**

الخلاصة

FOR AUTHOR USE ONLY

تمهيد :

سيتناول هذا الفصل مبحثين حيث يبتدئ بتحديد و ضبط المفاهيم الأساسية ، لذا لا ينبغي تجاوز تحديدها تحت أي ظرف، خاصة في البحوث الاجتماعية بسبب اختلاف الاتجاهات والمدارس، أما المبحث الثاني فسيتناول الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ، إذ أن من أهم مميزات البحث العلمي أنه تراكمي ، وذلك نتيجة الإضافات التي تحدث عبر التاريخ ، وتكمن أهمية البحوث والدراسات السابقة في كونها تمثل إرثا نظريا لبناء البحث السوسيولوجي، كما أن لها فائدة في تدعيم بيانات الجانب الميداني من الدراسة وعليه كان لزاما الاعتماد على أهم الدراسات التي لها علاقة بهذا الموضوع حول التعليم المدرسي والتنمية الإقليمية .

أولا– تحديد المفاهيم:

1 – مفهوم الواقع : (1) لغويا الواقع هو الحاصل ، يقال واقع الأمر أو الحال أي ما حصل منهما و في الواقع أي في الحقيقة .

لقد شكل الخوض في تحديد مفهوم الواقع انشغالا فلسفيا لدى العديد من المفكرين الذين لم يتوقفوا عند حدود التعامل مع الواقع من حيث كونه إحالة على الوجود العيني المباشر فحسب ، بل باعتباره مفهوما إشكاليا منفتحا على مستويات قرائية واستقرائية وتأويلية واسعة ، إذ يقع ضمن حيز المُدْرَكات التي لا تحتاج مبدئيا لمبالغة كبيرة في التوضيح ، لهذا يقيم ديكارت علاقة مباشرة بين الواقع والوجود والكينونة ويصنف مفهوم الواقع ضمن «المفاهيم شديدة الوضوح في ذاتها لدرجة أن كل محاولة لتوضيحها أكثر تقود بالضرورة إلى إغراقها في الغموض» . إن منطلق الشك في تدبير حقيقة الوعي بالواقع يمثل موقفا معرفيا يؤمن بأن الواقع ليس هو بالضرورة ما ألفنا أن نعتبره كذلك ، ويرى "جوزيا رويس Josiah Royce "الذي ينتمي للتيار المثالي الأمريكي– أن الواقع لا يدرك إدراكا فعليا وكليا إلا من خلال مشعل العلم الذي ينير سبل إدراك الواقع مما يتيح للذات أن

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) علي بن هادية وآخرون : **القاموس الجديد للطلاب ـ معجم عربي مدرسي ألفبائي** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، ط 7 ، 1991 ، ص 1303 .

تنتقل من مستوى الأنا المحدودة – le moi fini – إلى مستوى الأنا المطلقة– le moi absolu – ومهما كانت طبيعة ونوعية التصورات التي اتخذت من التفكير في الواقع موضوعا للتأمل والتدبير الفكري والمعرفي فإن الخط الناظم بين هذه التصورات يظل هو ربط الواقع بشرط الإدراك وذلك بالنظر إلى « أنه لا وجود لواقع معطى إلا بالنسبة للإدراك» كما قال ديكارت و «كل إدراك هو بالضرورة إدراك لشيء ما» على حد تعبير "هوسرل" إلا أن الحديث عن الإدراك هو أيضا مجال الحديث عن التمثلات كما قال "كانط **(1)** .

وبصرف النظر عن التباين المحتمل في اقتراح تعريف إجرائي مقبول للواقع يمكن القول إنه يحيل على مجموع الأشياء الواقعة موضوعا عينيا مباشرا لفعل الوجود والكينونة و من هذه الزاوية، يبدو مفهوم الواقع إحالة على التحقق الملموس للأشياء و الظواهر التي تستجليها الذات الواعية من خلال عملية الاحتكاك الواقعي والملموس بالمواضيع والظواهر في أبعادها و تمفصلاتها القابلة للترسب في الوعي والإدراك وعليه فهذه الدراسة تهدف لمحاولة فهم واقع التعليم المدرسي من خلال الاحتكاك الملموس و الميداني بالعناصر المكونة لهذا الموضوع و كشف الحقائق المحيطة به و الظروف التي يمر بها في الفترة الحالية و هذا بالاعتماد على وسائل لبلوغ هذه الغاية ، منها العين المجردة و الملاحظة و الإدراك و محاولة فهم ما يدور من تحولات و تطورات في هذا المجال، إضافة إلى توظيف عناصر منهجية كالاعتماد على المنهج الوصفي لوصف و تحليل واقع التعليم المدرسي و علاقته بالتنمية الإقليمية .

FOR AUTHOR USE ONLY

1) سعيد أراق : **ميثولوجيا الواقع** ، الحوار المتمدن ، محور الفلسفة , علم النفس وعلم الاجتماع – العدد : 1758 – 08- 12 – 2006 .

2- مفهوم التعليم :

يمكن تعريف التعليم **لغويا** : علم ، يعلم ، علم ، تعليما غيره ، جعله يتعلم **(1)** ، أما **اصطلاحيا** **(2)** : فهو تلك العملية التي يقوم بها المعلم بهدف تحقيق التعلم للتلاميذ **(2)** ، و ثمة خلط شائع بين التعليم و التعلم ، فحسب بيرسون فإن التعليم مستقل عن التعلم الذي يمكن أن يحدث خارج موقف التعليم ، معنى هذا أن التعلم ليس نتيجة مباشرة ومضمونة للتعليم، غير أن كلمة التعلم مرتبطة بالشخص المتعلم نفسه بينما التعليم مرتبط بتنظيم البيئة الخارجية التي تحدث فيها عملية التعلم **(3)** ، أما فيما يخص الفرق بين التعليم و التربية، فإن التربية معناها أوسع لأنها تضمن كل نهوض وترقية إيجابية لقوى الفرد ، إنها تنصب على نواحي شخصية الفرد الجسمية والعقلية والخلقية ، أما التعليم فهو نقل المعرفة للفرد كإحدى الوسائل في تربيته ، فهو عامل جزئي وليس فيه من الإيجابية للفرد المتعلم إلا بقدر ما يستطيع أن يحصل عليه من المعرفة **(4)** .

إن المعنى الإجرائي للتعليم المدرسي فهو ذلك التعليم الموجه للفرد خلال تواجده بالمدرسة و احتكاكه التلقائي مع البيئة المحيطة به ليغير من ديناميته النفسية ويكسبه قاعدة معرفية ومستوى دراسي يؤهله لبناء شخصيته و اكتسابه لدور في المجتمع من خلال اندماجه في سوق العمل وتحقيق ذاته على الصعيد الشخصي من جهة و من جهة أخرى المشاركة مع باقي أفراد المجتمع في تحقيق التنمية الإقليمية على كافة المستويات خاصة المستوى النهائي من التعليم الثانوي على افتراض أنه يمكن أن يكون أكثر تكيفا مع الاختصاصات المهنية الموجودة في سوق العمل .

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) القاموس الجديد للطلاب **. معجم عربي مدرسي ألفبائي** ، مرجع سابق ، ص 695 .

2) السيد سلامة الخميسي : **التربية والمدرسة والمعلم ، قراءة اجتماعية ثقافية** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 52 .

3) محمد محمود الخوالدة : **مقدمة في التربية** ، دار المسيرة ، ط 1 ، عمان ، الأردن ، 2003 ، ص 50 .

4) محمد علي حافظ : **التخطيط للتربية والتعليم** ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، 1965 ، ص 91 .

3 – مفهوم المدرسة :

لغويا تعني المدرسة **(1)** الموضع الذي يتعلم فيه الطلبة ، فالمدرسة الابتدائية مثلا هي المؤسسة التي يتلقى فيها التلاميذ مبادئ التعليم الأولية ، أما **اصطلاحيا** فتعني ، المؤسسة التربوية المقصودة والهامة التي أنشأها المجتمع لتنفيذ أهداف النظام التعليمي **(2)** ، فوفق هذا التعريف نلاحظ أن المدرسة قد حلت محل الأسرة ، فهي ذات طابع رسمي و تمثل الضمير الجمعي في المجتمع .

يعني **المعنى الإجرائي للمدرسة** ، منظمة اجتماعية متخصصة في تعليم و توجيه النشء و تنقسم وفق التشريعات الجزائرية إلى ثلاث مستويات : **المدرسة الابتدائية ، المتوسطة و الثانوية** و تتحمل المدرسة مسؤولية نقل الخبرة الإنسانية للمتعلمين بمعناها ومحتواها ونتائجها و تهيئتهم للتكيف مع سوق العمل سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي بناء على مهاراتهم و احتياجات الاقتصاد الوطني ، ولقد تم اختيار المستوى النهائي من التعليم الثانوي للدراسة الميدانية لعدة عوامل أهمها أن عدد مخرجات التعليم الثانوي لا بأس به، ففي نهاية الدراسة الثانوية يتحدد مصير التلميذ هل يكمل تعليمه في الجامعة أم يلتحق بسوق العمل ، إضافة إلى الغموض الذي يحيط بمسالة مدى وجود توافق بين مخرجات التعليم الثانوي و التخصصات المهنية الموجودة في عالم الشغل و ما مدى تحقيق كل ذلك للتنمية الاقليمية .

FOR AUTHOR USE ONLY

4 – مفهوم التنمية:

المعنى **اللغوي** للتنمية: نمى تنمية الشيء: جعله ناميا **(3)**، تنمية الحديث: أذاعه على وجه النميمة ، الشيء جعله ناميا مزدهرا، أما **اصطلاحيا** فإن التنمية هي عملية رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد و المجتمع بغرض تحقيق الرفاهية لهما وتكامل عناصر حياتهما ، إنها تعتني ببعث روح جديدة تنتشل الفرد أو المجتمع من

---

1) القاموس الجديد للطلاب : **معجم عربي مدرسي ألفبائي** _ مرجع سابق، ص 1035 .

2) حسين عبد الحميد رشوان : **التربية والمجتمع -دراسة في علم اجتماع التربية** ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، 2002 ، ص67 .

3) فؤاد أفرام البستاني : **منجد الطلاب** ، بيروت ط 3 ، 1956 أنظر تنمية .

الركود الذي يعانيه وتدفعه إلى الحركة والنشاط و الإيجابية ليكتشف قدراته و مهاراته و يحاول البحث عن الوسائل الناجحة لاستثمارها .

إن عمليات التنمية من أشق العمليات وأحوجها إلى الإدارة القوية لأنها تسعى لتغيير أنماط حياة الفرد والمجتمع ، وتبرز الحاجة إلى التنمية في كل مستوى فردي أو اجتماعي، محلي و إقليمي أو وطني وإن كانت الحاجة إليها أشد في المجتمعات المتخلفة و المحلية لوجود التفاوت بينها في درجات الثقافة والمعرفة و العمران والرفاهية **(1)** .

يبدو من هذا التعريف أن التنمية تشمل جميع النواحي المكونة للمجتمع و تهدف أساسا لتطوير قدرات و مهارات الإنسان والرفع من مستوى معيشته .

في الحقيقة ليس هناك معنى واحد للتنمية متفق عليه بين مختلف المجتمعات فقد يرتبط معنى التنمية بالتصنيع أو بتحقيق الاستقلال أو بتوفير فرص التعليم و رفع المستوى الصحي ، فعلماء الاجتماع والسياسة مثلا يرون أن التنمية عملية تمدين بما تتضمنه من إقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية ، في حين يميل الاقتصاديون إلى معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي كزيادة الدخل القومي و الإنتاجية والاستثمار ، غير أن هيئة الأمم المتحدة قدمت تعريفا للتنمية سنة (1955) ، على أنها تلك العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه في تطوير البلاد **(2)** ، وتبع ذلك تعريف آخر عام (1956) يشير إلى أن التنمية هي العملية التي تستهدف الربط بين جهود الأفراد في المجتمع وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية وتمكينها من الإسهام الفعلي في التقدم القومي **(3)** .

يلاحظ من هذين التعريفين بأن عملية التنمية مقصورة على ضرورة مشاركة الأهالي في العمل على تحسين أحوالهم وظروف معيشتهم ، كذلك توفير المساعدات المادية والبشرية من قبل الحكومة لتشجيع و إنجاح هذه الجهود

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) محمد على حافظ : مرجع سبق ذكره ، ص 68 .

2) محمد عبد العزيز عجمية والدكتورة إيمان عطية ناصف : **التنمية الاقتصادية** ، دراسات نظرية وتطبيقية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية 2003 ، ص47 .

3) عبد الرحيم تمام أبو كريشة : **دراسات في علم اجتماع التنمية** ، المكتب الجامعي الحديث ، ط1 ، الإسكندرية ، 2003 ، ص ، ص 39 . 40 .

إذا التنمية هي عملية مقصودة ، تحدث من خلال نشاط الإنسان لتحقيق أهداف معينة ، إنها عملية شاملة تهدف إلى إحداث تغيير حضاري يزيد من قدرة المجتمع الذاتية على الاستجابة لإشباع الحاجات الأساسية المادية والفكرية والروحية والإبداعية المتجددة لكل فرد ليتكيف أكثر مع محيطه الاجتماعي .

من الناحية **الإجرائية** فإننا نلاحظ أن مفاهيم التنمية تختلف باختلاف المنظور الذي نراها من خلاله وعلى اعتبار أن موضوع هذه الدراسة يميل للجانب الاقتصادي ، إذا وجب تحديد مفهوم للتنمية من منظور اقتصادي و هي تعني الحد الأدنى من مستوى المعيشة للأفراد والذي يتحقق عن طريق زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى الرفاهية الاقتصادية التي تتحقق معها الرفاهية الاجتماعية ، فالشيء الهام إذا هو تحديد مضمون التنمية من الناحية الاقتصادية خاصة على المستوى الإقليمي و علاقته بالتعليم عن طريق مؤسساته المنتشرة في المجتمع و يمكن توضيح أحد أوجه الترابط بين البيئة و المؤسسات التعليمية من خلال إبراز دور التعليم في التنمية الاقتصادية الإقليمية مع بيان طبيعة علاقته بالعمالة على هذا المستوى .

FOR AUTHOR USE ONLY

أ_ مفهوم التنمية الإقليمية:

قبل التعرض لمفهوم التنمية الإقليمية كوحدة كلية ، وجب تفكيك هذا المفهوم ليسهل الإلمام بمعناه الكلي .

جاء في قاموس علم الاجتماع حول مفهوم الإقليم لغويا - **territoire** - بأنه يشير إلى منطقة جغرافية تتضمن خصائص متجانسة تميزها عن الأقاليم الأخرى و تسمح بأن تمثل وحدة حكومية و إدارية مستقلة **(1)**، فالإقليم جزء من الكل و هذا الجزء يتميز بخصائص تميزه عن باقي الأجزاء الأخرى، و بناء عليه فقد تم استخدام هذا المفهوم في هذه الدراسة للإشارة لمختلف الأقاليم الموجودة على مستوى ولاية قالمة، و ركزنا على الإقليم الشمالي ذو الطبيعة الحضرية و الذي يحتوي على قطاع صناعي لا بأس به و فيه عدة مؤسسات اقتصادية وعليه وجب معرفة ما مدى تحقيق التعليم للتنمية على مستوى هذا الإقليم .

---

1) محمد عاطف غيث ، **قاموس علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1989 ، ص 394 .

ب_ مفهوم التنمية الاقتصادية :

يرى ميير و بالدوين أن التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة من الزمن ، أما سيلسو فورتادو فإنه يرى بأن نظرية التنمية الاقتصادية تقوم بشرح :

أ . أسباب زيادة دائمة لإنتاجية العمل .

ب . انعكاسات زيادة هذه الإنتاجية على تنظيم الإنتاج ، والتوزيع وتوظيف الناتج القومي **(1)** .

إن الرؤية السابقة للتنمية الاقتصادية تصفها كمؤشرات كمية يمكن أن تحدث خارج نمط الإنتاج الاجتماعي وفي الواقع فإن التنمية الاقتصادية ليست سوى العملية الاجتماعية و الاقتصادية التي تقضي على التخلف كما و نوعا وتتم في إطار نمط إنتاج اجتماعي معين ، كما أنها عملية الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى حالة التقدم و الرفاهية و بموجبها تستخدم منطقة ما مواردها المادية و البشرية المسيرة في تحقيق زيادات مستديمة في نصيب كل فرد من سلع وخدمات مختلفة **(2)**. تتضمن التنمية الاقتصادية كل هذه التعريفات السابقة سواء ارتباطها بالموارد البشرية أو المادية وكيفية استغلالها و زيادتها، و يمكن أن نعرف التنمية الاقتصادية التي ترتبط بمجال التعليم بأنها، كيفية استغلال الموارد البشرية و توزيعها في المدى القريب والبعيد عن طريق التخطيط في المجال التربوي و التعليمي، خلالها تتحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن **(3)** .

FOR AUTHOR USE ONLY

لقد أبرز هذا المبحث المعالجة المفاهيمية للموضوع محل الدراسة ؛ في محاولة لإبراز و توضيح أهم المفاهيم الرئيسية و الفرعية المعتمدة في هذا الموضوع ، غير أن البحث السوسيولوجي و خاصة الجانب الميداني منه يفقد الكثير من أهميته السوسيولوجية ، إذا لم يستند إلى أهم الدراسات السابقة ، و التي تساعد على اكتشاف أهم الاضافات حول الموضوع محل الدراسة و كذلك النقائص التي احتوتها هذه الدراسات لتداركها لاحقا و هذا ما يتطرق إليه المبحث الموالي بالتفصيل .

---

1) طلال البابا : **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث** ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، ط 3 ، 1986 ، ص 73.

2) محمد عبد العزيز عجمية و الدكتورة إيمان عطية ناصف : مرجع سابق ، ص ، ص 47 ، 49 .

3) نفس المرجع ، ص 71 .

ثانيا، الدراسات السابقة :

إن من أهم مميزات البحث العلمي أنه تراكمي ، وذلك نتيجة الإضافات التي تحدث عبر التاريخ إذ أنه يبدأ حيث ينتهي الآخرون ، وتكمن أهمية البحوث والدراسات السابقة في كونها تمثل إرثا نظريا لبناء البحث السوسيولوجي كما أنها تعطيه إطاره الفعلي من حيث الموضوعات التي يطرحها والمناهج التي يسلكها الباحث، كما تكمن أهميتها في الاستفادة من الحقائق الواقعية التي تمت دراستها في بحث الفروض والتساؤلات التي انطلقت منها والمنهج العلمي المعتمد عليه ، والنتائج المتوصل إليها لتدعيم الإطار النظري وعليه كان لزاما الاعتماد على أهم الدراسات التي لها علاقة بهذا الموضوع حول التعليم المدرسي والتنمية الإقليمية .

– الدراسات الجزائرية :

الدراسة الأولى (1) للطالب عبد الباسط هويدي من جامعة محمد خيضر ببسكرة وهي بعنوان تطور **المنظومة التربوية الجزائرية والتنمية:** دراسة ميدانية على مستوى الماجستير لمعرفة تأثير المنظومة التربوية على التنمية والدراسة تتألف من شقين شق نظري ضم ثلاث فصول استعرض فيها الطالب جميع مراحل طور المنظومة التربوية ، كان انتقاله بين الفصول من العام إلى الخاص كما بين أهم المشاريع الإصلاحية المطبقة على المنظومة التربوية و علاقتها بقطاع الاقتصاد الممول لجميع القطاعات في الجزائر والشق الآخر ميداني يحتوي على فصلين عرض فيهما الطالب جميع خطوات الدراسة الميدانية لتختم الدراسة بالنتائج وأهم التوصيات وكانت إشكالية الدراسة تدور حول البحث عن السبل الكفيلة بجعل المنظومة التربوية الجزائرية قادرة على تحريك عجلة التنمية، فالعلاقة بين المنظومة التربوية والتنمية علاقة طردية فإذا فشلت الأولى فسيكون الفشل نصيب الثانية والعكس صحيح واختار الطالب دراسة المشروع التنموي الجزائري بالموازاة مع مشاريع المنظومة التربوية و تمتد هذه الدراسة والمقسمة على مرحلتين مرحلة المخططات التنموية

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) عبد الباسط هويدي : **المنظومة التربوية الجزائرية والتنمية** : دراسة ميدانية على مؤسسات التربية بمدينة بسكرة لنيل شهادة الماجيستير في علم اجتماع التنمية ، معهد علم الاجتماع ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2005–2006 .

(1967_ 1989) و مرحلة الإصلاحات (1990 – 2004) أما التساؤل الرئيسي لها فهو: كيف أن التذبذب الذي عاشته المنظومة التربوية الجزائرية و قصورها على تزويد قطاعات التنمية بموارد بشرية كافية كما ونوعا انعكس سلبا على المشروع التنموي الجزائري ككل مما جعله يتميز بعدة اضطرابات

و اختلالات ، كما تحتوي الدراسة على جملة من الفروض أهمها :

الفرضية الرئيسة: أن التذبذب الذي عاشته المنظومة التربوية الجزائرية وقصورها على تزويد قطاعات التنمية بموارد بشرية كافية كما ونوعا انعكس سلبا على المشروع التنموي الجزائري ككل مما جعله يتميز بعدة اضطرابات واختلالات ، أما الفرضيات الجزئية فهي:

الفرضية الأولى: هناك عدم توافق بين منجزات المنظومة التربوية ومتطلبات التنمية في الجزائر منذ الاستقلال مما انعكس سلبا على المشروع التنموي الجزائري ويتجلى ذلك في: الانفصام التام بين المنظومة التربوية وباقي قطاعات التنمية الأخرى .

الفرضية الثانية: يعتبر النظام التعليمي في أي بلد الممون الأساسي بالموارد البشرية لجميع القطاعات والتي تساهم في تحقيق المشروع التنموي، ولكن الجزائر رغم جهودها المبذولة في قطاع التربية والتعليم إلا أن نسبة الاستعانة بالكفاءات والمهارات العلمية في كافة القطاعات ما تزال جد منخفضة وبالتالي لم تسهم المنظومة التربوية بالقدر الكافي في توفير الإطارات الفنية اللازمة في مختلف القطاعات .

الفرضية الثالثة : إن إهمال دور التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم التقني والتكوين المهني ، يعتبر عائقا أساسيا يحول دون تفعيل دور المنظومة التربوية للمساهمة في التنمية .

الفرضية الرابعة : إن عدم استقرار المناهج والبرامج التعليمية نتيجة الإصلاحات العديدة والمتكررة غير الهادفة في كثير من الأحيان و كذا الاعتمادات المالية المتدنية، كل ذلك أسهم في ضعف مردود المنظومة التربوية ، أما المنهج المعتمد في هذه الدراسة فهو المنهج الوصفي الذي سمح بوصف مختلف مشاريع إصلاح المنظومة التربوية منذ الاستقلال ومقارنتها، كما سمح بمعرفة مدى تأثير كل هذه المشاريع على التنمية في الجزائر،

FOR AUTHOR USE ONLY

و بالنسبة لجمع البيانات الميدانية ، تم الاستعانة بالأدوات التالية : – المقابلة مع إطارات ونواب ، إلى جانب الاستمارة و بها 32 سؤالا، أما عينة الدراسة فكانت عينة غير عشوائية حصصيه، أخذت من مجتمع البحث والمقدر عدد أفراده ب2704 ما نسبته 7.39 % وهم إطارات في الدولة وأساتذة جامعيون، أي الذين يشتغلون في مناصب تنفيذية في القطاعات الموجودة في ولاية الوادي ، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها:

– هناك عدم توافق بين ما حققته المنظومة التربوية وما تطلبته التنمية في الجزائر منذ الاستقلال مما انعكس سلبا على المشروع التنموي و يظهر ذلك في : عدم وصول المنظومة التربوية إلى أهدافها وعدم وجود توافق بين الاختصاصات و متطلبات سوق العمل إذ أن معظم الإطارات لا تستعمل رصيدها المعرفي الدراسي .

– انخفاض نسبة الاستعانة بالكفاءات والمهارات العلمية في كافة القطاعات، فالمنظومة التربوية لم تسهم في توفير الإطارات الفنية اللازمة.

– إن إهمال دور التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم التقني والتكوين المهني، كان عائقا أساسيا حال دون تفعيل المنظومة التربوية للمساهمة في التنمية .

– إن عدم استقرار المنظومة التربوية نتيجة الإصلاحات العديدة والمتكررة غير الهادفة في كثير من الأحيان كانت عائقا أساسيا حال دون تفعيل المنظومة التربوية للمساهمة في التنمية.

– إن الإهدار التربوي و المادي خلال العديد من السنوات، متمثلا في (هجرة الأدمغة، التسرب المدرسي، الفشل الدراسي، تكرار السنة، الإهدار في التجهيزات...)، كان من بين الأسباب التي أضعفت كاهل الدولة مما انعكس سلبا على المشروع التنموي الجزائري .

الدراسة الثانية : (1) كانت للطالبة أحلام مرابط من جامعة محمد خيضر ببسكرة وهي بعنوان : واقع

---

1) أحلام مرابط : **واقع المنظومة التربوية الجزائرية** – دراسة ميدانية بالمؤسسات التربوية ببسكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2004–2005 .

FOR AUTHOR USE ONLY

المنظومة التربوية الجزائرية – دراسة ميدانية على مستوى الماجيستير بالمؤسسات التربوية – إذ تحاول الكشف عن مدى تغير واقع المنظومة التربوية بعد الإصلاحات التربوية و تتألف من شقين ، الأول نظري ضم ثلاثة فصول ، كان الفصل الأول مخصصا للإشكالية و عناصرها المنهجية ، أما الفصل الثاني فكان عبارة عن لمحة تاريخية عن واقع التربية و التعليم في الجزائر قبل الاستقلال إضافة إلى الحديث عن الهياكل التعليمية الموضوعة تحت تصرف الجزائريين وجهود فرنسا لعرقلة التعليم في الجزائر ، أما الفصل الثالث فكان استمرارا للفصل الثاني إذ تناول التربية و التعليم في الجزائر بعد الاستقلال و قسمت هذه الفترة من سنة 1962 إلى 1977 و فترة 1977 إلى 2005 ، كما تناول هذا الفصل المراحل التعليمية في النظام التربوي الجزائري و إصلاحات المنظومة التربوية الجزائرية ، أما الجانب الميداني فتناوله الفصل الرابع بطرح الإجراءات المنهجية للدراسة وجميع مراحل الدراسة الميدانية ، أما الفصل الخامس فتناول تحليل البيانات و نتائج الدراسة .

اهتمت إشكالية الدراسة بنقد و تحليل واقع المنظومة التربوية الجزائرية بعد الإصلاحات المتبعة أما التساؤل الرئيسي لها فهو : ما هو واقع المنظومة التربوية الجزائرية بعد الإصلاحات الأخيرة وتتدرج تحته التساؤلات الفرعية التالية :

FOR AUTHOR USE ONLY

- هل صار المدرس الجزائري يقوم بمهنة التدريس بأكثر يسر بعد تطبيق الإصلاحات.
- كيف هي النتائج الفصلية للتلاميذ بعد تطبيق الإصلاحات الأخيرة .
- هل المناهج الدراسية الجديدة لعبت دورا في تغيير طريقة التدريس المعتمدة .
- هل وفرت الإصلاحات المطبقة على المنظومة التربوية وسائل الإيضاح للمعلم و التلميذ في المدرسة الجزائرية.

أما فرضيات الدراسة فجاءت على الصياغة التالية :

- أدت المناهج الدراسية الجديدة إلى جعل مهمة التعلم أكثر يسرا مما كانت عليه في السابق .

.– الإصلاحات المطبقة على المنظومة التربوية وفرت الوسائل المادية والإيضاحية للمدرس.

- تؤثر المناهج الدراسية الجديدة إيجابا على طريقة التدريس التي يعتمدها المدرس .
- توفير الوسائل الإيضاحية وتغيير طريقة التدريس أدى إلى الرفع من التحصيل الدراسي الفصلي للتلميذ

فيما يخص المنهج المعتمد في هذه الدراسة فكان المنهج الوصفي إلى جانب تقنية الاسترداد التاريخي، أما الأدوات التي وظفت في جمع البيانات فكانت : المقابلة إلى جانب استمارة الاستبيان ، أما فيما يخص نتائج الدراسة فكانت كما ما يلي :

- صارت مهنة التدريس أصعب مما كانت عليه خاصة مع غياب الوسائل ، قلة الزاد المعرفي مع وجود عدد كبير من التلاميذ في القسم وكبر الحجم الساعي الذي لم يناسب الخطة التي أمرت الوزارة الوصية العمل بها .
- إن الإصلاحات الأخيرة التي طبقتها وزارة التربية الوطنية لم توفر الوسائل الإيضاحية والمادية التي يحتاجها المدرس للقيام بوظيفة التدريس .
- إن التغير الذي طرأ على المناهج الدراسية جعل المدرس يعرف طريقة جديدة في التدريس ويحسن من أدائه في القسم مما سيعود بالفائدة على قطاع التعليم المدرسي ككل .
- وسائل الإيضاح وجعل المدرس يحسن اختيار وتطبيق طريقة التدريس سيحسن من النتائج الدراسية للتلميذ .
- إن تغير واقع المنظومة التربوية يتطلب إعادة تكوين لجميع أفراد القطاع من إدارة و مفتشين و أساتذة بالدرجة الأولى والسهر على تلبية مطالبهم لتحسين مستواهم المادي والمعرفي، كذلك توفير كل ما يتطلبه الدرس من وسائل إيضاح دون إهمال العدد الكبير للتلاميذ لأنه غير مطابق لما دعت إليه المراجع المختصة.

لقد تناولت هذه الدراسة واقع المنظومة التربوية الجزائرية من الجانب التربوي والبيداغوجي مع محاولة ربط ذلك بواقع التنمية في الجزائر في فترة 2005 ، حيث مر قطاع التعليم المدرسي بعدة تغيرات و إصلاحات ،

FOR AUTHOR USE ONLY

كما جاء في الدراسة التي أجريت بإقليم ولاية بسكرة و بما أن واقع التعليم في تغير وتجدد عبر الزمن فإنه وجب إعادة النظر فيه بعد 5 سنوات وهي مدة كافية لإحداث تغييرات ملحوظة على هذا القطاع إضافة إلى ملاحظته عبر إقليم مختلف في تواجده الجغرافي وتقاليده وثقافته المتميزة وهو إقليم ولاية قالمة .

الدراسة الثالثة : وهي حول التعليم الثانوي في الجزائر ومبررات إصلاحه **(1)** للطالب لوغريت أحمد الذي قام بدراسة تحليلية تمت سنة (1994 . 1995) بمعهد علم النفس وعلوم التربية بجامعة بوزريعة . الجزائر . حيث انصبت دراسته على مستوى التعليم الثانوي العام والتقني النظامي الذي يقابل فئة الأعمار من 16 إلى 18 سنة، و كان الهدف من هذه الدراسة هو إعطاء نظرة تاريخية عن تطور التعليم الثانوي في الجزائر ، إلى جانب استعراض واقع التعليم الثانوي من حيث مفهومه ومبادئه و وظيفته و التعرف على النظام التربوي من حيث اختياراته واتجاهاته السياسية ومبادئه وأهدافه الرسمية ، إضافة إلى التعرف على وضعية التعليم الثانوي بنوعيه العام والتقني منذ الاستقلال وحصر وتقويم المحاولات التي جرت لإصلاحه ، كذلك التعرف على العوامل المؤثرة في تشكيل بنية التعليم الثانوي و تحليل وتشخيص الوضعية الحالية للتعليم الثانوي ومبررات إصلاحه مع تقديم مجموعة من الاقتراحات لتجاوز الإشكالية القائمة .

FOR AUTHOR USE ONLY

لقد تبنى الباحث في معالجة هذا الموضوع منهج الأستاذ نيكولا هانس وهو منهج التحليل الشامل المبني على الوصف والتحليل والتفسير ، و بعد الدراسة التحليلية توصل الباحث إلى النتائج التالية :

. التعليم الثانوي في عمومه قبل أن يصل إلى ما هو عليه الآن مر بفترات هي : فترة ما قبل العهد العثماني و التي تميزت بكثرة الزوايا والمدارس الثانوية حيث بلغ عدد الثانويات في تلمسان مثلا 5 مدارس ثانوية

---

1) لوغرت أحمد : **التعليم الثانوي في الجزائر ومبررات إصلاحه** ، دراسة نظرية تحليلية لنيل شهادة الماجستير ، فرع علوم التربية بمعهد علم النفس وعلوم التربية ، بوزريعة ، الجزائر ، (1994 . 1995) ، ص ، ص 04 . 11 .

و في قسنطينة 7 مدارس ثانوية أما فترة الاحتلال الفرنسي الذي كان لا يقبل في معاهده إلا في حدود 10 % من التلاميذ الجزائريين .

. من مبادئ التعليم الثانوي الجزائري وحدة النظام ثم مبدأ التوافق بين نظام التعليم الثانوي، ومبدأ التناسق في الأهداف و المحتويات و التقويم.

. وظيفة التعليم الثانوي تكمن في إعداد التلاميذ الذين يملكون القدرات والاستعدادات والإمكانات اللازمة إما لمواصلة التعليم العالي أو التوجه لعالم الشغل ، وكذا المساهمة في ترقية الطاقات البشرية والرفع من المستوى الثقافي والعلمي والتكنولوجي لأبناء الأمة والاستجابة لمتطلبات التنمية وعالم الشغل ، أما فيما يخص أهداف التعليم الثانوي فهي تتمثل في:

. التحكم في اللغة العربية ، تنمية قدرات التلاميذ على الملاحظة والاستدلال والتحليل والتنظيم والتركيب و النقد و القياس .

. تنمية روح المبادرة لدى التلاميذ .

. اكتساب التلاميذ المعارف الضرورية التي تساعدهم على مواصلة الدراسات العليا .

. تربية التلاميذ وتوعيتهم بمختلف المبادئ الإنسانية .

. من العوامل المؤثرة في تشكيل بنية التعليم الثانوي هي: العامل النفسي ، العامل التربوي ، العامل الثقافي، العامل الجغرافي، العامل الاقتصادي، العامل السياسي و العامل الديني .

. من جملة المظاهر السلبية التي أثرت على مستوى التلاميذ في التعليم الثانوي هي :

أ- عدم وضوح مهام التعليم الثانوي سواء على مستوى التوجيه أو مسألة التخصص ،

ب- ضعف التواصل و الانسجام بين التعليم الثانوي و التعليم العالي .

ت- ضعف التوازن بين مراحل التعليم وفروعه وشعبه .

FOR AUTHOR USE ONLY

ث- ضعف الكفاية الإنتاجية للتعليم الثانوي ، داخليا و خارجيا ، كميا و نوعيا .

ج- الإهدار التربوي الذي نشأ عن التسرب المدرسي و الفشل والإعادة .

ستحاول هذه الدراسة حول واقع التعليم المدرسي والتنمية الإقليمية إعادة النظر في الكفاية الإنتاجية للتعليم المدرسي من خلال فحص عينة من ذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي وكيف هي وضعيتها في سوق العمل كميا و نوعيا .

2- الدراسات العربية :

قام الباحث و الأستاذ الجامعي عبد المجيد سويلم ببحث مشكلات الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل في فلسطين(1) ، هذه المسألة التي لا تقتصر على بلد بعينه أو إقليم بحد ذاته أو تتصف بها اقتصاديات دون غيرها بل يمكن القول بان مشكلة الموائمة هي أقرب إلى الظاهرة العالمية، تتفاوت في حدتها و أبعادها في منظور القوة والضعف لهذا الاقتصاد أو ذاك و في منظور السياسات الاقتصادية ومستويات التعليم و وتائر النمو الاقتصادي ودرجة تحقق أهداف التنمية في المراحل المختلفة.

FOR AUTHOR USE ONLY

معروف أن سوق العمل يتطور بصورة أسرع من تطور نظام التعليم والتدريب، وبهذا فإن لهذه المشكلة بعد موضوعي يكاد يكون لدور العوامل الذاتية فيها هو الحفاظ على مسافة متحكم بها بين سرعة تطور سوق العمل و المدخلات الجديدة في نظام التعليم والتدريب، وهناك علاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية وأداء المشاريع الاجتماعية مثل الصحة والتعليم في الدول النامية، إلى جانب العلاقة التبادلية المباشرة بين معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع المستوى التعليمي، كما أن هناك علاقة مباشرة بين ما يخصص من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم و معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، و ذلك نتيجة لتأثيره المضاعف على زيادة الدخل و استيعاب القوى العاملة و انخفاض معدلات البطالة.

---

1) عبد المجيد سويلم : **مشكلات الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل في فلسطين** ، مديرية التخطيط والسياسات في وزارة العمل الفلسطينية ، ب ت، ص 5 .

في ظروف العولمة و تحرير التجارة الدولية و ما أحدثته ثورات المعلومات و الاتصالات فإن الرأسمال البشري أصبح يلعب الدور المحوري في التحول من معايير المحلية إلى العالمية و لذلك فقد تم ما يمكن اعتباره ثورة في نمط الطلب من العمالة لما له من دور حاسم في تمديد عائد الإنتاج القائم على المعرفة و المهارة .

تشير تجربة البلدان المتقدمة وتجربة البلدان النامية الأكثر تطوراً إلى وجود علاقة وثيقة بين قوى العرض من العمالة والطلب عليها وكان لارتفاع عائد العمالة المدربة و الماهرة دور هام في التحفيز و التطوير والاستثمارات الخاصة بتنمية الموارد البشرية و منظومات التعليم والتدريب المهني والتقني على حد سواء، إلى جانب ما سبق ذكره ، فقد تعرض الباحث للملامح الرئيسية لنظام التعليم في فلسطين وعلاقته بسوق العمل و وضح المؤشرات الكمية لالتحاق الطلبة بالمؤسسات التعليمية ، إذ يلتحق أكثر من نصفهم بمؤسسات التعليم الحكومية في حين لا تتجاوز نسبة الملتحقين منهم بالمؤسسات التعليمية الخاصة 2.5%.

FOR AUTHOR USE ONLY

فيما يخص العمالة الفلسطينية وسمات سوق العمل فلقد أوضح الباحث أن ارتفاع معدلات النمو في القوى العاملة الفلسطينية يعتبر من أهم سمات وخصائص سوق العمل في فلسطين ، فقد بلغ معدل النمو السنوي 8.31% خلال الفترة 1994–2002 وتتوزع القوى العاملة في فلسطين بين العمل في السوق المحلي والسوق الإسرائيلية، أما بالنسبة للتوزيع القطاعي، فان 69.3% من الخريجين يعملون في قطاع الخدمات للفترة الممتدة بين عام 1996 و 2002 في حين بلغت هذه النسبة 12.6% في قطاع الفنادق و المطاعم، و 6% في قطاع الإنشاءات والصناعة، ولم تتجاوز نسبة العاملين في قطاعي النقل والزراعة 2.6% للفترة نفسها، بالنسبة للبطالة في صفوف الخريجين فإنها تبلغ حوالي 24.5 ، حيث كانت تساوي 24.3 ، بواقع 54% في الضفة الغربية و46 % في قطاع غزه.

بمقارنة البطالة بين الجنسين يلاحظ أن 16.6 من العاطلين عن العمل هم من الذكور و28.9 من الإناث ، كما يلاحظ تركز البطالة على الفئة العمرية 20–30 سنة ، و هو ما يؤشر بشكل واضح على أن المعدلات الأعلى للبطالة إنما يعاني منها الخريجون الجدد و التي بلغت أكثر من 63% في الضفة و غزه،

و يشار في هذا السياق إلى وضع إستراتيجية وطنية بالتعاون بين وزارات العمل و التربية والتعليم تهدف إلى خلق نظم تدريب و تعليم مهني وتقني في فلسطين تتسم بالكفاءة والفعالية و المرونة العالية والارتباط باحتياجات سوق العمل المحلية ، بحيث يكون الطلب على المهارات في سوق العمل القوة المحركة لنظام التدريب بالاستناد إلى وجود نظام لمراقبة احتياجات هذه السوق والتطورات التي تحدث فيها وحسب هذه الإستراتيجية فان الفئات المستهدفة من قبل نظام التعليم والتدريب المهني والتقني، هي خريجو نظام التعليم الأساسي ، والمتسربين من المدارس خلال مختلف مراحل التعليم ، كذلك الكبار والعاطلون عن العمل الذين يحتاجون إلى تدريب إضافي أو إعادة تدريب ، و في ضوء كل ذلك فإن مواجهة هذه التحديات تحتاج إلى :

1- آليات تضمن بقدر معقول ومتزايد تحول اختيار الطالب للتخصص من عملية ارتجالية، شخصية، إلى نشاط مخطط له ومنهج وتسلسل وذلك عبر توفير المقومات التالية :

* نشاطات منسقة في مجال الإرشاد وخاصة الإرشاد الذي يتعلق بالتخصصات من حيث جدواها الاقتصادي والشواغر المتوفرة والطلب المتوقع عليها وحجم كلفتها الاقتصادية .

* التوصل إلى آليات تدريب منسق تهدف إلى تقليص فترة انتظار العاطل عن العمل (الخريج) وما يتطلب ذلك من دورات مختصة ومهارات مطلوبة.

* العمل على رفع مستوى مهنية القطاع الخاص نفسه وذلك لكي يكون قادراً على المساهمة بتغذيات راجعة علمية وصحيحة في مجال اختيار الوظائف من جهة و في مجال المساهمة في تطوير منظومات التعليم والتدريب في إطار احتياجاته الخاصة لرفع تلك المنظومات وفق منظور الجدوى الاقتصادية والعائد والمردود بكل أبعاده .

2- آليات تضمن تطوير نظام التعليم والتدريب عبر توفير المقومات و الإمكانيات التالية :

FOR AUTHOR USE ONLY

* استحداث آليات لمراقبة سوق العمل تشتمل على الاحتياطيات الكامنة في القطاعات، مشكلات العرض والطلب، سبل تسهيل الدخول إلى سوق العمل وقضايا الربحية والجدوى والتسلح التكنولوجي في القطاعات الاقتصادية.

* خلق مؤسسات على المستوى الوزاري وعلى مستوى الشراكة الاجتماعية والاشتراك مع المجتمع في تحديد الأولويات التنموية بالنسبة لقطاع العمل .

* تطوير مناهج التعليم المدرسي والمهني وتحويلها إلى مناهج حساسة لاتجاهات التطور الاقتصادي والمتطلبات التنموية.

* البدء في تطبيق النظام الموحد للتعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين.

* تشجيع الاستثمار في التعليم والتدريب مسؤوليات وزارة العمل على وجه التحديد .

* توفير قاعدة بيانات محسوبة ومتكاملة للقدرة الاستيعابية للقطاعات الاقتصادية وتوفير معلومات دقيقة حول مشكلات العرض والطلب على العمالة .

FOR AUTHOR USE ONLY

3- الدراسات الأجنبية :

الدراسة الأولى :

لعبد الناصر محمد رشاد **(1)** حول واقع النظام التعليمي في كوريا الجنوبية وعلاقته بالطابع القومي للمجتمع الكوري و ذلك من خلال دراسة بعض مكونات هذا النظام التعليمي، انطلاقا من حقيقة أن كل نظام تعليمي لابد أن يرتبط بالطابع القومي لمجتمعه إن أرادت الأمة لنفسها النجاح والتقدم ، وبعد الدراسة والتحليل خلص الباحث إلى النتائج التالية :

---

1) عبد الناصر رشاد : **التعليم والتنمية الشاملة** ، دراسة في النموذج الكوري ، دار العربي ، بيروت 1988، ص ، ص (231 . 245) .

. إن النظام التعليمي الكوري يرتبط بالطابع القومي لمجتمعه ومن ثم يدعم العديد من السمات والقيم الثقافية والسلوكية التي تعبر عن الطابع القومي لهذا المجتمع .

. إن فلسفة التعليم الكوري هي في أساسها نابعة من عدة روافد أهمها الفلسفة الكونفوشية والفلسفة البوذية والحضارتين الصينية واليابانية .

. التعليم الكوري يهدف في أساسه إلى تنمية الشخصية المتكاملة .

. إن كوريا الجنوبية قد استطاعت أن تتوسع في التعليم وتعممه وتجعله إلزاميا في المرحلة الابتدائية بمعدل يزيد عن المائة في بعض السنوات.

. إن سياسة التوسع في التعليم الكوري سارت في اتجاهين : الأول هو التوسع في التعليم الابتدائي و تعميمه و نشر التعليم الثانوي لتوفير القوة العاملة المدربة التي يحتاج إليها سوق العمل، أما الآخر فهو التوسع في التعليم العالي بمعدلات أقل من سابقيه تحسبا لعدم حدوث تضخم في المخرجات التعليمية .

. النظام التعليمي الكوري حقق نجاحا كبيرا على الصعيد الكمي و الكيفي (جودة التعليم و كفاءته) .

. هناك توسعا للمشاركة الشعبية في تحمل مسؤولية التعليم إلى جانب الحكومة في كوريا.

. تعمل الدولة الكورية على تدعيم العلاقة بين النظام التعليمي والثقافة المجتمعية والطابع القومي وذلك من خلال تفعيل بعض القيم والسمات الثقافية والسلوكية المعبرة عن هذا الطابع مثل دمج القيم الحديثة مع القيم الثقافية الأصيلة لمواجهة التغيرات الحادثة وكذا الاهتمام بالتاريخ الكوري لغرس الروح الوطنية .

. تهتم السياسة التعليمية الكورية بالربط بين التعليم والتنمية ومثال ذلك الموازاة في الفرص التعليمية والنمو الاقتصادي وتطور مراحل نموه والتركيز على خلق قوى بشرية مدربة لمواجهة حاجات النمو الاقتصادي.

. تسعى المدرسة الابتدائية في كوريا بوجه عام إلى تنمية الشخصية المتكاملة مع التركيز على البعد الأخلاقي في بناء هذه الشخصية.

FOR AUTHOR USE ONLY

. تسعى المدرسة المتوسطة إلى ربط الطالب بالحياة العملية المستقبلية من خلال تزويده بالمعارف والمهارات المرتبطة بالعمل من ناحية وتنمية قدرته على اختيار المهنة التي تتناسب مع قدراته من ناحية أخرى.

. تسعى المدرسة الثانوية إلى إكساب طلابها روح المواطنة وتنمية الوعي والمسؤولية تجاه المجتمع والدولة .

. إن النمط الإداري السائد لتنظيم إدارة التعليم في كوريا الجنوبية يتميز بالنمط المركزي بشكل عام ، ذلك لأن الحكومة الكورية ترغب في التحكم في التعليم وتوجيهه صوب المساهمة في إحداث التنمية الشاملة وضمان الوحدة السياسية للمجتمع ومحاربة الفكر الشيوعي المجاور في الشمال .

. تركز كوريا الجنوبية على الاستثمار في التعليم فهي تخصص أكثر من خمس ميزانيتها للإنفاق على التعليم الذي يحتل المرتبة الثانية بعد الإنفاق على الدفاع .

. تعدد وتنوع مصادر الإنفاق على التعليم مما يساهم في توفير النهضة التعليمية الكورية .

. تولي الخطة الدراسية للتعليم في كوريا إلى جانب المقررات العلمية والمعرفية المختلفة اهتماما كبيرا بالتربية الخلقية والسلوكية التي تستمد مشروعيتها ومن ثم صياغة مضامينها من التراث الثقافي الكوري وفي المقابل تولي اهتماما كبيرا بالقيم الغربية الأمريكية المتناقضة مع القيم الثقافية الكورية .

. تعد التجربة الكورية في مجال تعميم التعليم الابتدائي من التجارب الناجحة .

. يرجع تميز تجربة تعميم التعليم الابتدائي في جزء كبير منها إلى أن كوريا قد تبنت هذه القضية منذ فترة طويلة ترجع بدايات مشروعها التنموي منذ الستينات.

. يرجع تميز التجربة الكورية . التعليمية . إلى لجوئها إلى سياسة التوسع التعليمي من القاعدة الأساسية

(التعليم الابتدائي) .

. يرجع نجاح تعميم التعليم الابتدائي في كوريا إلى تضافر مجموعة من العوامل أهمها: تركيز الإنفاق الحكومي على التعليم الابتدائي مقارنة بالمراحل التعليمية الأخرى وإيمان الحكومة والمجتمع بأن هناك ارتباطا وثيقا بين هذا التعليم وتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع .

FOR AUTHOR USE ONLY

إن نقاط الارتباط بين هذه الدراسة وموضوع دراستنا هو :

° محاولة بحث مدى التوسع في التعليم على جميع المستويات لتوفير القوة العاملة المدربة التي يحتاجها سوق العمل .

° تعرض هذه الدراسة للنجاح الكبير الذي حققه التعليم على الصعيد الكمي و الكيفي .

° محاولة ربط التعليم بالتنمية خصوصا مع قلة القوى البشرية المدربة لمراجعة حاجات النمو الاقتصادي في كوريا .

° الاستثمار في التعليم و الإنفاق عليه .

° إن النمط الإداري السائد لتنظيم إدارة التعليم في كوريا الجنوبية يتميز بالنمط المركزي بشكل عام و يمكن لذلك أن يعيق التنمية المدرسية على مستوى الإقليم الذي يحتاج لتخطيط تربوي يراعي خصوصيات الأقاليم ومطالب الجماعات المحلية .

إن هذه النقاط ستحاول هذه الدراسة توضيحها من خلال الجانب الميداني و ذلك بعد التحليل و التفسير للبيانات الميدانية .

FOR AUTHOR USE ONLY

الدراسة الثانية : (1)

استخدمت بيانات سلسلة قطاعية عن 27 ولاية بالبرازيل عامي 1970 . 1980 في تقدير دالة إنتاج متغيرها التابع هو معدل النمو الحقيقي ، ومتغيراتها التفسيرية هي معدل نمو رأس المال المادي ومعدل نمو العمالة ومعدل نمو رأس المال البشري معبرا عنه بالتعليم ، ومعدل التقدم التكنولوجي، اتضح خلالها أن التعليم هو ثاني أهم عنصر يؤثر في النمو الاقتصادي بعد التقدم التكنولوجي حيث كان يفسر هذا الأخير 40 % من النمو ، في حين كان يفسر الأول 24 % من النمو و أتضح أن زيادة متوسط سنوات التعليم لأفراد القوة العاملة

---

1) فاروق عبده فليه ، **اقتصاديات التعليم** ، مبادئ راسخة و اتجاهات حديثة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط 2 ، عمان ، الأردن ، 2007 ، ص 28.

بسنة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي بنسبة 20 % تقريبا ، غير أن هناك حد أدنى لعدد سنوات التعليم يمتد ما بين 3 . 4 سنوات يبدأ بعدها التحسن في التعليم يزاول أثره على النمو و لقد أكدت دراسة أخرى أجريت عن كوريا و تايوان نفس المعنى السابق .

إن أهم النقاط المشتركة بين هذه الدراسة وموضوع دراستنا هي :

- أثر تطور المستويات الدراسية على النمو الاقتصادي وهذا من ناحية التوافق الكمي والنوعي مع سوق العمل و مدى تحقيق ذلك للتنمية الاقتصادية على مستوى الإقليم ، إذ أن دراستنا تدور حول العلاقة بين التعليم المدرسي والتنمية الإقليمية و التركيز كان على خريجي المستوى النهائي من التعليم الثانوي في محاولة للوقوف على واقعهم المهني قصد معرفة وفهم ما يعانونه من مشكلات .

ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسات السابقة رغم قلتها أنها تشكل أرضية ملائمة لموضوع بحثنا ، إذ و بعد عرضها ومحاولة ربطها بمجال هذه الدراسة ، تبين أنها تدور حول واقع التعليم المدرسي و النظم التربوية في مختلف المجتمعات وأهم الإصلاحات والتعديلات التي أدخلت عليها ، وكذا العوامل التي تساعد في تحقيق أو عدم تحقيق هذه الإصلاحات ، كما تناولت عرض لأهم المشاكل والعراقيل التي تعاني منها هذه النظم والتي حالت دون نجاح بعض المشاريع الإصلاحية و هذه المشاكل تشترك فيها عدة عوامل منها ما يتعلق بسياسة التخطيط التربوي و منها ما يتعلق بطبيعة المجتمع الاقتصادية و الثقافية و أفاقه التنموية ، إضافة إلى تعرضها لأهمية تطوير قطاع التعليم و بالتالي تحقيق التنمية البشرية ومحاولة ربط ذلك بالتنمية الاقتصادية.

بصفة عامة فإن هذه الدراسات اهتمت بسلوكيات الأفراد داخل الجماعة واتجاهاتهم نحو بعض قضايا التعليم والعمل ودراستنا هذه تلتقي معها في الكشف عن الأنشطة والأوضاع التي يكون عليها الأفراد أثناء تأدية وظائفهم المختلفة في سوق العمل بناء على خلفيتهم الدراسية و المهنية ، وتختلف عنها في محاولة للربط بين التعليم المدرسي والممارسة الميدانية ، لإبراز و توضيح جوهر هذه العلاقة و مدى تحقيق ذلك للتنمية الإقليمية .

FOR AUTHOR USE ONLY

الخلاصة :

يعتبر هذا الفصل كمدخل تمهيدي للدراسة ، حيث جاءت فيه بعد إشكالية الدراسة بتحديدها وصياغتها تحديد لأهم المفاهيم المعتمدة في الدراسة في محاولة لإبراز و توضيح أهم المفاهيم الرئيسية و الفرعية التي تخدم الموضوع ثم جاء عرض لأهم الدراسات السابقة التي تعتبر أرضية نظرية مفيدة لهذه الدراسة و كانت مقسمة على النحو التالي : الدراسات الجزائرية ، الدراسات العربية و الدراسات الأجنبية ، و لقد ساعدت هذه الدراسات في صياغة أسئلة الاستمارة و كذلك إعادة صياغة الفرضيات من خلال الأسئلة التي احتوتها بقصد معرفة إلى أي مدى ينسجم أفراد العينة مع المهن التي يمارسونها ومدى جدوى البرامج الدراسية المقدمة خلال مراحل التعليم المدرسي، غير أن البحث السوسيولوجي و خاصة الجانب الميداني منه يفقد الكثير من أهميته السوسيولوجية ، إذا لم يستند إلى جانب منهجي للدراسة يساعد في الوقوف على مدى تطابقه مع الواقع ، ذلك ما يتطرق إليه الفصل الموالي من خلال الإجراءات المنهجية للدراسة .

FOR AUTHOR USE ONLY

الفصل الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة :

- تمهيد .

أولا - منهج الدراسة.

ثانيا - الدراسة الاستطلاعية .

ثالثا - أدوات جمع البيانات.

رابعا - مجالات الدراسة .

4-المجال المكاني .

5- المجال الزمني .

6- المجال البشري .

- مجتمع الدراسة.

- عينة الدراسة .

- الخلاصة.

FOR AUTHOR USE ONLY

تمهيد :

يعد الإطار المنهجي للبحث خطوة تتحدد على ضوئها آليات المعالجة المنهجية لموضوع الدراسة بكافة مراحلها الدقيقة ، ذلك قياسا لما تتضمنه هذه المرحلة من خطوات تمثل في واقع الأمر سياجا يقي الباحث من الانزلاق عن العلمية أو الحياد وتعده لمواجهة الدراسة الميدانية التي تعتبر الدعامة الأساسية للدراسة النظرية ، وعليه فهذا الفصل سيتناول طبيعة المنهج المستخدم وكذا التقنيات المساعدة له إضافة إلى الدراسة الاستطلاعية و تحديد مجالات الدراسة الزمني والمكاني و البشري ومن هذا الأخير تستخرج العينة وخصائصها إلى جانب ذكر أهم الأدوات المنهجية المقترحة لجمع البيانات وهي الملاحظة ، المقابلة و طبعا الاستمارة التي تعتبر أهم أداة في البحوث السوسيولوجية و التي تم بنائها انطلاقا من الفرضيات المقترحة من تساؤلات الإشكالية .

أولا – منهج الدراسة :

تعددت المناهج العلمية تبعا لتعدد مواضيع العلوم الإنسانية والاجتماعية وذلك من اجل الوصول إلى الحقائق بطريقة علمية دقيقة و تحدد طبيعة المناهج وفق الأهداف المرجوة من كل دراسة ، وهذا التحديد يكون ناجما أيضا عن طبيعة الموضوع ، تبعا لذلك فقد كان الاعتماد على **المنهج الوصفي** من أجل التعرف على واقع التعليم المدرسي و الظروف المحيطة به و علاقته بالتنمية الاقليمية إلى جانب وصف وضعية مخرجاته من ذوي مستوى التعليم النهائي أو الذين يملكون تكوينا إلى جانب هذا المستوى و البحث عن مدى التوافق بين المستوى الدراسي لهذه الفئة ومتطلبات سوق العمل الذي يشمل التخصصات الوظيفية من حيث طبيعتها المتغيرة و المتطورة و كذلك الطلب على هذه الوظائف و الشروط الموضوعة لها و التي ستحاول هذه الدراسة الكشف عنها للوصول في الأخير للإجابة عن السؤال الرئيسي لهذه الدراسة و هو معرفة مدى تحقيق التعليم المدرسي للتنمية الإقليمية .

إن المنهج الوصفي يلاءم طبيعة هذه الدراسة لأنه يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة المدروسة كما توجد في الواقع بوصفها وصفا دقيقا والتعبير عنها تعبيرا كيفيا وكميا ، و له عدة تعريفات أهمها " : هو طريقة من طرق

FOR AUTHOR USE ONLY

التحليل و التفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة ..." **(1)** ، فكان الهدف منه جمع معلومات حقيقية متصلة بظاهرة موجودة أصلا في المجتمع، وكذا المساعدة على إجراء مقارنة وتقييم بعض الظواهر واختيار العينة وكذا جمع معلومات واقعية متصلة بالظاهرة الاجتماعية محل الدراسة ، إضافة لهذا فإن هذا المنهج يتسم باهتمامه بالأبعاد الزمنية و المكانية للظاهرة و تحليل فعالياتها بالعد والقياس لإيضاح الحقائق الواجب إبرازها وفقا لجمع المعلومات بالأدوات البحثية وتحليلها، للوصول لنتائج يمكن اختبار صحتها في إطار التعميم و الشمولية **(2)** ، فما هي خصائص المنهج الوصفي وتطبيقاته في هذه الدراسة ؟ هذا ما نحاول توضيحه على النحو التالي :

1 . وصف ظاهرة التعليم المدرسي و علاقته بالتنمية الإقليمية .

2 . محاولة التعمق في فهم هذه العلاقة و آلياتها من خلال التعرض بصفة خاصة للمستوى الدراسي ومدى موائمته مع متطلبات سوق العمل من الناحية الكمية و الكيفية .

3 . كيف أن الموافقة بين المستوى الدراسي و التخصصات المهنية في سوق العمل يحققان التنمية الإقليمية. وباختصار فإن وصف و تحليل الظاهرة موضوع الدراسة لا يقتصر على ما هو ظاهر للعيان، وإنما يتضمن أيضا التقصي لمعرفة الأسباب الكامنة لما هو ظاهر.

FOR AUTHOR USE ONLY

1- متغيرات الدراسة :

يمكننا تلخيص مشكلة دراستنا ، كما ذكرنا سابقا في مدى تحقيق التعليم المدرسي للتنمية الإقليمية من خلال التوافق بين المستوى النهائي من التعليم الثانوي و المهن الموجودة في سوق الشغل و مما لاشك فيه فإن ضمان توفير أدنى اهتمام بأوضاع هذه الشريحة الاجتماعية و متطلباتها يستلزم دراسة موضوعية تكشف لنا عن واقعهم المهني بالدرجة الأولى ، و استنادا إلى ما سبق يصبح في إمكاننا القول إن هذه الدراسة تحتوي على متغيرين أساسيين هما : التعليم المدرسي كمتغير مستقل ، والتنمية الإقليمية كمتغير تابع ، حيث توجد بينهما علاقة تأثير

---

1) السيد محمد بدوي : **مبادئ علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1986 ص 201 .

2) حلمي محمد فؤاد ، عبد الرحمن صالح عبد الله : **المرشد في كتاب الأبحاث** ، دار الشروق ، جدة ، ط 4 ، 1983 ، ص 21

و تأثر ، إذ أن ما اعتبر متغيرا مستقلا يمكن أن يصبح متغيرا تابعا والعكس صحيح ، إلى جانب هذا هناك محاولة الغوص في هذه العلاقة والبحث في أهم المؤشرات التي توضح طبيعتها و مميزاتها و أهمها :

– البحث عن التوافق أو الموائمة بين مستوى التعليم المدرسي والتخصصات المهنية في سوق العمل .

– مدى تحقيق هذا التوافق للتنمية الإقليمية .

2 – التقنيات المساعدة للمنهج :

أ– تقنية التتبع التاريخي : (1) التي تصف الظواهر في تطورها من الماضي حتى تصل إلى الوقت الحاضر ، حيث تم توظيف هذه التقنية عند تتبع تطور النظام التعليمي عبر مراحله التاريخية و ربطه بالأحداث الاجتماعية والتغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري السياسية والاقتصادية ، منذ الاستقلال إلى غاية الآن ، إلى جانب توظيف هذه التقنية عند الحديث عن واقع التعليم بإقليم ولاية قالمة وهذا بإعطاء لمحة تاريخية عن مكان إجراء الدراسة الميدانية و واقعه و المشكلات التربوية التي يواجهها .

FOR AUTHOR USE ONLY

ب– تقنية المقارنة : تختلف طريقة المقارنة التي يستخدمها عالم الاجتماع، عن المقارنة العادية، فقد " يقارن الظاهرة الاجتماعية موضوع البحث في مجتمعات متجانسة، أو في مجتمعات غير متجانسة أو في المجتمع الواحد من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى" **(2)** ، من هذا المنطلق يتجلى استخدامنا لهذه التقنية في هذه الدراسة من خلال مقارنة بين ما هو موجود في أدبيات موضوع دراستنا الذي ينتمي لعدة حقول معرفية منها اقتصاديات التعليم و علم اجتماع التربية وما أتت به مختلف الدراسات المنجزة حول هذا الموضوع وبين ما يبينه الواقع الذي يعيشه خريجو التعليم المدرسي خصوصا ذووا المستوى النهائي من التعليم الثانوي ، بحيث يتسنى الوقوف على مدى الأثر الذي تخلقه شروط و متطلبات سوق العمل و حتى الظروف الاجتماعية و الاقتصادية على مستوى الإقليم في هذه الكفاءات ، إلى جانب ذلك كانت الغاية من تطبيق هذه التقنية هي الوقوف على النقائص و أوجه

---

1) عمار بوحوش ومحمد ذنيبات : **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** ، ط2 ، د م ج ، الجزائر ، 1992 ، ص ، ص 139 ، 140.

2) حسين عبد الحميد أحمد رشوان : **علم الاجتماع و مناهج البحث العلمي** ،ط7،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،1997 ، ص100.

القصور التي تعاني منها المنظومة التربوية خصوصا على المستوى الإقليمي .

لقد وظفت المقارنة لملاحظة الفروق فيما يخص وضعية حاملي المستوى النهائي أو الذين يملكون إضافة لذلك تكوين بين مختلف القطاعات الاقتصادية الموجودة على مستوى الإقليم إلى جانب محاولة معرفة مدى تمركز هذه الفئة في مختلف هذه القطاعات ، أي ما هو القطاع الذي يستوعب هذه الفئة أكثر ، كذلك ملاحظة مدى التوافق الموجود بين المستوى الدراسي وطبيعة التخصص المهني من الناحية الكمية و الكيفية عبر هذه القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تعطي للإقليم طابعه المميز وتؤثر على الديناميكية الاجتماعية لهذا الفضاء الذي يصارع قيم الحداثة والتقليد .

بالنسبة لتحليل البيانات فإن ذلك يتطلب نشاط الباحث و جهدا فكريا معتبرا إذ يحولها من جزئيات غير منسقة و معطيات مبعثرة إلى نتائج و قضايا عامة معتمدا في ذلك على تقنيات و أساليب تتناسب مع الموضوع المدروس و مع المنهج المستخدم في الدراسة وعليه كانت أهم التقنيات المعتمدة في هذه الدراسة :

FOR AUTHOR USE ONLY

ج- تقنية الإحصاء : حيث يذهب **كيتليه** إلى اعتبار الأسلوب الإحصائي " الوسيلة الوحيدة التي تستخدم في دراسة الظواهر التي لا نستطيع أن نجري عليها تجارب " **(1)** ، إلى جانب ذلك فهو يساعد كما يقول **كورنو Cornot**:"على تجميع و تنسيق عدة وقائع ذات نوعيات مختلفة، و يمكن من الحصول على بيانات ندركها بطريق الحس " ؛ و بهذا فإن هذا النوع من أساليب تحليل البيانات يمكن الباحث من أن يضع قوانينه في صورة كمية، مما يجعل نتائجه أقرب إلى الدقة العلمية و بعيدة عن مرونة الألفاظ و التعبيرات اللغوية، و عن الغموض و الإبهام ،

و من ثم فقد ساعد هذا الأسلوب الدراسة من خلال :

- تحويل إجابات المبحوثين إلى تقديرات كمية، من شأنها أن تجيب عن أسئلة الإشكالية المقترحة .
- إعطاء تقديرات و نسب محددة لمدى التوافق الموجود بين المستوى الدراسي و متطلبات سوق العمل

---

1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان :**علم الاجتماع و مناهج البحث العلمي** ،ط7،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،1997،ص:106.

– الحصول على إحصائيات و نسب حول واقع التعليم المدرسي على مستوى إقليم ولاية قالمة .

– تقدير درجة تعميم النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة على المجتمع الذي أخذت منه عينة الدراسة ، و لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على الخطوات التالية :

– تفريغ البيانات على شكل تكرارات موضوعة ضمن جداول مركبة وذلك بسبب احتواء عينة الدراسة على ثلاث فئات أو مؤسسات ، إذ تمثل قطاعات اقتصادية مختلفة وهي القطاع الإداري والمتمثل في مديرية التربية و القطاع الإنتاجي و المتمثل في مركب صنع الدراجات و الدراجات النارية و قطاع الخدمات ويمثله مستشفى الحكيم عقبي .

– حساب التكرارات و وضع خانة خاصة بالتكرار العمودي من الجدول والذي يمثل تكرار كل قطاع على حدا مع حساب النسب لهذه التكرارات ، أما التكرار الأفقي فهو محصلة مجموع تكرارات القطاعات المختلفة.

د– تقنية التحليل المبحثي :L´ analyse thématique

اعتمدت الدراسة أيضا على أسلوب التحليل المبحثي أو الغرضي (النصي)، الذي يرتكز (بتصرف خاص) على قراءة معمقة لإجابات المبحوثين بالمؤسسات المختارة للدراسة؛ على أسئلة مفتوحة في الاستمارة و المقابلة التي وجهت لهم، محاولين من خلال استعمال هذا الأسلوب الوقوف على بعض الحقائق التي تجيب أو تنفي أسئلة الإشكالية و السؤال المركزي الذي صغناه ؛ و كذا تكذيب أو تصديق الفرضيات المتبناة في هذه الدراسة .

FOR AUTHOR USE ONLY

ثانيا– الدراسة الاستطلاعية :

يجب الحديث عن الدراسة الاستطلاعية لمراجعة بناء الإشكالية و بناء استمارة البحث إلى جانب تحديد العينة حيث أن لهذه الدراسة فائدة كبرى في توجهينا التوجيه الصحيح أثناء بناء الخطوات المنهجية والنظرية للدراسة ، إلى جانب هذا فإن هذه الخطوة تعتبر مرحلة تمهيدية للعمل الميداني ، الذي له أهمية خاصة في البحوث الاجتماعية إذ لا تتمثل قيمته في جمع التراث النظري فقط و الاطلاع على الدراسات السابقة ، بل أيضا جمع معطيات و بيانات الدراسة و مراجعتها بدقة **(1)**.

امتدت المرحلة الاستطلاعية لهذه الدراسة في الفترة الزمنية من شهر فيفري إلى شهر أفريل 2010، و تم فيها جمع البيانات الميدانية التي حاولت تحليل واقع التعليم المدرسي و أهميته الاقتصادية و علاقته بالتنمية الاقليمية ، إلى جانب بعض المعلومات النظرية ، فهذه المرحلة ذات أهمية قصوى، إذ فيها يتحدد الموضوع من حيث أبعاده و مصادره، خصوصا بعد المناقشة والتحدث مع بعض العارفين بالميدان فيما يتعلق ببعض الجوانب التطبيقية المرتبطة بالواقع و لقد ساعدت هذه المرحلة في إعادة صياغة الفرضيات التي كانت ذات أبعاد اقتصادية قبل اكتشاف متغيرات ذات أهمية في سير هذه الدراسة لتصبح أكثر توافقا مع اختصاص التنمية الإقليمية ، كما ساعدت في اختبار مدى صحة و سلامة أسئلة الاستمارة .

FOR AUTHOR USE ONLY

ثالثا، أدوات جمع البيانات:

كل منهج يحتاج إلى أدوات لجمع البيانات، فالقيام بالدراسة الميدانية يتطلب اختيار سليم للأدوات التي من شأنها أن تجعل العمل متكاملا و لا يمكن تحت أي ظرف أن تنجز دراسة علمية من دون توفر أدوات مناسبة لطبيعة الموضوع ولنوع المنهج المختار تطبيقه و بالنسبة لهذه الدراسة كانت أهم الأدوات المعتمدة :

---

1) سعيد ناصف : **محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها** . نماذج الدراسات و بحوث ميدانية .

مكتبة زهراء الشرق ، مصر ، 1997 ، ص 159 .

1- الملاحظة :

تعد من أهم أدوات جمع البيانات في كافة العلوم المختلفة، فلا يقتصر استخدامها على علم دون آخر، وهي من أقدم الوسائل التي عرفها الإنسان خلال سعيه نحو الحقيقة، إذ تساعد في الكشف عن مختلف جوانب الظاهرة المبحوثة، إلى جانب التحليل ، التفسير و التنبؤ ، وفي أبسط تعريف لها: " النظر إلى الأشياء و إدراك الحالة التي هي عليها " **(1)** .

تمثل الملاحظة المصدر الأساسي للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة والمرتبطة بسلوك الأفراد ، وملاحظة تصرفاتهم إلى جانب الظروف الفيزيقية السائدة ، ولقد استخدمت في هذه الدراسة الملاحظة العلمية المباشرة كأداة لاستقصاء الحقائق من الواقع بالمتابعة والمشاهدة والتي يصعب الكشف عنها من خلال الاستبيان أو المقابلة .

بعد تحديد موضوع البحث قمنا بزيارات استطلاعية إلى بعض المؤسسات التي يعمل فيها بعض خريجي الثانويات وكان ذلك خلال شهر فيفري 2010 ، فقد تم إلقاء عدد من الأسئلة على بعض خريجي المدارس الثانوية ومسئولي المؤسسات التي يعملون فيها للكشف عن مدى توافق مستواهم الدراسي مع المهن التي يشغلونها إضافة إلى ملاحظة ردود أفعالهم و استجاباتهم حول علاقة البرامج الدراسية الذي تلقوها في الثانوية بالتخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل ، وهذا من أجل اختبار تساؤلات الدراسة ومتغيراتها .

FOR AUTHOR USE ONLY

2- المقابلة:

تعتبر من الأدوات المعتمدة في الكثير من الدراسات، و تعرف على أنها: "علاقة ديناميكية و تبادل لفظي بين شخصين أو أكثر، و هي أداة بارزة من أدوات البحث العلمي، و ظهرت كأسلوب هام في ميادين عدة منها علم الاجتماع**(2)** . و من أهم الاستفسارات التي تمت أثناءها، طرح بعض الأسئلة منها.

---

1) محمد صبري فؤاد النمر : **التفكير العلمي والتفكير النقدي في بحوث الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2003 ، ص ، ص299 ، 300 .

2) لمزيد من التوضيح ، أنظر ، إحسان محمد الحسن : **الأسس العملية لمناهج البحث الاجتماعي** ، دار الطليعة ، بيروت ، ط 2 ، مارس 1986 ، ص 93 .

. ما رأيك في توظيف خريجي المدارس خصوصا ذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي ؟

. ما رأيك في البرامج الدراسية التي تقدم لتلاميذ المدارس بكافة المستويات الدراسية ؟

. هل البرامج الدراسية التي درستها في الثانوية أفادتك في عملك الحالي ؟

صمم دليلين للمقابلة و ذلك من أجل تفادى طول الوقت مع المسئولين، و التركيز على بعض الأسئلة دون غيرها، (أنظر الملحق رقم 2 – 3) ، وجه الأول لمسئولي مديرية التربية ، حيث شمل 13 أسئلة متعلقة بالمتغير الأول في العنوان وهو التعليم المدرسي ، واقعه و أهم التطورات التي شهدها في الآونة الأخيرة إلى جانب المشاكل التي يعاني منها خصوصا على المستوى الإقليمي.

طرحت أسئلة تتعلق بحالة المؤسسة من حيث وضعية العمال ذوي المستوى النهائي فيها و مدى توافقهم مع اختصاصاتهم المهنية ومدى تحقيق كل ذلك للتنمية على مستوى المؤسسة و الإقليم ، أما بالنسبة لمؤسسات القطاع الانتاجي و الخدماتي ، فلقد أجريت مقابلة ضمت 8 أسئلة غطت في معظمها المتغير الثاني المتمثل في التنمية في المؤسسة والإقليم حيث جرت بمركب صنع الدراجات والدراجات النارية مع كل من رئيس دائرة الإدارة العامة والوسائل والمدير العام للمؤسسة، أما فيما يخص المؤسسة العمومية الاستشفائية الحكيم عقبي فلقد أجريت فيها مقابلة مع كل من المدير العام للمؤسسة، المدير المكلف بالمصالح الصحية ، رئيس مصلحة المستخدمين وكانت أفضل المقابلات على الإطلاق حيث أنها تميزت بالترحيب و التشجيع والرغبة في التعاون من أجل تطوير و إثراء البحث العلمي.

لقد أفادت هذه المقابلات في الانتباه إلى نقاط فرعية لم تدرك من قبل وبالتالي زادت في فهم العلاقات بين متغيرات الدراسة وتوضيح مؤشراتها أكثر ، و يمكن القول أن جل المقابلات قد تمت في جو يسوده التعاون مع من قبل إجراء المقابلة و قد دامت كلها تقريبا ساعة لا أكثر خدمة للبحث العلمي .

FOR AUTHOR USE ONLY

*** أهم النتائج التي خلصت إليها هذه المقابلات :**

– أعيد النظر في المناهج التربوية إضافة إلى التخفيف من كثافتها بالتوازي مع التوقيت، كذلك أعيد النظر في طريقة التدريس ، كما مس الإصلاح تكوين الأساتذة و المعلمين في جميع المستويات الدراسية، أما عن النتائج الدراسية فقد أصبحت في المستوى المطلوب في جميع المستويات من الابتدائي إلي الثانوي.

فيما يخص المعلم فإنه يعتبر المشكل الأساسي في القطاع خصوصا تكوينه الذي أصبح يطرح إشكالا على مستوى مكان التكوين (لم تبقى المعاهد المتخصصة) ، أما فيما يخص التلميذ فان الناحية الاجتماعية وما تفرزه من تفاوت طبقي أدت إلى ظهور سلوكيات سلبية مختلفة تميز المظهر العام للواقع التربوي بالإقليم، أما فيما يخص الهياكل التربوية فما زالت قديمة في بعض المناطق خصوصا على المستوي المحلي (ليس هناك تحديث)، إذ يلاحظ أن المدارس الابتدائية مازالت تابعة في التسيير المالي للبلديات وهذا يعيق العملية التنموية .

_ مواصلة تكوين الأساتذة و المؤطرين .

_ البدء في تدعيم المؤسسات بالوسائل البيداغوجية الحديثة التي مست جميع الأطوار الدراسية مثل الإعلام الآلي .

_ لا توجد استقلالية على مستوى الإقليم (هناك المركزية في اتخاذ القرارات) من حيث طرق التدريس و البرامج الدراسية الموحدة أو من حيث تكوين الأساتذة ويبقى الدور للمفتشين من خلال بعض الاجتهادات التي يقومون بها حسب تقنياتهم و أسلوبهم في تطبيق القرارات المركزية .

_ عدم وجود أرضية لاحتواء المشاريع المدرسية الجديدة لتخفيف الضغط على المدارس الموجودة .

_ عدم استجابة الأولياء لطريقة سير النظام الداخلي في المدارس خصوصا الريفية ، حيث يفضلون المدارس القريبة من مكان إقامتهم و بالتالي رجوع أبنائهم يوميا للمنازل (لتكثف الرقابة عليهم أو للاعتماد عليهم في أشغال أخرى .

_ مشكل الإطارات الكفء لا تغطي الاحتياجات المتعددة نظرا لكثرة المؤسسات التربوية و توزيعها على مستوى الإقليم .

FOR AUTHOR USE ONLY

جدول رقم (1) ، يوضح المقابلات التي أجريت مع بعض المسؤولين عبر المؤسسات المختارة للدراسة الميدانية :

الرقم	المبحوث	تاريخ المقابلة (1)	المدة	الرقم	المبحوث	تاريخ المقابلة (2)
1	المدير العام للمؤسسة الاستشفائية الحكيم عقبي	09 /02/ 2010	1 سا	6	رئيس الهيئة المستخدمة للمؤسسة الاستشفائية الحكيم عقبي	11 /02/ 2010
2	المدير العام بمؤسسة صنع الدراجات النارية	2010/02/10	1 سا	7	رئيس الهيئة المستخدمة لمؤسسة صنع الدراجات النارية	12 /02/ 2010
3	الأمينة العامة لمدير التربية	2010/02/16	1 سا	8	المدير المكلف بالمصالح الصحية بالمستشفى الحكيم عقبي	2010 /02/14
4	مدير التربية لولاية قالمة	2010/02/18	1 سا	9	رئيس الهيئة المستخدمة لمديرية التربية لولاية قالمة	19 /2010/02
5	رئيس مصلحة التكوين و التفتيش	2010/02/20	1 سا	10	رئيس دائرة الامتحانات والمسابقات	2010/02/22

المصدر:(هذه الدراسة).

FOR AUTHOR USE ONLY

3- الاستمارة:

ثالث أداة تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة هي الاستمارة ، حيث وضعت استمارة استبيان تجريبية أول الأمر في الدراسة الاستطلاعية وكانت موجهة لعدد محدود من الأفراد الذين شملتهم الدراسة ، إذ كان الغرض منها معرفة مواطن الضعف والخلل فيها و بواسطة هذه الاستمارة التجريبية تم حذف بعض من الأسئلة ودمج بعضها ، إضافة إلى توظيف أسئلة جديدة أكثر تبسيطا و تفادي بعض المصطلحات مثل التنمية و استبدالها بالتطور و الازدهار.

قدمت الاستمارة إلى لجنة المحكمين وهم أستاذين في التعليم الجامعي و رأوا أن صياغتها قريبة من فهم المبحوثين وتقيس معظم مؤشرات الدراسة إضافة الى أن المبحوثين يعملون فلديهم المستوى النهائي، إضافة للخبرة المهنية التي تؤهلهم على الأقل لفهم أسئلة الاستمارة التي بذل جهد في سبيل تبسيطها، للعلم فلقد تم توزيعها بطريقتين مباشرة للمبحوثين الذين كانوا قريبين من الباحث أما الذين كانوا في الاختصاصات الإنتاجية مثلا أو الذين كانوا غائبين أو يعملون في الدوام الليلي فقد كلف وسيط موثوق فيه قريب أكثر من المبحوثين لتوزيع الاستمارات بعد شرحها من طرف الباحث . (أنظر **الملحق رقم 1** الموجود فيه استمارة الدراسة) .

اشتملت الاستمارة على **29 سؤال** ، أحيط بمؤشرات الدراسة كمحاولة للإجابة على فرضياتها و تضمنت خمس محاور قسمت على النحو التالي :

المحور الاول : وضعت فيه أسئلة خاصة **بالمعلومات الشخصية** للمبحوث، كالجنس والسن و عدد سنوات التدريس ... قصد التعرف على الجانب الشخصي للمبحوثين ، و شملت الأسئلة من (1 إلى 6) .

المحور الثاني: البيانات الخاصة بالخبرة و التكوين وهي مكملة للبيانات الشخصية وتغطيها الأسئلة (7.... 12) وهذا لمعرفة الخلفية المهنية للمبحوثين و تجربتهم المهنية في ميدان سوق العمل قبل الالتحاق بالوظائف الحالية إضافة إلى معرفة هل تلقوا تكوين أم لا ، و مدى مساهمة هذا الأخير في حصول طالب العمل على الوظيفة التي يطمح إليها .

المحور الثالث : يتعلق **بالتوافق بين مستوى التعليم المدرسي و طبيعة التخصصات الموجودة في سوق العمل ،** أي من الناحية الكيفية ، إذ تحاول الإجابة عليه الأسئلة من (13 إلى 18) .

FOR AUTHOR USE ONLY

المحور الرابع : حول **التنوع في المستويات الدراسية و مدى زيادته للإنتاجية في سوق العمل** (الناحية الكمية) وتغطيه الأسئلة من (19 إلى 22) .

المحور الخامس : يحاول الإجابة على **مدى تحقيق التوافق بين مستوى التعليم المدرسي و التخصصات المهنية في سوق العمل للتنمية** ، سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى الإقليم ولقد صيغت أسئلة في دليل المقابلة للإجابة على هذا السؤال على اعتبار أن المسئولين في القطاعات المختارة ، خاصة على مستوى مديرية التربية ستكون لهم أفكار وبيانات أكثر واقعية وأكثر شمولية حول هذه النقطة الجوهرية التي تعتبر أساس هذه الدراسة والتي شملتها الأسئلة من (23 إلى 29) .

احتوت الاستمارة على أسئلة متعلقة بالجانب الكمي و الكيفي حول الظاهرة المدروسة و كانت متنوعة بين الأسئلة المغلقة و المفتوحة و نصف المفتوحة أملا في تغطية أكبر جزء من هذا الموضوع الواسع و بالتالي الجواب ولو نسبيا عن السؤال الرئيسي وهو مدى تحقيق التعليم المدرسي للتنمية الإقليمية .

FOR AUTHOR USE ONLY

4- الوثائق والسجلات:

هذه الأداة هي تكميلية لما تم الحصول عليه من خلال الاستمارة و المقابلة، إذ تعتبر " أداة دراسة الوثائق و السجلات بمثابة اقتفاء لأثر المعلومات التي تحصل عليها الباحث من خلال وثائق مختلفة، ملفات رسمية، الأرشيف، الإحصاءات... **(1)** ، **و** لقد تضمنت هذه الأداة محورين :

أ -الاطلاع على النصوص التشريعية مراسيم رئاسية ومناشير وزارية .

ب -الإحصاءات الرسمية للمستويات الدراسية عدد التلاميذ و المؤسسات التربوية ، خاصة الإحصائيات المحلية أو الإقليمية إلى جانب البيانات المتعلقة بالوثائق .

ج- المصادر و المراجع التي توثق بها البحث في جزئيه النظري و الميداني .

1- Nicole Berthier : **Les Technique D'enquête, Méthodes ET EXERCICES Corrigés** ; Edition Armand colin, Paris ; France, 1998, P 13

5- الوسائل الإلكترونية :

لقد كان الاعتماد على أهم هذه الوسائل و هي الإنترنيت من خلال تصفح مواقع تتعلق بالتربية والتعليم مثل موقع المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية و موقع الطلبة الجزائري : **http://etudiantdz.com/vb/t545.htm.** إلى جانب تصفح مواقع شهيرة للتحميل مثل موقع 4 shared الذي احتوى على مراجع مهمة متعلقة بالمنهجية أو بالتعليم والتنمية ، إضافة إلى موقع اليونسكو **http://www.unesco.org/new/ar/unesco** و الموسوعة الحرة **http://ar.wikipedia.org/wiki/** ، إذ أفادت كثيرا في سير هذه الدراسة و توضيحها كما لا يفوتنا ذكر محرك البحث الشهير **AltaVista** المتخصص في مجال البحوث العلمية حيث له خاصية البحث المعمق على خلاف Google.

تم الاعتماد على بعض المواقع الفرنسية المتخصصة في التنمية الإقليمية والتي ساعدت في فهم هذا المتغير وكيف ينظر إليه في أوروبا والغرب، كما لا يخفى ما لمواقع البريد والشات من فوائد في المراسلات والمحادثات الفورية والتي تساعد في سرعة وصول المعلومة وحداثتها وسهولة الاحتكاك بالزملاء والباحثين عبر مختلف الدول و أهم هذه المواقع Windows live Messenger ، فيما يخص ثاني وسيلة الكترونية فقد كانت الأقراص المضغوطة و التي احتوت على كتب بصيغة الPDF أو نماذج لمذكرات ماجيستير أو مقالات حول التعليم و التنمية .

FOR AUTHOR USE ONLY

رابعا- مجالات الدراسة :

من بين الصعوبات التي تواجه الباحث خاصة في العلوم الاجتماعية ، أن دراسة أي ظاهرة اجتماعية لا يمكن أن تعمم في كل الأزمنة و الأمكنة ، لذا وجب عليه أن يحصر دراسته في نطاق حدود معينة، لأن هذه الظاهرة قد تتغير نتائجها حسب المكان و الزمان ، لهذا فقد حددت هذه الدراسة التي تنتمي لحقل التربية و التعليم الذي يتميز بالتغيير و هذا ما يجعله حقلا ثريا بالمواضيع التي تستحق الدراسة عبر مستويات التعليم المعتمدة إلى جانب اتصالها باختصاص التنمية الإقليمية الذي يقع في مفترق الطرق بين عدة علوم اجتماعية كعلم الاقتصاد و علم الاجتماع ...

إن هذه الدراسة الموسومة بواقع التعليم المدرسي و التنمية الإقليمية بولاية قالمة وضعت ضمن الحدود أو المجالات العلمية المتعارف عليها كالتالي :

1- المجال المكاني (1) :

لقد جرى تحديد مكان الدراسة بإقليم ولاية قالمة و بالتحديد ببلدية قالمة – الناحية الحضرية –التي ظهرت إثر التقسيم الإداري الجديد منذ سنة 1974 بموجب القانون رقم 74 / 147 المؤرخ في 12 / 07 / 1974 وقد عرفت هذه الولاية تعديلات في إقليمها ، بحيث تفرعت عنها ولاية سوق أهراس وذلك بموجب القانون 84 / 09 المؤرخ في 04 / 02 / 1984 المتعلق بالتقسيم الإقليمي للبلاد .

تقع ولاية قالمة في أقصى الشرق الجزائري حيث تحتل مكانة وسطية بين شمال البلاد ، و الهضاب العليا و الجنوب ، إذ تحدها من الشمال ولاية عنابة ومن الشمال الشرقي ولاية الطارف ومن الجنوب الشرقي ولاية سوق أهراس ومن الجنوب أم البواقي ومن الغرب ولاية قسنطينة ومن الشمال الغربي ولاية سكيكدة ، وهذا بمساحة تقدر ب : 4,101 كم² (1,583.4 ميل²) ، يقطنها حوالي 482,261 نسمة حسب إحصائيات (2008) ، الكثافة 117.6/كم² (304.6/ميل².

تضم ولاية قالمة 34 بلدية موزعة على 10 دوائر وهذا حسب التقسيم الإداري الجديد لسنة 1991 و تتميز بالطابع الصناعي و الفلاحي والرعوي و الغابي الذي يعطيها موقعا اقتصاديا هاما ، حيث تبلغ المساحة الصالحة للزراعة والمستغلة حوالي 415 .189 هكتار بنسبة 49 % من المساحة الإجمالية ويعتبر القطاع الفلاحي أكثر استيعابا لليد العاملة إذ حوالي 70 % من السكان يعيشون من الإنتاج الفلاحي لكن رغم هذا فإن الجانب الصناعي له وجود أيضا ، هذا من خلال مختلف المؤسسات الصناعية العامة والخاصة التي بدأت تنشط في إطار الإصلاح الاقتصادي الجديد المنتهج من طرف مؤسسات الدولة والحكومة .

ينحدر جزء من سكان قالمة من قبيلة بني فوغال الامازيغية وتتركز في المنطقة الممتدة من الخزارة شرقا إلى حمام الدباغ غربا و هاجرت هذه القبيلة إلى المنطقة سنة 1799من غرب جيجل...، و في التسعينيات شهدت

---

1) للمزيد من المعلومات حول ولاية قالمة أنظر الموقع :

http://www.marefa.org/index.php

FOR AUTHOR USE ONLY

المدينة تضخم سكاني هائل حيث دخل العديد من الغرباء عن المدينة والآتون من جميع الولايات ، بالخصوص الولايات التي كانت تعاني من مشاكل العشرية السوداء ، ويرجع السبب الرئيسي لاختيارهم مدينة قالمة هو أمنها مقارنة مع الولايات الجزائرية الأخرى .

حاليا أصبح لمدينة قالمة وزنها الاجتماعي نظرا لتعدد وتنوع القبائل بها .

لقد بدأت الدراسة الميدانية باستطلاع المجال الجغرافي للمؤسسات التي ستجرى فيها الدراسة قصد تحديد أماكن تواجدها والتعرف عليها و قد قسمت إلى:

- مؤسسات تنتمي للقطاع الإنتاجي و يمثلها مركب صنع الدراجات النارية.
- مؤسسات تنتمي للقطاع الإداري و تمثلها مديرية التربية لولاية قالمة .
- مؤسسات ذات طابع خدماتي و يمثلها مستشفى الحكيم عقبي .

إن اختيار هذا النوع من التقسيم يهدف إلى محاولة اكتشاف مختلف القطاعات الموجودة في سوق العمل على مستوى الإقليم و بالتالي تفادي الوقوع في الأخطاء المتعلقة باختيار العينة و تمثيلها لمجتمع الدراسة ، كذلك محاولة إثراء الدراسة ، و فيما يلي محاولة التعريف بهذه المؤسسات و طبيعتها في سوق العمل :

FOR AUTHOR USE ONLY

أ) التعريف بمركب الدراجات والدراجات النارية :

- نشأة المؤسسة :

قامت الشركة الوطنية للبناء (**sonacome**) المنشاة عام 1967 بالاتفاق مع شركة ألمانية (RFA) على إنشاء المركب الصناعي في 24 / 01 / 1970 برأسمال قدره : 500 . 809 . 2 دج عن طريق الإنتاج اليدوي وتجدر الإشارة إلى أن الإنتاج بدأ سنة 1974 وكان مقره آنذاك بوهران والمديرية العامة بأرزيو، وفي جانفي عام 1984 قامت الحكومة بتقسيم شركة سوناكوم إلى 11 مؤسسة تختص كل منها في إنتاج خاص بها ، أما مركب الدراجات النارية فأصبح تابعا لمؤسسة إنتاج وسائل النقل الخاصة والموجودة بولاية تيارت تحت إشراف المديرية العامة ببئر خادم، كل هذه العمليات تم الشروع في تطبيقها بعدما تمت المصادقة عليها من طرف الحكومة، أما في 22 / 12 / 1987 أصبح مقر مؤسسة الدراجات النارية و تطبيقها بولاية قالمة، طبقا للمرسوم الحكومي رقم:

87 . 282 ، حيث أدخلت تعديلات على منتوجها من خلال إشراف و مساعدة عدة مهندسين وتقنيين بمختلف التخصصات مما زاد في نشاطها وأصبحت تقوم بالعمليات التالية : الإنتاج ، التجارة ، التصدير ، الاستيراد والبيع وخدمات ما بعد البيع لمختلف السلع .

تتكون الطاقة الصناعية والتجارية لمؤسسة سيكما من المركب صناعي الكائن بقالمة على بعد 60 كلم عن مدينة عنابة وثلاثة وحدات تجارية .

. وحدات المؤسسة :

– المديرية العامة :

متواجدة بولاية قالمة و هي عبارة عن مباني تم تمويلها من طرف بنك التنمية الريفية عن طريق قرض طويل الأجل من أهم المهام المرتبطة بهذه الوحدة دون غيرها: التخطيط، التنمية ، المراقبة ، الاستثمار ، التمويل ، والاستيراد ، يسهر على هذه الوظائف 75 عامل مؤهل، أي ما يعادل 7 % من مجموع عمال المؤسسة بما فيها 22 إطار .

– المركب الإنتاجي :

اختير للدراسة الميدانية، و يمثل وحدة إنتاجية كبرى على مستوى التراب الوطني ثبتت في ولاية قالمة ، وأخذت على عاتقها إنتاج الدراجات والدراجات النارية ، وبدأت عملية الإنتاج سنة 1974 ، إلا أنه لم يعرف تطورا رغم أهميته الاقتصادية وباعتباره قائم على الإنتاج فإنه أخذ أكبر قسط من اليد العاملة (900 عامل) حسب إحصائيات 2006 أي ما يقدر 82 % من إجمالي العمال من بينهم 49 إطار، كما يحتوي هذا المركب على 400 آلة لمباشرة النشاط الإنتاجي حيث يتم إنتاج سنويا ما يعادل 50.000 دراجة نارية ، 000 .55 دراجة عادية، 500. 8 محرك، وحوالي 000. 16 من قطاع الغيار .

– الوحدات التجارية (التوزيع) : وهي وحدات مستقلة ذات طابع جهوي تتوزع على ثلاث مناطق : الشرق ، الغرب ، الوسط ، و هي على التوالي : وحدة قسنطينة ، وحدة وهران ، وحدة الجزائر ، تعتمد هذه الوحدات في عملية التوزيع بالدرجة الأولى على 786 وكيل معتمد موزعون على كامل التراب الوطني ، كذلك على معارض تقام على عدة فترات من أجل إشهار المنتوج وبيعه .

FOR AUTHOR USE ONLY

. نشاط وأهداف المركب :

تعتبر سيكما المؤسسة الوحيدة على مستوى التراب الوطني والتي تتكفل بعملية إنتاج أو صناعة الدراجات والدراجات النارية و تطبيقها ، ومن أهم منتوجاتها : . الدراجات العادية (cycles) . الدراجات النارية (cycle moteur) . المحركات (moteur stationnaire) . الدراجات المنزلية الرياضية (vélo maisons) . أرائك متحركة (fauteuil roulant) . دراجات المعوقين (v – h – p) . الحمالات (chariot tractable)

ب) الهيكل التنظيمي لمركب الدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها: (أنظر المخطط رقم 05 بالملاحق)

. مديرية المركب: تعتبر المسئول المباشر عن كل ما يخص المركب، إذ أنها تعمل بالموازاة مع المديرية العامة .

. نيابة مديرية الإدارة العامة : و تشمل المصالح التالية :

. مصلحة الأجور والمستخدمين: تقوم بمراقبة كل القرارات الخاصة بأجور العمال ، تحديد منحة العمل وفق الشروط والمقاييس المحددة .

. مصلحة التكوين والإحصاءات والإجراءات القانونية : من بين مهامها إرسال بعثات تكوينية ، كما تقوم بإحصائيات لعدد العمال الذين هم في حالة غياب أو عطل مرضية ، أو عطل مدفوعة الأجر ، كذلك العمال الذين هم في حالة عمل و الترقية ، كما تمثل المؤسسة في المحاكم في حالة المنازعات .

. مصلحة الوسائل العامة : تضم كل الوسائل الخاصة بالعمل مثل : وسائل النقل ، مواد التنظيف ، ملابس العمل ، آلات كتابة ، مكاتب ...الخ .

. مصلحة الشؤون الاجتماعية : لها علاقة بالضمان الاجتماعي ، حوادث العمل ، التقاعد ، المنح العائلية...الخ . .

مصلحة الشراء : تستمد معلوماتها من قسم الإنتاج الذي يستقبل بدوره وثيقة من المديرية العامة تتضمن الإنتاج المبرمج للسنة المقبلة ، من خلالها يبدأ دور مصلحة الشراء بمراجعة المواد الموجودة بالمخازن ومقارنتها مع ما هو مقرر وتحديد ما يمكن شراءه .

. نيابة مديرية المالية : وتضم . مصلحة المحاسبة العامة ، وتتمثل في : **. محاسبة المشتريات**

(الموردون) : وتمر هذه المحاسبة بعدة مراحل أهمها :

FOR AUTHOR USE ONLY

* مراقبة و تنظيم الفواتير * تحديد الوضعية الدورية * تنظيم وتسوية العملاء * التحصيل * محاسبة الخزينة

* محاسبة العمليات المختلفة :

. نيابة المديرية التقنية : تضم . مكتب الدراسات ، الذي يعتبر القلب النابض للمركب، حيث أنه يقوم بتصميم المشاريع الواجب إنجازها .

. مكتب المنهجية: يقوم بتطبيق العمل الذي أنجزه مكتب الدراسات وذلك بتوجيه كل قطعة مراد إنتاجها إلى الورشة المختصة .

. مكتب تسيير الإنتاج (ordonnancement): يعمل على تقييم المشتريات سواء كانت مواد أولية أو قطع غيار بالكمية من خلال وثيقة تسمى (prévision) التي ترسل إلى مصلحة الشراء.

. مصلحة المراقبة : وتقوم هذه المصلحة بمراقبة جميع المراحل التي يمر بها المنتوج .

. ورشة إنجاز وسائل الإنتاج : تقوم بإنجاز الأدوات التي تستعمل داخل المركب ، تصليح العتاد المستعمل سواء في الورشات أو في جميع مصالح المركب .

. نيابة مديرية الإنتاج : وتسند إليها وظيفة الإنتاج بكافة مراحله والتي تتم في ست (06) ورشات كل واحدة منها مكلفة بمرحلة معينة وهي كالتالي :

. الورشة (1) : الحدادة ، السباكة ، المعالجة الحرارية .

. الورشة (2) : التقطيع ، التلحيم ...

. الورشة (3) : الثقب ، التجويف ، التفريز .

. الورشة (4) : المخرط التلقائي، المخرط النصف التقائي ، المخرط المرقم .

. الورشة (5) : التنظيف ، التحليل الكهربائي ، الصقل ، الصباغة .

. الورشة (6) : التركيب بأنواعه ، التصليح .

التعريف بمديرية التربية لولاية قالمة : هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت سنة 1974 بعد (التقطيع الإداري) ، أين ظهرت ولاية قالمة يترأسها مدير التربية ، الذي يعين بمرسوم رئاسي وهو عضو بمجلس الولاية

FOR AUTHOR USE ONLY

(المجلس التنفيذي الولائي)، هذه المؤسسة هي تحت وصاية وزارة التربية الوطنية و مهمتها السهر على تنفيذ وتطبيق برامج وتوصيات الوزارة فيها يخص تسيير المؤسسة ، مصالحها و مهامها المختلفة و تتكون هذه المؤسسة من :

* **مكتب مدير التربية :** الذي تسند إليه مهام تنفيذ البرامج المصادق عليها من طرف الوزارة الوصية .

* **الأمانة العامة :** لها صلاحيات إدارية مساعدة لمدير التربية في بعض المهام الإدارية .

مصالح مديرية التربية : *

- **مصلحة الموظفين :** يترأسها رئيس المصلحة ، و تتمثل مهامها في معالجة الملفات الإدارية لقطاع التربية و تضم المكاتب التالية : 1 . مكتب التعليم المتوسط والثانوي. 2 . مكتب التعليم الابتدائي .
  3 . مكتب الإداريين والعمال المهنيين. 4 . مكتب المنازعات والمعاشات .
- **مصلحة التكوين والتفتيش :** تضم مكتبين . 1 . مكتب التكوين و يختص في تكوين الأساتذة والمعلمين أثناء الخدمة . 2 . مكتب التفتيش ، الذي يجمع ويراقب التقارير المقدمة من طرف المفتشين .

مصلحة البرمجة والمتابعة : تضم مصلحة البرمجة والمالية و تحتوي على: 1 . مكتب البرمجة والخريطة المدرسية التي من وظائفها الاستقصاء الشامل ليوم 20 أكتوبر من كل سنة و يظم إحصاء شامل للتلاميذ والهياكل والتجهيزات التربوية ، بما فيها موظفي القطاع (الموارد البشرية والمادية لقطاع التربية) ، كذلك إعداد الخريطة المدرسية (ضبط احتياجات القطاع إلى الهياكل القاعدية لضمان تمدرس التلاميذ في ظروف عادية إلى آفاق السنة المقصودة .

* **مكتب البناءات والتجهيزات :** يعمل بالتنسيق مع مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية قالمة فيما يخص انطلاق الأشغال بالمشاريع المدرسية والتربوية المسجلة .

* **مكتب الشؤون الاجتماعية وحفظ الصحة :** يقوم بجمع ودراسة ملفات المنح المدرسية وكذلك السهر على تسيير وحدات الكشف والمتابعة التي تضم (طبيب عام . طبيب أسنان وممرضين) .

FOR AUTHOR USE ONLY

---

* لمزيد من التوضيح أنظر **المخطط رقم 06** بالملاحق يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية التربية .

* **مكتب المالية والمصالح الاقتصادية :** يسهر على دراسة وتوزيع الميزانية على المؤسسات التربوية ومراقبة الحسابات المالية للمؤسسات .

* **مصلحة الدراسات و الامتحانات :** تضم ثلاث مكاتب :

1 . مكتب التعليم الابتدائي و المتوسط : يقوم بإعداد خريطة النظام التربوي بالمؤسسات التعليمية المدرسية .

2 . مكتب التعليم الثانوي: يقوم بإعداد خريطة النظام التربوي بالمؤسسات التعليمية الثانوية .

3 . مكتب الامتحانات والمسابقات المدرسية والمهنية: يسهر على تنظيم الامتحانات الرسمية والمهنية.

جدول رقم 02 يبين توزيع موظفي مديرية التربية لولاية قالمة حسب المستوى الدراسي:

المستوى / الرتبـة	السنة الرابعة متوسط	السنة الأولى ثانوي	السنة الثانية ثانوي	السنة الثالثة ثانوي	المجموع
ملحق رئيس إدارة	02	/	/	06	08
ملحـق إدارة	03	/	/	08	11
عون إدارة رئيسي	04	03	/	05	12
عـون إدارة	14	/	02	03	19
محاسـب إداري	/	/	/	02	02
عـون مكتب	01	/	/	/	01
كاتـب مديرية	01	/	/	/	01
كـاتـب	05	/	/	/	05
عون حفظ البيانات	05	/	/	03	08
المجمـوع	35	03	02	27	67

المصدر : مكتب الهيئة المستخدمة بمديرية التربية لولاية قالمة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معظم الذين يشتغلون بالمؤسسة هم من ذوي مستوى التعليم المتوسط و قد بلغ عددهم 35 موظف وهذا المستوى كان يوظف به في السنوات الماضية خلال السبعينات والثمانينات أين كان سوق العمل بحاجة لمن يشغل هذه الوظائف ، كذلك نلاحظ نقص الذين لديهم مستويات أعلى .

FOR AUTHOR USE ONLY

يأتي في المرتبة الثانية ذوو المستوى الثالثة الثانوي لمناسبتهم لهذه الوظائف التي تحتاج لنسبة معينة من التعليم كافية للقيام بالمهام الإدارية التي تتسم بالطابع التنظيمي والتسيير ولا تحتاج لثقافة عالية أو لغة معمقة . بل تعتمد أكثر على الجانب الشكلي الرسمي .

التعريف بمستشفى الحكيم عقبي بولاية قالمة : (1)

تقتصر دراستنا في الأخير على المؤسسة العمومية الاستشفائية الحكيم عقبي ، حيث أنشأت هذه المؤسسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07 / 104 المؤرخ في 19 . 05 . 2005 المتضمن تنظيم وتسيير المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية بعدما كان الأمر يقتصر على قطاع صحي يغطي ما يقارب حوالي 259035 نسمة و ذلك بتغطية طبية ل12 بلدية ويحتوي على مستشفيين ذات سعة تبلغ 363 سرير تقنيا، و414 سرير منظم موزعة على 29 مصلحة استشفائية زيادة إلى ذلك المستشفى النهاري، و 07 مجمعات صحية متعددة الخدمات و 26 قاعة علاج، و 06 وحدات للطب المدرسي ، و 10 مخابر ،05 قاعات للعمليات الجراحية ، ومركز لحقن الدم .

يضم مستشفى الحكيم عقبي عدة تخصصات وظيفية، أهمها تخصص الأطباء العامون والاختصاصيون يليهم الممرضون الذين يبلغ عددهم 37 ممرض إضافة إلى الاختصاصات الأخرى والتي هي مكملة لمهام هاتين الفئتين، لكن ما يلاحظ أن عدد العمال الذين لديهم مستوى السنة الثالثة ثانوي يبلغ 32 وهو عدد قليل بالمقارنة مع باقي المشتغلين بالمؤسسة و هو الذي اختير للدراسة الميدانية.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) أنظر **المخطط 07** بالملاحق يوضح الخريطة الصحية الجديدة وفق التنظيم الساري المفعول .

الجدول رقم 03، يوضح توزيع الموارد البشرية بالمؤسسة الاستشفائية الحكيم عقبي قالمة :

التخصص الوظيفي	العـدد
– الأطبـاء الأخصائيـون	33
– الأطبـاء العامـون	48
– الشبـه الطبيـون	03
– الأخصائيون في علم النفس	164
– عـلاج عـام	17
– مخبـري	10
– الأشعـة	02
– علـم الأوبئـة والتطهيـر	01
– مـدلكـة	01
– التخديـر والإنعاش	11
– قـابـلات	23
– أمينـة طبيـة	08
– التـغذيـة	02
– مرشـدة اجتماعية	01
– محضـر صيدليـة	48
– ممرض مؤهل – علاج عام–	12
– ممرض مؤهل – التوليد–	25
– شبـه طبـي مساعد	11
– مولـدة	08
– السلـك الإداري	34
– السلـك التقنـي والطبي والمهنـي	169
– المجمـوع	631

المصدر : إحصائيات المستشفى الحكيم عقبي ، قالمة .

FOR AUTHOR USE ONLY

2- المجال الزمني :

استغرقت هذه الدراسة مدة سنة دراسية واحدة وهي مقسمة إلى فترتين :

الفترة الممتدة من أكتوبر إلى جانفي كانت مخصصة للبحث النظري، و اقتناء المراجع المتوفرة حول الموضوع وزيارة المكتبات العامة و الجامعية عدة مرات، وتم خلالها صياغة الإشكالية بعد عدة محاولات ثم تحضير الفصول النظرية المشكلة لهذه المذكرة وخصص بداية شهر فيفري للدراسة الاستطلاعية حيث تم خلالها البحث عن الحقل الذي يتوافق مع موضوع هذه الدراسة والتخصص الذي تنتمي إليه ، فكانت فترة الثلاثي الثاني من سنة 2010 عبارة عن زيارات متكررة للمؤسسات المختارة للبحث الميداني ، و محاولة جلب بيانات عن عدد العمال الإجمالي ثم القيام بمسح شامل لاختيار الأفراد ذوي المستوى النهائي أو الذين يملكون تكوينا إضافيا، إضافة إلى خلق علاقات مع العمال و الإداريين لكسب ثقتهم وإجراء جولات لأماكن العمل لملاحظة المستجدات المتعلقة بهذه المؤسسات.

يمكن القول أن الانطلاقة الفعلية للدراسة الميدانية كانت يوم 25 فيفري 2010 تم خلالها التطبيق التجريبي للاستمارة و إجراء مقابلات شخصية مع مسئولي المؤسسات وبعض الإداريين الذين أبدو استجابة جيدة للموضوع خدمة للبحث العلمي، قصد جمع المعلومات الخاصة بالمؤسسات ككل و أيضا لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد تطلب كل ذلك مدة 4 أشهر . و كانت المدة المتبقية والتي صادفت شهر ماي مخصصة لتبويب و تحليل البيانات وتفسيرها واستخلاص النتائج العامة للدراسة .

FOR AUTHOR USE ONLY

3- المجال البشري:

- **مجتمع الدراسة :**

إن التعرف على مجتمع الدراسة وتحديد عناصره من أحرج المراحل التي يمر بها البحث العلمي فتحديد العناصر التي يدرسها الباحث وينتقيها من مجتمع البحث يتوقف على إلمامه بالجانب المنهجي في العلوم الاجتماعية إضافة إلى تحكمه بموضوع الدراسة خصوصا أبعاد اشكاليته تحديدا وصياغة إلى جانب أهمية الوسائل المادية و البشرية و دورها في تسهيل مسار الدراسة .

إن هذه العناصر التي يختارها الباحث من مجتمع البحث تسمى بالعينة – لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى و التي يجري عليها البحث » **(1)** .

يشمل مجتمع هذه الدراسة العمال الذين يشتغلون في مختلف القطاعات الاقتصادية الموجودة على مستوى الإقليم في مختلف التخصصات الوظيفية، إنهم دائمي الاحتكاك بسوق العمل و يفترض أن يكون لهم دور في التنمية على مستوى الإقليم تبعا للمستوى الدراسي الذي يملكونه .

- **عينة الدراسة و خصائصها :**

تعتمد البحوث الاجتماعية في الوقت الحالي على العينات على نطاق واسع، لما لها من فوائد ، كونها أكثر اقتصادا للنفقة على البحث من المسح الشامل و أكثر توفيرا للوقت والجهد الذي يحتاجهما الباحث كثيرا والعينة في أبسط تعريفاتها المقدمة تعني : مجموعة جزئية يقوم الباحث بتطبيق دراسته عليها ويجب أن تكون ممثلة لخصائص مجتمع الدراسة الكلي **(2)** .

إن وحدة العينة هي المؤسسة الموجودة في سوق العمل، أما مجتمع الدراسة فهو مجموع العمال والموظفين الذين يشتغلون في هذه المؤسسة حسب تواجدها في القطاعات الاقتصادية الموزعة على مستوى إقليم ولاية قالمة، لقد جرى إذا التركيز فقط على ذوي المستوى النهائي وهذا لقربهم أكثر من سوق العمل، أما ذوي المستوى الابتدائي والمتوسط فيفترض أنهم لم يبلغوا بعد مستوى التكيف مع شروط ومتطلبات سوق العمل و أنه وجب أن يخضعوا لتكوين قبل التحاقهم بعالم الشغل ليكونوا أكثر تكيفا معه .

هذا من جهة ومن جهة أخرى جرى اختيار ذوي المستوى النهائي فقط وهذا لتحديد مجال البحث أكثر وتجنب التعقيدات والمزالق التي تحصل نتيجة اختيار عدة مستويات، و يلاحظ إضافة شرط التكوين لقلة الأفراد الذين يملكون المستوى النهائي في المؤسسات المختارة ، إذ أن هذه الأخيرة تشترط في أغلب الأحيان توفر شرط

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) موريس أنجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، تدريبات علمية ، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرين، الجزائر ، دار القصبة للنشر ، 2004 ، ص 298 .

2) السيد محمد بدوي : **في علم الاجتماع الاقتصادي** ، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية ، 1986 ، ص 395 .

التكوين خصوصا في الإدارات أما عن نوع العينة فكانت **عمديه** وهي تعني قيام الباحث باختيار مفرداتها بطريقة تحكمية لا مجال فيها للصدفة، أي باقتناء المفردات الممثلة أكثر من غيرها في مجتمع الدراسة **(1)** و هذا عن طريق المسح الشامل لقلة الأفراد الذين تتوفر فيهم شروط العينة .

لقد تم إختيار32 مفردة من القطاع الخدماتي من مجموع 631 عامل و 14 مفردة من القطاع الإداري من مجموع 67 موظفا و 12 مفردة من القطاع الإنتاجي من مجموع 200 عامل أي بمجموع 58 مبحوثا وبالرغم من أن هذه العينة المحققة قد تبدو صغيرة نسبيا ، بالنظر إلى العدد الإجمالي لخريجي التعليم الثانوي بالإقليم إلا أنها تعكس إلى حد كبير وضع هؤلاء في سوق الشغل ، تقول بولين ينج : " إذا كان المجموع متجانسا من ناحية الصفات التي نريد دراستها فإن عينة صغيرة قد تعطينا نتائج يعتمد عليها أكثر من تلك التي نحصل عليها من عينة كبيرة لمجموع مختلف من ناحية هذه الصفات **(2)** " .

FOR AUTHOR USE ONLY

الجدول رقم 04 يبين توزيع أفراد العينة حسب نوعية المؤسسات المختارة :

المؤسســـة	نوعها	العدد الإجمالي للعمال	عدد أفراد العينة – العمال ذوي المستوى النهائي أو النهائي + تكوين–
مركب الدراجات والدراجات النارية – قالمة –	إنتاجية	200	14
مديرية التربية لولاية قالمة	إدارية	67	12
مستشفى الحكيم عقبي قالمة	خدماتية	631	32
المجمـــوع		898	58

المصدر: (هذه الدراسة) .

---

1) السيد محمد بدوي : **نفس المرجع السابق** ، ص 395 .

2) حسن المنسي : **منهج البحث التربوي** ، ط1 ، دار الكندي ، الأردن ، 1999 ، ص 92 .

- **خصائص العينة من خلال البيانات الأولية للاستمارة :**

إن دقة المعلومات الواردة في أي بحث اجتماعي تتوقف على مهارة الباحث وقدرته على استدراج المبحوث لكسب ثقته كي يجيب بدقة على الأسئلة المطروحة عليه و لا شك أن البيانات الأولية تعتبر إطارا مرجعيا توضح تفاعل متغيرات البحث، فالتعرف على الجنس والسن يساعد على فهم الخلفية الاجتماعية و الاقتصادية للمبحوثين .

المخطط رقم 01 ، يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن :

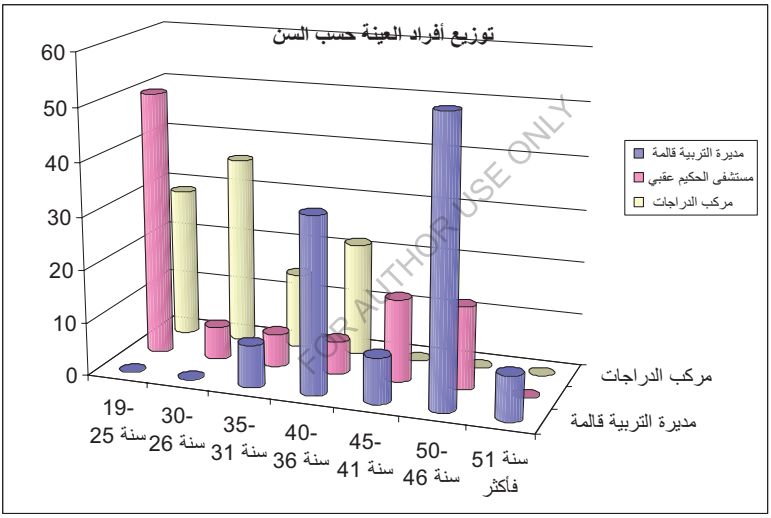

س01 (المصدر: استمارة الدراسة).

لقد شكلت الفئات العمرية ، حسب سن الأفراد ، حيث أن طول الفئة يساوي 5 ، و الملاحظ من خلال المخطط أن أكبر نسبتين على التوالي هما 50 % في قطاع الخدمات و 33.33 % في القطاع الإداري و اللذان يمثلان الفئتين العمريتين من (19 إلى 25 سنة) و (من 46 إلى 50 سنة) علما أن الفئات العمرية شكلت حسب سن الأفراد ، حيث أن طول الفئة يساوي 5 .

إن أقل نسبة تمثلها الفئة من51 سنة فأكثر بنسبة 08.33% في القطاع الإداري ، فمستشفى الحكيم عقبي خضع لتعديلات في هيكله الإداري وتطويرا في تخصصاته مما استدعى توظيف عمال جدد كان أغلبهم شبابا خصوصا في اختصاصات التمريض والشبه طبي أما القطاع الإداري فإنه مر بفترة طويلة لم يطرأ عليه تغيير في موارده البشرية لكن مؤخرا ومع توسع الاختصاصات الوظيفية خصوصا اختيار تخصص الإعلام الآلي في الإدارات إضافة إلى زيادة المؤسسات التربوية وزيادة العبء على مديرية التربية التي قامت بتوظيف بعض الشباب كمساعدين في المكاتب المختلفة في إطار عقود ما قبل التشغيل مثلا .

2-الجنس :

بالرجوع إلى البنية الديموغرافية للمجتمع الجزائري يتبين أن هذا المجتمع من المجتمعات الفتية، ذلك أن ما يزيد عن نصف عدد السكان هم من فئة الشباب، كما أن عملية التنمية التي بذلتها الدولة أثرت على البناء الاجتماعي منذ الاستقلال من ذلك إتاحة فرص التعليم والعمل دون تمييز طبقي أو جنسي بين أفراد المجتمع الجزائري والدراسة الميدانية تعكس هذه الحقائق الاجتماعية، لننظر في هذا الشأن إلى المخطط رقم 02 .

FOR AUTHOR USE ONLY

المخطط رقم 02 يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس :

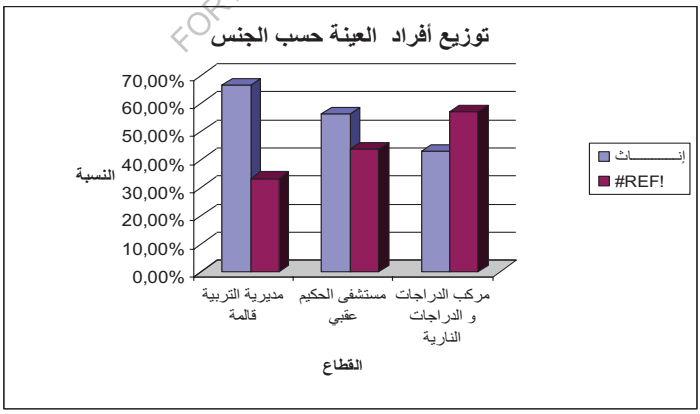

س02 (المصدر: استمارة الدراسة).

من خلال المخطط رقم 02 نلاحظ أن نسبة الإناث كبيرة في القطاع الإداري وقطاع الخدمات إذ تبلغ نسبتهما في القطاع الأول 66.66% وفي القطاع الثاني 56.25% إلى جانب نسبة 33.33 % من الذكور في القطاع الأول ونسبة 43.75% في القطا ع الثاني أما في قطاع الإنتاج فنسبة الذكور فيه تفوق نسبة الإناث ب 57.14 % للذكور مقابل 42.85 % للإناث و يمكن أن نفسر ذلك انطلاقا من ظروف العمل في المؤسسة الإنتاجية، التي تعتبرا قاسية خصوصا في بدايتها .

نظرا للطبيعة الفيزيولوجية، ، نجد أن الرجال أكثر تحمل لأعباء العمل الموكل إليهم من النساء إضافة إلى موقع المؤسسة ، إذ أنه بعيد نوعا ما عن أماكن السكن و معزول إلى حد معين وهو ما يعيق تنقل النساء للعمل بهذه المؤسسة، كذلك طبيعة العمل حيث أن كل الأعمال الموجودة بالمؤسسات الإنتاجية تتطلب بذل جهد كبير وهو عمل يفيد توظيف الرجال أكثر من النساء بهذه الأعمال، إلا أن تواجد عدد من النساء في المؤسسة ، يفسر بأن مجملهن يعمل في الإدارة ، والمتبقيات هن عاملات نظافة فقط ، و هو ما يتلاءم وطبيعة المرأة خصوصا في مؤسسة إنتاجية، أما المؤسسات الإدارية والمستشفيات فطبيعة التخصصات الوظيفية الموجودة بها تناسب النساء فهي في أغلبها تتطلب استعمال التفكير و تقنيات و مهارات تستطيع النساء إنجازها .

FOR AUTHOR USE ONLY

المخطط رقم 03 ، يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي :

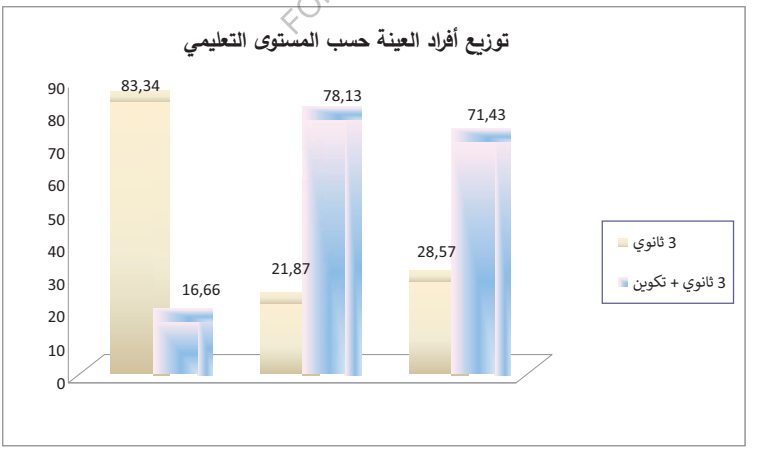

س03 (المصدر: استمارة الدراسة).

نلاحظ من خلال الأرقام الواردة في المخطط رقم 03 أن أعلى نسبة كانت تقدر ب 83.34 %و تمثل المستوى النهائي من التعليم الثانوي و هذا بقطاع مديرية التربية التي تحتوي على تخصصات وظيفية يستطيع ذوي المستوى النهائي التكيف معها فهي ذات طابع إداري و لا تتطلب سوى مستوى متوسط في اللغة و التحرير إلى جانب هذا فقد كان التركيز على ذوي المستوى النهائي عند تحديد العينة والتي هي قصديه ، أما إضافة الفئة التي تملك المستوى النهائي + التكوين لزيادة حجم العينة و بالتالي زيادة تمثيلها للمجتمع الأصلي .

جدول رقم (05): يوضح الحالة العائلية للمبحوثين.

الفئـــات	القطاع الإداري		القطاع الإنتاجي		قطاع الخدمات	
	ت	%	ت	%	ت	%
أعـــزب	03	%25	07	%50	13	%40.62
متـــزوج	09	%75	07	%50	19	%59.37
مطلـــق	00	00	00	00	00	00
المجمـــوع	12	%100	14	%100	32	%100

FOR AUTHOR USE ONLY

س 04 المصدر: (استمارة الدراسة).

من خلال الأرقام التي يحتويها الجدول ، نلاحظ أن أكبر نسبة على الإطلاق هي نسبة المتزوجين حيث تبلغ حوالي (75 %) في القطاع الإداري ، و يرجع ذلك إلى الظروف الاجتماعية و الاقتصادية لهذه الفئة و التي تتميز بالاستقرار و بالتالي تشجع على الزواج، إضافة إلى أنه يمكن لهذه النسبة العالية أن يكون لها تأثير ايجابي ، حيث أن العمال في هذه الأوضاع يعملون بأكبر جهد، بغية الحفاظ على مناصب عملهم، نظرا لأنه لديهم مسؤوليات، و هم لا يفكرون في الخروج الطوعي من العمل و بالتالي يطمحون بالبقاء في مناصبهم حتى بدون ترقية أو زيادة في الأجر، يليها القطاع الإنتاجي بنسبة 50% حيث أن أغلبية أفراد هذا القطاع هم متزوجون من الطبقة المتوسطة ، وأعلى نسبة شملها قطاع الخدمات وهي من فئة العزاب بنسبة 40.62 % .

- **المعلومات الخاصة بالخبرة و التكوين :** .

الخبرة هي المهارة في أداء الأعمال العملية أو الفكرية بجودة عالية وبسرعة وسهولة دون بذل مجهود كبير، واكتساب الخبرة يتم نتيجة تعلّم الدماغ المهارة في تنفيذ الأعمال المطلوبة , بشكل يمكّنه من القيام بهذه الأعمال دون تدخل الوعي بشكل مفصل , فهو يقوم عندها بالإشراف ومراقبة التنفيذ والتدخل عند الضرورة أو عندما تكون المهارات المكتسبة غير كافية أو غير ملائمة , فيطلب المعلومات والمشورة من الذاكرة ، والمتفق عليه في موضوع اكتساب الخبرة هو أن تشكل هذه البنى في الدماغ يستغرق جهداً ووقتاً كبيراً **(1)** ، ويقول " أريكسون " أن المهم في اكتساب الخبرة المثابرة وبذل الجهد باستمرار لموجهة تحديات تتجاوز إمكانات الفرد في المجتمع .

إن العملية التعليمية لم تعد تحدث فقط في المؤسسات التعليمية وحسب ، بل في المجتمع ككل ، ولا سيما في مواقع العمل والإنتاج ، ولقد شهدت مناهج التدريب النظامية حديثاً تغييرات في هيكلها بعدما تم إدخال فترات العمل التطبيقي والخبرة في مواقع العمل في تركيبتها **(2)** و عليه فالجدول رقم 06 سيعطي بيانات حول جانب الخبرة المهنية لدى أفراد عينة الدراسة لنرى وضعيتهم قبل الالتحاق بالعمل في المؤسسات التي يشغلونها حاليا ومدى تأثير هذا المؤشر في الجانب المهني .

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) لمزيد من التفصيل أنظر الموقع التالي ، بتاريخ زيارة 2009/11/30 الساعة 19.30.

http://www.e-msjed.com/msjed/site/details.asp?topicid=615

2) لمزيد من التفصيل أنظر الموقع التالي ، بتاريخ زيارة 2009/11/30 الساعة 18.00.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=125222

الجدول رقم 06 يبين وضعية أفراد العينة قبل الالتحاق بالعمل في المؤسسة :

الفئـــات	القطاع الإداري		القطاع الإنتاجي		قطاع الخدمات	
	ت	%	ت	%	ت	%
بطـــالا	06	% 50	03	% 21.42	05	% 15.62
عامـــلا	05	% 41.66	07	% 50	03	% 09.37
متربصـــا	01	% 08.33	04	% 28.57	24	%75
المجمـــوع	12	%100	14	%100	32	%100

س 06 (المصدر: استمارة الدراسة)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم 06 أن أغلب أفراد العينة كانوا متربصين ويمثلون نسبة 75% في قطاع الخدمات هذا القطاع الذي يشمل على نسبة كبيرة من ذوي التكوين شبه طبي وأكيد أنهم قبل التوظيف النهائي وجب مرورهم عبر تربص يمتد لفترة زمنية غير بعيدة وهذا لترسيخ المكتسبات و المعارف النظرية التي تلقوها عند التكوين أما النسبة الثانية والتي تمثلت في 50% من القطاع الإنتاجي فقد كانوا عمالا وهذا لسهولة الالتحاق بنوعية الوظائف وعدم عرضها لشروط صعبة للالتحاق بها ، أما نسبة البطالون فقد شملهم القطاع الإداري بنسبة 50% على اعتبار أن هذا القطاع يضع شروط انتقائية ومقاييس محددة للالتحاق بالوظيفة وأغلبها مسابقات كتابية و شفوية.

نستخلص مما سبق ذكره أن الخبرة المهنية تعتبر من العوامل التي تساعد على الالتحاق بالعمل والاستقرار فيه إلى جانب التكيف مع المنصب إذ يحاول فيه العامل الدمج بين ما تلقاه من معارف نظرية و مهنية و الواقع المهني والتطبيقي الذي يعيشه .

FOR AUTHOR USE ONLY

الجدول رقم 07 يبين مدى أسبقية العمل بمؤسسة أخرى :

المؤسسة / الفئات	القطاع الإداري				القطاع الإنتاجي				قطاع الخدمات			
	ت	%	المؤسسات التي عملت بها	ت	%	ت	المؤسسات التي عملت بها	ت	%	ت	المؤسسات التي عملت بها	ت	%
نعم	03	25%	البلدية	02	50 %	05	مؤسسة أشغال البناء	01	25%	07	المستشفى	03	75%
			متوسطة	01	25 %		مديرية التشغيل	01	25%		المدرسة	01	25%
			مديرية الضرائب	01	25%		مركب تكرير السكر	01	25%		المجموع	04	100%
			المجموع	04	100%		عيادة طبية	01	25%				
لا	09	75 %				09	المجموع	04	100%	25			78.12%
المجموع	12	100%				14				32			100%

س 08 (المصدر : استمارة الدراسة).

FOR AUTHOR USE ONLY

من خلال الجدول رقم 07 يتبين لنا أن أعلى نسبة كان لها الأسبقية في العمل في مؤسسات أخرى– غير المؤسسة الحالية– كانت في القطاع الإنتاجي إذ تقدر بنسبة 35.71% من أفراد العينة وأهم المؤسسات التي اشتغلوا فيها كانت تقريبا ذات طبيعة إنتاجية، حيث أن نسبة 20% منهم اشتغلوا بمؤسسات أشغال البناء و كذلك نسبة مشابهة اشتغلت بمركب تكرير السكر وهو مؤسسة إنتاجية من أهم المؤسسات التي يزخر بها إقليم ولاية قالمة.

بالنسبة للقطاع الإداري فإن نسبة 25% من أفراده اشتغلوا بمؤسسات أخرى كالبلدية وهذا بنسبة 50% أو المؤسسات التربوية كالمتوسطات وهذا بنسبة 25% و مديرية الضرائب بنسبة 25% .

بالنسبة لقطاع الخدمات فإن نسبة 21.87 % من أفراده اشتغلوا بمؤسسات أهمها المستشفى بنسبة 75% ، لكن ما يلاحظ أن أفراد كل قطاع كانت خلفيتهم المهنية تقريبا في نفس القطاع وهذا بحثا عن التكيف مع منصب العمل ، لأن تغيير القطاع سيعيدهم لنقطة البداية وعليه وجب إكمال المشوار في نفس المسار المهني.

و رغم أن هناك أفراد كانت لهم أسبقية العمل بمؤسسات أخرى كما سبق الذكر، فإن ما يلاحظ أن أغلب أفراد العينة لم تكن لهم أسبقية العمل بمؤسسة أخرى إذ نجد أن نسبة 78 % منهم كانت في قطاع الخدمات ، إذ أن المستشفيات غالبا ما توظف عمالها وفقا لشروط معينة أغلبها وجود تكوين وعليه فمن الصعب الحصول على منصب في هذه المؤسسات خصوصا مع المتغيرات الحالية لسوق العمل وكثرة الطلب على مثل هذه التخصصات الوظيفية التي تحضي بالتقدير الاجتماعي إضافة إلى زيادة نسبة حاملي الشهادات في التكوين شبه الطبي .

بالنسبة للقطاع الإداري وهو أيضا يتطلب شروطا صارمة في توظيف عماله و هذا عن طريق المسابقات التي تقام في أوقات محددة وبأعداد قليلة، حيث نجد أن نسبة 75 % من أفراد العينة لم يسبق لهم العمل في مؤسسات لأخرى إما لأن توظيفهم كان مباشرا أو لأنهم في الغالب قدماء في مناصبهم.

FOR AUTHOR USE ONLY

الجدول رقم 08 ، يبين مدى تلقي أفراد العينة لتكوين خاص قبل العمل بالمؤسسة :

المؤسسة / الفئات	القطـاع الإداري				القطـاع الإنتاجـي				قطـاع الخدمـات			
	ت	%	مكان التكوين	ت	%	ت	مكان التكوين	ت	%	ت	مكان التكوين	ت	%
نعم	03	25%	معهد التكوين	02	66.66%	10	71.42%	المستشفى	01	10%	21	65.62%	معهد التكوين	01	20%
			معهد خاص	00	00			معهد التكوين المهني	07	70%			المعهد الجهوي للصحة العمومية	02	40%
			مؤسسة أخرى	01	33.33%			معهد خاص	02	20%			نفس المؤسسة	02	40%
			بالخارج	00	00			المجموع	10	100%			المجموع	05	100%
			المجموع	03	100%										
لا	09	75 %				04	28.57%				11	34.37%			
المجموع	12	100%				14	100%				32	100%			

س11 (المصدر : استمارة الدراسة).

FOR AUTHOR USE ONLY

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة 71.42 % من أفراد العينة في القطاع الإنتاجي تلقت تكوين قبل العمل بالمؤسسة وهذا أمر طبيعي فطبيعة المؤسسة يفرض ذلك حيث أن العمل في الاختصاصات الإنتاجية يتطلب معارف تقنية خاصة في كيفية التعامل مع الآلات وتسييرها ، كما نجد قطاع الخدمات والممثل في المستشفى والذي بالطبع يشترط التكوين شبه الطبي للالتحاق بالاختصاصات الموجودة بالمؤسسة كالتمريض مثلا ، أما أكبر نسبة و التي قدرت ب 75 % لم تتلقى التكوين قبل العمل بالمؤسسة و كانت في القطاع الإداري ، الذي يتلاءم و المستوى الدراسي النهائي من التعليم الثانوي وإلمام بالجانب اللغوي والتحرير الإداري أما التوافق و التكيف مع الاختصاص المهني فيأتي مع الخبرة في مكان العمل.

تعمل الدولة على تأهيل مواردها البشرية في كل القطاعات الاقتصادية، فهي أي الدولة تفتح مراكز تكوين خاصة بمؤسسات إنتاجية أو خدماتية معينة، وأيضا مراكز للتكوين المهني وذلك في اختصاصات مهنية معينة و هذا لإحداث التوافق المهني لدى الأفراد العاملين بهذه المؤسسات .

FOR AUTHOR USE ONLY

الخلاصة :

إن ما جاء في هذا الفصل ما هو إلا محاولة في سبيل رسم الأساس المنهجي و الكفيل بكشف الواقع الذي حددته الدراسة الحالية؛ من خلال اشكاليتها و فروضها ، إذ من خلال عرض مفصل لمختلف الإجراءات المنهجية وعلى أساسها حيثيات المنهج المعتمد و هو المنهج الوصفي الذي يعتبر ملائما لطبيعة هذه الدراسة؛ و إمكانية تطبيق عناصره في الميدان و كذا التمكن من اختيار أدوات البحث الميداني و أساليب التحليل التي تسمح بتحقيق المكونات الكمية و الأبعاد الكيفية في معالجة مختلف البيانات التي حصل عليها الباحث.

تمت الاستعانة من اجل مقاربة الواقع امبريقيا باستمارة مبنية على أساس معايشة الواقع ؛ مدعمة بنتائج المقابلات و الملاحظات التي ساعدت على تقريب صورة الواقع الذي عمدنا على معاينته .

إن جملة هذه الإجراءات ساهمت في الوصول إلى مجموعة من النتائج الكمية المدعومة بتحليلات

و تفسيرات و استنتاجات نقف عليها بالتفصيل في الفصول اللاحقة خاصة الجانب الميداني من الدراسة .

الفصل الثالث : الاتجاهات النظرية المفسرة للتعليم و التنمية :

- تمهيد .

أولا: الاتجاهات النظرية المفسرة للتعليم.

1 . الاتجاه النقدي الراديكالي.

2 . الاتجاه البنائي الوظيفي.

ثانيا: الاتجاهات النظرية المفسرة للتنمية.

1 . الاتجاه التربوي في التنمية.

2- الاتجاه التنموي.

الخلاصة .

FOR AUTHOR USE ONLY

تمهيد :

إن الوضعية المزدهرة التي وصلت إليها الحياة العلمية في القرن الحالي كانت بفضل البحث و الدراسة التي شهدت هي الأخرى تطورا ، تتمثل أحد مظاهره في إدراج مدخل نظري على الباحث أن يتبناه عند تحليل و تفسير نتائج وبيانات الظاهرة المدروسة ، و يعرف المدخل النظري : (**approche**) بأنه الطريقة للاقتراب من ظاهرة معينة بعد اكتشافها وتحليلها وذلك لتفسيرها، بالاستناد إلى عامل أو متغير، كان قد تم تحديد دوره في حركة الظاهرة مسبقا **(1)** بناء على خبرت الباحث التي اكتسبها في مجال البحث العلمي .

من التعريف السابق نجد أن المداخل النظرية لا تعطي للباحث إلا تفسيرات عامة، ذلك أنها تقربه من الظاهرة التي قام بتحديدها مسبقا ، وعليه فإن العمل بالمداخل النظرية يأتي بعد العمل بالمناهج في التعامل مع الظواهر الاجتماعية المختلفة ، فظاهرة هذه الدراسة تقع ضمن قطاع التعليم المدرسي، الذي يعتبر مهما في حياة البشر على اختلافهم، لأن فئات المجتمع كلها أدركت أنه الطريق الوحيد لضمان حياة كريمة وحصول تنمية على كل الأصعدة ، ومنه يمكن القول أن هذا الموضوع يتميز بتعدد المداخل النظرية التي تناولته من جوانب متعددة و سوف نعرض فقط المداخل النظرية التي تناولت التعليم من الزاوية المطروحة في هذه الدراسة .

FOR AUTHOR USE ONLY

أولا، الاتجاهات النظرية المفسرة للتعليم :

1 . الاتجاه النقدي الراديكالي :

انطلق كل فلاسفة النظرية النقدية في تنظيراتهم من الإطار الفكري للنظرية الماركسية، و تركزت ما الذي يعد معرفة مدرسية مشروعة ؟ كيف ننتج هذه المعرفة وتكتسب شرعيتها به ؟ أي نوع من المصالح الاجتماعية تقوم هذه المعرفة بخدمته ؟... الخ ، وقد ظهر عدد من الباحثين في هذا الاتجاه من بينهم، **مايكل أبل**

---

1) عبد المعطي محمد عساف وآخرون : **التطورات المنهجية وعملية البحث العلمي** ، ط 1 ، دار وائل ، عمان ، 2002 ، ص53 .

الذي درس المنهج باعتباره كيانا إيديولوجيا يخدم في الأساس مصالح وتوجهات سياسية و اقتصادية و اجتماعية معينة .

إن تحليل آبل يكشف العناصر الإيديولوجية للمنهج الدراسي وأشكال التناقض الكامنة بين النظام التعليمي والاقتصاد، و في بناء المنهج ذاته يكشف عن الدور الذي يلعبه التعليم في مجال الصراع الطبقي وكيف ينعكس ذلك في توفير الظروف اللازمة لتحقيق إعادة الإنتاج الاجتماعي لأوضاع الطبقات المختلفة، ومحاولات السيطرة المضادة لممارسات هذه الطبقات في المجتمع ، ويطرح آبل تفسيرا جديدا لدور التعليم والمعرفة المدرسية الكامنة في المنهج الدراسي يقوم على الربط بين التعليم والقوى السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمع، ويطلق على مثل هذا الاتجاه الرؤية الماركسية المحدثة في مجال التربية و التعليم، و تتلخص المقولات الأساسية لهذه الرؤية فيما يلي :

– أن مضمون المعرفة المدرسية الكامنة في المنهج الدراسي ليس محايدا إنما هو محمل بأحكام قيمية معينة ترتبط بمصالح محددة و تخدم أوضاع و إيديولوجيات طبقية معينة .

– إن الاتجاه النقدي الراديكالي يسعى إلى تحرير الإنسان من القهر الذي تمارسه النظم التربوية في المجتمع ، كما يهتم بوضع افتراضات عن كيفية تشكيل هؤلاء المقهورين لمعرفة تتناسب مع أكثر أبعاد ثقافاتهم الطبقية وعليه فهذا الاتجاه في تحليله للمعرفة العلمية ودراسته للمعرفة المدرسية يدعو إلى النظر إليها نظرة نقدية باستخدام المنهج الجدلي الذي يساعد على دراسة الثقافات الطبيعية المقهورة و الترابط الموجود بين التعليم كنظام تربوي و النظام الاجتماعي و الاقتصادي في المجتمع .

أ– الاتجاه الماركسي :

تنطلق الرؤية **الماركسية** في تحليل التعليم من الافتراض الأساسي وهو وجود تأثير بين نمط علاقات الإنتاج في المجتمع (البنية التحتية) و مجمل مظاهر البناء الفوقي بما يتضمنه من قيم و تعليم و فكر ومن أهم مفكري هذا الاتجاه نجد **لويس التو يسر** الذي يعد من المفكرين الذين ساهموا في فهم العلاقة بين النظم

FOR AUTHOR USE ONLY

التعليمية وأسلوب الإنتاج و العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية ، وتتمثل نظريته في التعليم فيما يلي:

– يشمل التعليم مكونات البناء الفوقي الذي يتشكل بواسطة البناء التحتي .

– نظام التعليم يعكس علاقات الإنتاج ، فنظام التعليم يتمثل دوره في إعادة إنتاج قوة العمل .

– وظيفة النظام التعليمي محددة بشكل كبير بحاجات النظام الاقتصادي للمجتمع الرأسمالي .

– إن استمرارية الطبقة الحاكمة في مواقع السيطرة يتطلب إعادة إنتاج قوة العمل ، وتتطلب هذه العملية عمليتين فرعيتين هما : إعادة إنتاج المهارات الضرورية اللازمة لكفاءة قوة العمل .

– إن إعادة إنتاج قوة العمل لا يتطلب إعادة إنتاج المهارات اللازمة لعملية الإنتاج فحسب، بل يتطلب أيضا إعادة إنتاج خضوع الطبقة الدنيا لإيديولوجية الطبقة الحاكمة وهذا يتحقق من خلال النظام التعليمي وأجهزة الدولة الإيديولوجية .

FOR AUTHOR USE ONLY

لقد قام **صمويل بولز و هربرت جنتز** و هما باحثان أمريكيان بتحليل النظام التعليمي من وجهة نظر ماركسية شأنهم في ذلك شان التو سير، إذ يرون أن الدور الرئيسي للنظام التعليمي في المجتمع الرأسمالي هو ضمان إعادة إنتاج قوة العمل **(1)** ، حيث يذهب الباحثان إلى أنه لكي نعرف المردود الاقتصادي من التعليم يجب أن نربط البناء الاجتماعي بأشكال الوعي و أنماط السلوك والشخصية التي يربى عليها التلاميذ أن نربط البناء الاجتماعي بأشكال الوعي و أنماط السلوك والشخصية التي يربى عليها التلاميذ ويتم غرسها فيهم .

. يؤكد الباحثان أن الدور الرئيسي للمدرسة يتمثل في إسهامها في إعادة إنتاج الظروف الاجتماعية والاقتصادية و السياسية بواسطة عملية تناظر بين العلاقات الاجتماعية السائدة في المدرسة و تلك التي تحكم المواقع

---

1) حمدي علي أحمد : **مقدمة في علم الاجتماع التربية** ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1995 ، ص ، ص 189– 200 .

الرأسمالية ، وعليه فإن أي تغيير تربوي يجب أن يسبقه تغيير في بنية العلاقات الاجتماعية التي تهيمن على مواقع العمل ، و يختصر الباحثان وظائف النظام التعليمي ومؤسساته فيما يلي :

– يجب أن تساعد المؤسسات التربوية على خلق نوع من التكامل بين الأفراد و الأدوار السياسية و المهنية المتعددة .

– يجب أن تساعد المدارس في تنمية المساواة الاجتماعية و ذلك لتحقيق المساواة الاقتصادية في فرص العمل والدخول .

إن نظرة الاتجاه الماركسي حول التعليم تتمثل في أنه يساهم في إعادة إنتاج قوة العمل و أن للتعليم دور في التنمية الاقتصادية و التي بدورها مرتبطة بالتنمية الاجتماعية إذ أن النظام التعليمي يرتبط بشكل كبير باحتياجات النظام الاقتصادي ، لكن ما يلاحظ أن النظرية الماركسية تطرح تصورها النمطي للتعليم في مجتمع رأسمالي له مميزاته وخصائصه التي هي من الممكن أن تكون مختلفة عن المجتمعات الأخرى ، إلى جانب النظرة الشمولية لهذا الاتجاه فيما يخص تحليله للنظم الاجتماعية دون مراعات المستويات الإقليمية أو المحلية في هذه المجتمعات التي تتميز بخصوصيات ثقافية و اقتصادية معينة تجعلها مختلفة عن باقي المناطق في المجتمع الواحد .

FOR AUTHOR USE ONLY

ب– الاتجاه التحديثي :

يهتم أنصار هذا الاتجاه بعنصر الموارد البشرية باعتبارها ضرورية لعملية التحديث لذلك فهم وضعوا النظام التعليمي في المجتمع باعتباره أحد العوامل التي يمكن أن تساهم بجانب عوامل أخرى في تحديث العملية التي من المفترض أن تحدث تحولات في التنظيم الاجتماعي بحيث تصبح قادرة على التوافق واستيعاب التغيرات القادمة ، حيث أن التوسع في التعليم وتنوع الأنساق التعليمية يعكس التغيرات التكنولوجية التي يفرضها البناء المهني وتزايد الطلب على المهارات الفنية المتخصصة و أهم رواد هذا الاتجاه ، **كلارك** الذي اهتم بمسألة التغيير التكنولوجي الذي يتطلب وجود أفراد على درجة عالية من الخبرة و المهارة ، والاستخدام الفعال للموارد الفكرية الملائمة و عليه لابد من توجيه النظام التعليمي لتحقيق هذه المهمة (التطور التكنولوجي) و يرى

الباحثان **هالس و فلود** أن التعليم يعكس التغيرات التي يتطلبها النمو الاقتصادي فيجب أن يتم التوسع في التقدم التعليمي لإعداد القوى العاملة المتفاعلة ، إلى جانب هذا فقد أوضح الباحثان أن اقتصاديات المجتمعات المتقدمة اعتمدت أساسا على نتائج البحث العلمي وعلى إمداد قوة العمل بالمهارات التي ارتبطت بكفاءة النظام التعليمي في تحقيق هذا الأمر **(1)** .

إن الإستراتيجيات التربوية الخاصة بنظريات التحديث ركزت على الانفتاح اتجاه التجديد و التغيير و التخطيط التربوي على المدى البعيد، لكنها أهملت الجانب الإنساني في العملية التعليمية .

إن النظريات التي حاولت فهم النظام التعليمي قدمت إسهاما كبيرا في فهم جوانب عديدة من هذا النظام، فالاتجاه النقدي الراديكالي ركز على دور النظام التربوي في إعادة إنتاج قوة العمل ، وكذا مساهمته . النظام التعليمي . في تنمية المساواة الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية ، في حين ركزت نظريات التحديث على ضرورة التفتح على العالم الخارجي وكذا التغيير والتجديد المستمرين في النظام التعليمي و نادت باستخدام أحدث التكنولوجيا في العملية التعليمية ، إذا رغم اختلاف وجهات النظر لمنظري هذه الاتجاهات بخصوص النظام التعليمي فإنه يبقى هناك اتفاق بين الباحثين والعلماء على أهمية النظام التعليمي ودوره في تنمية المجتمع من جميع الجوانب سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية

FOR AUTHOR USE ONLY

2 . الاتجاه الوظيفي :

يعد الاتجاه الوظيفي من أكثر الاتجاهات النظرية شهرة في علم الاجتماع، فلقد هيمن ولفترة طويلة من الزمن على أفكار وأراء كثير من العلماء، فلقد ظهر هذا الاتجاه كمنهجية ونظرية متميزة لدراسة المجتمع ومن أبرز الأسماء تأثيرا في تطور الوظيفية السوسيولوجية نجد إميل دوركايم و فالفاريدو باريتو أما أشهرهم على الإطلاق فكان تالكوت بارسونز *هذا الأمريكي الذي هيمن على النظرية الاجتماعية، إذ وضع أسس هذه النظرية خلال

---

1) رابح كعباش، **سوسيولوجيا التنمية** ، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2006 ، ص22.

الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات و حسب ألفن جولدز أن نظرية بارسونز تطورت في حقيقة الأمر ردا على تحديات الماركسية التي سبقتها في الظهور، إلى جانب هذا فقد اهتم بارسونز بجملة من الموضوعات أهمها النظرة التي ينظر إليها للحياة الاجتماعية و جوهرها أفكار البشر، خاصة معاييرهم و قيمهم.

كان تركيز بارسونز منصبا على حالة الاستقرار و على النظام الذي جعله يضع فيه أربع متطلبات أو مستلزمات وهي :التكيف وتحقيق الهدف والتكامل وأخيرا المحافظة على النمط **(1)** فمهما كان مستوى النسق أو نوعه لابد من أن يفي بهذه المتطلبات حتى يضمن الاستقرار والتوازن لأن ذلك هو المهم ، و بالعودة إلى موضوع دراستنا ، فلقد أعطى هذا الاتجاه صورة مميزة عن القطاع التعليمي إجمالا و أوضح بأن المدرسة مؤسسة تربوية أساسية مسئولة عن التنشئة الاجتماعية والتربوية، لذا وجب الاهتمام بها نتيجة تقلص وظائف و أدوار الأسرة في المجتمع الحديث ، فهي تلعب دور وظيفي إيجابي في النسق الاجتماعي الكلي، و إلى جانب هذا كله هناك الاهتمام بعملية تقسيم العمل داخل المدرسة لتحديد طبيعة الأدوار وتنظيم عملية الفعل الاجتماع.

عموما فاهتمامات أنصار البنائية الوظيفية بالمدرسة والتربية، نابعة من اهتمامهم بضرورة إنشاء تلاميذ سويين، يمتثلون لقواعد المجتمع والمؤسسات التربوية التي يقضون فيها جل نهارهم **(2)** ، و يرى تالكوت بارسونز أن الأفراد باعتبارهم أعضاء في النسق الاجتماعي تتم تنشئتهم اجتماعيا عن طريق النظام التربوي الذي يهدف إلى إعدادهم لممارسة أدوارهم المتوقعة منهم في نطاق مجتمعهم، وأكد على أن النظام التعليمي هو المسئول عن إعداد الموارد البشرية المؤهلة اجتماعيا ومهنيا، للقيام بدورها المستقبلي في النسق الاجتماعي ووظيفة المدرسة عند

FOR AUTHOR USE ONLY

---

* ولد تالكوت بارسونز Talcot Parsons عام 1902 وتوفي عام 1979 ، ساعد على بروز اسمه احتكاكه المباشر بعلم الاجتماع في أوربا، من أهم أعماله دراسات في النظرية الاجتماعية، أبحاث في نظرية الحدث، البناء الاجتماعي والشخصية، لمزيد من التفاصيل عن حياته وأعماله أنظر إحسان محمد حسن، مرجع سابق، ص144 .

1) إيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، ترجمة محمد حسين غلوم، عالم المعرفة الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة الآداب، الكويت، 1999 ، ص43 .

2) عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم اجتماع المدرسة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001 ، ص ، ص70 ، 71.

بارسونز الاكتشاف المبكر لقدرات التلاميذ واستعداداتهم وتوجيههم وتنمية دوافعهم للعمل، أما دور المعلم فهو مساعدة التلاميذ على إدراك ومعرفة هذه القدرات وتوجيههم ، ويضيف أن المدرسة تقوم بعملية الإعداد الأكاديمي والمهني للفرد، فلقد ميز بين المدرسة الابتدائية التي تكسب الطفل المهارات والخبرات الأساسية، وتغرس في شخصيته قيم المجتمع ، وبين ما تؤديه المدرسة الثانوية من دور فهي التي تهتم أكثر بالإعداد الأكاديمي والتخصصي كأساس لاختبارات الطالب في المرحلة الجامعية، ومواصلة دراسته فيه أو التوجه لسوق العمل و محاولة التكيف مع اختصاصاته المهنية المختلفة **(1)**.

ما يجب قوله هو أنه عندما يكون الحديث عن البنائية الوظيفية كمدخل دراسي فإننا يجب أن نتناول العلاقات دون الأشياء، فهي الاتجاه المنهجي الذي يقوم على الربط بين أجزاء أي بناء كلي لكشف ما بينها من روابط وعلاقات، خاصة وأن هذا الاتجاه يؤكد على التبادل الوظيفي بين البناء ومكوناته **(2)** والتفسير المقدم هو أنه في أحيان كثيرة تكون شبكة العلاقات أقوى من الأشياء المادية، كما أن إبراز دور الكل وأجزائه المكونة له أمر بالغ الأهمية في هذا الطرح الذي يتناوله، ففي مجال التعليم يمكن أن نذكر أهم النقاط التي يتفق عليها أصحاب هذا الاتجاه وهي تؤكد وجهة نظرهم حوله :

FOR AUTHOR USE ONLY

– يقوم التعليم تصنيف و انتقاء أفراد المجتمع وفق قدراتهم و إمكاناتهم، كما أنه يساعد المدرسة على تحقيق المساواة الاجتماعية بين الأفراد أو على الأقل تحقيق الفرص المتكافئة أمام أبناء كل المجتمع.

– يساعد التعليم على خلق مجتمع يقوم على الجدارة و الاستحقاق، بمعنى خلق مجتمع طبقي مرن غير منغلق تتحدد فيه المكانة الاجتماعية للأفراد وفق ما يمتلكونه من مواهب و قدرات، ومن ثم تتاح لهم فرص واسعة و متكافئة في عملية الحراك الاجتماعي داخل طبقات المجتمع.

– يساعد على وضع الفرد المناسب في المكان الذي يتناسب و يتوافق مع قدراته و إمكانياته في سوق العمل .

---

1) علي السيد محمد الشخيبي، **علم اجتماع التربية المعاصر**، ط1 ، دار الفكر العربي، مصر، 2002 ، ص55

2) سيد علي شتا، **المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية**، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1997 ، ص149 .

– التعليم المدرسي أداة لإعداد الأيادي العاملة الماهرة، التي يمكنها أن تقابل متطلبات التطور التكنولوجي وامتلاك المهارات المطلوبة في سوق العمل الذي ينتمون إليه.

– هناك علاقة موجبة بين ما يتعلمه الفرد داخل المدرسة وبين مهارات ومستوى أدائه في العمل ويترتب على ذلك أنه كلما زاد المستوى التعليمي، تحسن أداء الفرد في العمل فيزيد مستواه المادي و الوظيفي.

– المهارات المعرفية التي يتعلمها الأفراد في المدارس، ليست لازمة فقط لتحقيق النمو الاقتصادي، في المجتمعات الحديثة بل أيضا لازمة لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فالتعليم أداة تحديث في المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة **(1)** على حد سواء فالأولى تحافظ على وضعها والثانية تغير من حالها نحو الأحسن.

إن هذه النقاط قد عبرت وبوضوح عن دور التعليم الكبير في إحداث التغيير القوي والجذري نحو التقدم و التحديث في المجتمع الذي يضمها مع باقي الأنساق الاجتماعية الأخرى.

أخيرا فدراستنا تتبنى المدخل الوظيفي كمدخل نظري لها على اعتبار أن التعليم نسق من أنساق المجتمع التي مهما حصل فيه فلن يستغني عنه، إذ أن وظيفته إحداث الاستقرار والتوازن بين العناصر المختلفة المكونة له ، ذلك أن حاجتنا للتعليم تتمثل في أنه يزود القطاعات الاقتصادية المختلفة في المجتمع باليد العاملة الماهرة، مما جعل الدولة تسارع في إصلاح قطاع التربية والتعليم، وهذا للانتقال إلى ضفة التنمية الشاملة .

إن اعتماد المدخل الوظيفي سيجعل من تحليل البيانات أكثر يسر وسهولة وكذا تحليل ما يرد في الشق النظري في الدراسة، خاصة وأننا نحاول معرفة الإجابة عن انشغال هام وهو وضعية مخرجات التعليم المدرسي في سوق العمل ومدى تحقيق توافقها مع المهن التي تشتغل فيها للتنمية الإقليمية.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) حسين عبد الحميد رشوان، **التربية والمجتمع-دراسة في علم اجتماع التربية-**، مرجع سابق، ص، ص 139. ،138 .

إن اعتماد المدخل الوظيفي سيجعل من تحليل البيانات أكثر يسر وسهولة وكذا تحليل ما يرد في الشق النظري في الدراسة، خاصة وأننا نحاول معرفة الإجابة عن انشغال هام وهو وضعية مخرجات التعليم المدرسي في سوق العمل ومدى تحقيق توافقها مع المهن التي تشتغل فيها للتنمية الإقليمية .

ثانيا، الاتجاهات النظرية المفسرة للتنمية

تعتبر التنمية مطلب حيوي وهدف لكل بلدان العالم سواء النامية أو المتقدمة حيث حازت على الكثير من الاهتمام في الفكر العالمي المعاصر و عند المنظرين سواء في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي و يوجد اتجاهات نظرية متعددة للتنمية ، منها التربوية و الاقتصادية و الاجتماعية و نجد خلالها الكثير من النظريات مثل نظرية التحديث والتبعية والتحرير ورأس المال البشري وكل منهما يناقش قضية التنمية من منظور يختلف عن الآخر ، لكن رغم تعدد هذه النظريات إلا أنها لم تستطيع إنهاء الجدل والنقاش في مختلف الدوائر العلمية حول هذا المفهوم نظرا لاستخدامه في سياقات متباينة ، واختلاف المنطلقات الفكرية والإيديولوجية وحداثة استخدامه في التراث السوسيولوجي .

FOR AUTHOR USE ONLY

دون الدخول في النقاشات التي دارت حول هذا المفهوم ، والتي سبق الحديث عنها سابقا يمكن التعرض إلى أهم الاتجاهات النظرية حول هذا الموضوع الذي يندرج ضمن الإطار التنموي ، إذ من العسير حسم هذه القضية حسما نظريا لأنها تنطوي على مشكلات بالغة التعقيد لذلك يبدو أن البحث وحده كفيل باختبار مدى كفاءة النظريات التي سيقع تبنيها خلال الدراسة ، مع الأخذ بعين الاعتبار النظريات التي تحدد منظور الدراسة ضمن سياق التنمية و التعليم بناء على ذلك ستبذل محاولة لاستحضار إطار نظري يشمل سبل تحقيق التعليم للتنمية خصوصا على مستوى الإقليم .

1 . الاتجاه التربوي في التنمية : *

من أهم رواد هذا الاتجاه : لوري نلسن و زملائه الذين يعرفون التنمية باعتبارها، عملية تربوية تعليمية تزود الأفراد بالقدرة على إدراك مشكلاتهم ومعرفة أسبابها و نجد وليام بيدانت (bident) الذي يعتبر التنمية عملية تربوية تعتمد على الظروف المحلية و الإقليمية و طبيعة الأهالي .

لقد حدد المؤتمر التاسع لليونسكو في نيودلهي بأن التربية الأساسية تستهدف مساعدة الأفراد على تفهم مشكلات بيئتهم ومعرفة حقوقهم و واجباتهم كمواطنين واكتساب مجموعة من المعارف والمهارات لتحسين أحوالهم تحسينا فرديا للاشتراك بصورة فعالة في النهوض بمجتمعهم من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية **(1)** ، فتصبح التنمية عملية تربوية تتولى إكساب مختلف المهارات والمعارف للأفراد لتصل بهم إلى مرحلة النضج الذاتي بحيث يصبحون قادرين على مواجهة مشكلاتهم و وضع الحلول المناسبة لها.

يعتبر الفرد رأس مال المجتمع ، و في هذا الصدد يرى كومبز – **kombus**– أن تنمية الموارد البشرية من خلال النظام التربوي التعليمي تعتبر عاملا رئيسيا بالنسبة للتنمية الاقتصادية وعناصرها من أجل إعداد القوى البشرية الملائمة لمطالب هذا النمو **(2)** ، إضافة لهذا فإن نجاح إستراتيجيات التنمية يتوقف إلى حد بعيد على درجة النمو العقلي والتربوي للموارد البشرية ، وهذا ما يفسر أن تطور البلدان المتقدمة لم يتحقق إلا بمجهود الأفراد الذين اعتمدوا على العلم و التكنولوجيا في سبيل الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ، لكن لتحقيق تنمية الموارد البشرية يجب توفر ما يلي :

FOR AUTHOR USE ONLY

---

* يتمثل الاتجاه التربوي في التنمية في حركة التربية الأساسية و الإرشاد الزراعي في أمريكا ، ساد خلال 1955 من قبل الدوائر العلمية المتبنية لحركة الإصلاح الزراعي ، أنظر: محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، ص 134 .

1) : نفس المرجع السابق ، ص ، ص 125 . 135 .

2) علي الكاشف : **التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا** ، د. ط ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1985 ، ص 81 . 83 .

– أن يراعي التعليم بعد التنمية المحلية و الإقليمية و حاجاتها المتنوعة إلى جانب ما توفره العالمية من وسائل فعالة لإشباع هذه الحاجات الأساسية .

– أن تكون هناك موازنة بين حاجات القطاعات الإنتاجية المختلفة وطبيعة الموارد البشرية المتاحة، بحيث تحقق الدرجة العالية من الكفاءة .

– إذا حدث توازن بين حاجات المجتمع ومدى توافر أو نقص الموارد البشرية و المادية تنعكس آثاره على تكامل التنمية .

إن الوظائف التنموية التي تقوم بها النظم التربوية في المجتمعات المختلفة خاصة يمكن إجمالها فيما يلي:

– العمل على تأكيد المساواة والعدل الاجتماعي ، وتوفير فرص الإنجاز لكل المواطنين ، ونشر روح التسامح إزاء الاختلافات والتباينات بين الأفراد أو القوى الاجتماعية ، وقبول النسبية والتعددية كمبدأ في التفكير .

– تعتبر التربية محورا أساسيا يهدف إلى تكوين المواطن الديمقراطي ، الذي يكتسب المعارف والمهارات ، وطرق التفكير العملية ، ومن ثمة يمكن أن يساهم في إرساء قواعد النمو الصحيحة والتخلص من الأفكار التقليدية و البالية الموروثة عن الرواسب الثقافية المؤدية للتخلف ، ويمكن أن يتخذ هذا المواطن الايجابي قراره الخاص في شؤون حياته ومجتمعه على أساس احترامه للمصلحة العامة لمجتمعه ، والنظم التربوية التعليمية التي تعد الفرد بهذه السمات قادرة على تشكيل مواطنين قادرين على المشاركة الاجتماعية أو السياسية و تحمل أعباء المجتمع **(1)** .

إن التعليم بوصفة إحدى الأجزاء المكونة للتربية هو الطريق إلى التنمية الديمقراطية في المجتمعات المتخلفة، فإنه لمن المهم جدا في علم الاجتماع التنمية الإقليمية خاصة عند تناول موضوع التعليم المدرسي

---

1) شبل بدران : **التعليم والبطالة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 2002 ، ص ، ص 28 . 29 .

FOR AUTHOR USE ONLY

معرفة واقع العلاقة بين التنمية و التعليم من كون هذا العلم معنيا أساسا بتأثير التربية والتعليم في تنمية المجتمع، ويتمثل دور التعليم في التنمية من خلال تحقيقه وظيفتين هامتين هما : **(1)**

– إنتاج اليد العاملة الماهرة والواعية القادرة على القيام بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

– التنمية الشخصية من خلال تنمية السعة الفكرية والجسدية لكل فرد لإشباع متطلباته الذهنية ، و تهيئته للقيام بحقوقه وواجباته كمواطن صالح في مجتمعه ، وكما هو ملاحظ ترتبط الوظيفة الأولى بالإنتاج حيث لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي و إشباع حاجات الفرد و المجتمع بما يحقق مطالب التنمية واحتياجاتها المختلفة ، إلى جانب هذا لا يمكن الفصل بين الوظيفتين من الناحية العملية حيث يقوم التعليم بتحقيقهما معا في معظم المؤسسات التربوية في مختلف المراحل التعليمية.

تنطلق العملية التعليمية معتمدة على ما تقدم لها التنمية الاقتصادية من إمدادات مادية ، بحيث أن كمية الموارد التي تنتج عن النمو الاقتصادي تمثل الحد الأقصى للتنمية الممكنة في التعليم كما أن مستوى معينا من النمو الاقتصادي يتضمن في الأصل حدا معينا من التعليم كأحد مركباته و عوامله ، و أن تنمية التعليم يعتبر أحد الشروط المبدئية للنمو الاقتصادي ، فلا بد قبل البدء بالإنتاج من توافر اليد العاملة الماهرة و المتعلمة ، لأن النمو الاجتماعي والاقتصادي يتأثر بتطور النظم التربوية والتعليمية مما يتطلب العمل على تنمية التربية والتعليم ككل بمجموع الوسائل المتاحة للمجتمع وتبعا للأهداف التربوية المحددة التي تترجم عن مجموع الأهداف العامة للمجتمع **(2)** .

FOR AUTHOR USE ONLY

يركز الاتجاه التربوي في التنمية على العناية بأداتها الأساسية وهو الإنسان ، أي التوجه إليه من حيث تعليمه ، تكوينه وإعداده من أجل التحكم في مقاليد التنمية ودفعها إلى الأمام ، وللأهمية البالغة للتربية

---

1) أحمد منير نجار : **التعليم و أثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية** ، مجلة دراسات عربية ، العدد 10 لعام 1980 ، ص ، ص 57 . 58 .

2) صلاح الدين شروخ : **علم الاجتماع التربوي** ، د ط ، دار العلوم والنشر والتوزيع . د . بلد ، 2004 ، ص، ص 163 . 164 .

و التعليم في نجاح عمليات التنمية يتولى المجتمع بناء العديد من المؤسسات التربوية والمرافق التعليمية **(1)** وتزويدها بالإمكانات المادية والبشرية الضرورية لتتولى القيام بأدوارها الاجتماعية الموكلة لها وتتمثل خاصة في تعليم وتنمية الموارد البشرية لتتمكن هذه الأخيرة من المشاركة الفعالة في النشاط الاجتماعي و الاقتصادي المطلوبان في مختلف عمليات الإنماء الخاص بالمجتمع خاصة على المستوى الإقليمي.

2- الاتجاه التنموي :

أ - نظرية التحديث :

أساسها فكرة التحديث التي تأخذ شكل النضال لتحقيق الاستقلال الوطني وقد تأخذ شكل التنمية المخططة أو بإعداد البنى التحتية الأساسية لقيام المجتمع الحديث ، ومن ثم شمولية مفهوم التحديث ليشمل كافة جوانب الحياة و بمعنى آخر هو تلك العملية التي يتحقق بها تحول الاقتصاد من زراعي متخلف إلى صناعي زراعي متقدم و تتطور به الحياة إلى مستويات أفضل خاصة بالنسبة للتعليم ، الإسكان وغيرها و يتم ذلك بالاستفادة من التقدم العلمي و التكنولوجي.

FOR AUTHOR USE ONLY

إن مفهوم التحديث مفهوم شمولي ، لذلك يرى علماء الغرب أنه يقارب مفهوم التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كما يتضمن التغيير الثقافي، فهذا كولمان **Coleman** أحد علماء التحديث البارزين يصف المجتمع الحديث بأنه ذلك المجتمع الذي يتصف بدرجة عالية من التحضر و التعلم مع عدم انتشار الأمية به و حصول أفراده على دخل مرتفع نسبيا إلى جانب التوسع النسبي للتجارة و الصناعة ، و يتفق معه تالكوت بارسونز الذي يرى أن الدول التي لا تنطبق عليها المظاهر السائدة في المجتمعات الحديثة من عقلانية وتحرر فهي مازالت في المرحلة التقليدية أو مرحلة الانتقال ، ذلك لأن الحداثة تعني شيوع العلم ومنهجه و بالتالي

---

1) محمد بومخلوف : **إشكالية التنمية** ، محاولة سوسيولوجية لإيجاد إطار جديد للتحليل في البلدان النامية ، مجلة نصف شهرية ، مركز البحوث الأنثروبولوجية الاثنوغرافية ، ط 1 ، د بلد ، 1983 ، ص 11 .

وجود العقلانية التي أبرز جوانبها رد الظواهر إلى أسبابها الطبيعية ، وبذلك يقوم التحديث في إطار من التناسق والشمول بين جانب المنجزات المادية والشعور الوطني والقيم الإنسانية في إطار اجتماعي سليم يضمن تفاعل الإنسان هدف التنمية مع المستجدات الحديثة ولهذا فالتحديث مفهوم أقرب من غيره للتنمية .

ب- نظرية التبعية :

ترجع هذه النظرية التخلف إلى تبعية الدول النامية للدول المتقدمة التي زودتها بأبنية حديثة و في نفس الوقت تقوم بحرمان الأبنية التقليدية من الإسهام في عملية التنمية، فالدول المتقدمة لم تحتكر السوق فحسب و إنما جمعت الصناعات القائمة في بعض الدول النامية في تكامل شامل يخدم مصالحها و بذلك أصبحت المشروعات القائمة في تلك الدول النامية مراكز إنتاج تابعة للدول المتقدمة.

إن استبعاد القوى العاملة من عملية الإنتاج و استبدالها بالتكنولوجيات الحديثة أدى إلى ضعف القوى الشرائية و انتشار البطالة و معدلات الفقر و بالتالي تحطيم ما تبقى من القدرة على التنمية في الدول النامية و بهذا فإن الافتراض الأساسي لنظرية التبعية هو أن العلاقة بين التنمية والتخلف داخل المجتمعات هي علاقة عكسية ، و أن تخلف إقليم أو مجتمع ما يعتبر عملية مرتبطة بالتنمية في مجتمع أو بلد خارجي آخر **(1)**، فالتبعية وفق هذه النظرية هي الحالة التي يتوقف فيها نمو اقتصاد مجموعة معينة من الدول على نمو سريع لاقتصاد دول أخرى .

FOR AUTHOR USE ONLY

ج- نظرية رأس المال البشري :

تعتبر أهم النظريات وأكثرها انتشارا إذ أنها زادت في الإقناع النظري بجدوى القدرة الإنتاجية للموارد البشرية في العملية التنموية واعتبارها رأس مال مستثمر و يعتبر **الفرد مارشال** أول من اعتبر التعليم نوعا من الاستثمار البشري فهو يرى أن ما ينفق على التعليم يعتبر ربحا عظيما قد يأتي عن طريق إعطاء أفراد

---

1) إسماعيل قيرة و علي غربي : **في سوسيولوجيا التنمية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001 ، ص 23 .

الشعب فرصا أكثر للتعليم لاكتشاف مواهبهم و قدراتهم .

إن أبلغ أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال المادي الذي يستثمر في الإنسان (تيودور شولتز) ،إذ وضح هذا الباحث أن عملية اكتساب المهارات والمعارف من خلال التعليم لا يجب أن ننظر إليها على أنها من أشكال الاستهلاك و إنما هي استثمار إنتاجي **(1)** ، فالاستثمار في رأس المال البشري يضع الأساس الفني لقوة العمل اللازمة للنمو الاقتصادي المستمر، كما كان لاحتضان منظري ومخططي التنمية في العالم وإسهامات دينسون و مارسون ومايرز وفيري الأثر الهام في ذيوع هذه النظرية إلى جانب تبنيها من قبل وكالات التنمية وعلى رأسها البنك الدولي واليونسكو ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي .

تعطي نظرية رأس المال البشري على عكس النظريات السابقة أهمية للعنصر البشري و هو الإنسان في العملية التنموية و أيضا في العملية الإنتاجية و عليه فهي تحاول التنسيق بين مخرجات العملية التعليمية و العملية الإنتاجية لإحداث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

من خلال التطورات التي عرفتها إشكالية التنمية خاصة في مطلع القرن 20، وظهور هذه النظريات والتوجهات الفكرية التي حاولت أن تعالج قضايا التنمية والتخلف من نواحي مختلفة، وذلك بإبراز أهم الأسباب التي أدت إلى تخلف العديد من الدول، والعمليات والمناهج التي يجب إتباعها لتحقيق التنمية ورغم الانتقادات التي وجهت لهذه النظريات، بحكم أنها لا تعتبر كنماذج قارة صالحة لكل زمان ومكان، بل أنها تعبر عن الوضعية و المجتمع الذي ظهرت فيه، إضافة إلى أنها لم تراعي الخصوصيات التاريخية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات النامية المتميزة خصوصا بالبنية الفكرية التقليدية و عدم تخطيها بعد لحدود الحداثة التي تتطلب شروطا مميزة لبلوغها.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) اقتصاديات التعليم، **مبادئ راسخة و اتجاهات حديثة** ، مرجع سابق ، ص 15 .

رغم كل هذا فإن هذه النظريات قد ساهمت على الأقل في غنى الحقل النظري للتنمية، وفسحت المجال أمام المفكرين لبلورة و تطوير مفاهيم ومناهج جديدة تساير التطورات التي تعرفها البشرية سواء على المستوى التقني أو على مستوى العلاقات الدولية.

الخلاصة :

إن بحثنا يدور حول العلاقة بين التعليم المدرسي والتنمية الإقليمية و التركيز كان على خريجي التعليم الثانوي في محاولة للوقوف على واقعهم المهني قصد معرفة وفهم ما يعانونه من مشكلات لكن لبناء أرضية نظرية حول هذا الموضوع قمنا بالتعرض لأهم الاتجاهات النظرية التي تناولت التعليم من الزاوية المطروحة في هذه الدراسة على اعتبار أن التعليم يعتبر أداة أو سلاح من أجل إحداث التغيير الإيجابي المطلوب إلى جانب النظريات المتعلقة بالمتغير الثاني في هذه الدراسة وهو التنمية و علاقة التأثير و التأثر بينه و بين التعليم ، لكن ما يلاحظ أنه تعددت النظريات حول هذا الموضوع و اختلفت في طريقة طرحها لكن اتفقت في أن التعليم يعتبر من مؤشرات التنمية و أداة أساسية في إحداث التطور في المجتمع و قيادته نحو الحداثة.

FOR AUTHOR USE ONLY

الفصـل الرابـع، التعليم و التنمية في الجزائر :

تمهيد .

أولا ، التعليم و التنمية .

1- التعليم و التنمية الاقتصادية .

2 . التخطيط التربوي والتعليمي.

3- العائد من الاستثمار في التعليم .

ثانيا- واقع التعليم المدرسي والتنمية في الجزائر .

1- التعليم المدرسي في الجزائر في الفترة (1962 – 1977).

2- التعليم المدرسي في الجزائر في الفترة (1977 _ 2003) .

3- التعليم المدرسي في الجزائر منذ 2003 إلى وقتنا الحالي .

4- المراحل التعليمية في النظام التربوي الجزائري.

5- أهداف النظام التربوي و التعليمي الجزائري.

الخلاصة.

FOR AUTHOR USE ONLY

تمهيد :

رافق التعليم منذ ظهوره الحياة البشرية ، إذ أنه يعني في صوره الأولى التعلم من الكبار سبل العلم و المعرفة إلى جانب مواجهة الطبيعة والصراع معها ، لقد ظل هكذا لفترات طويلة إلى أن أصبح في المجتمعات الطبقية امتيازا طبقيا حكرا على الصفوة ، حيث كان التعليم قاصرا فقط على أبناء الميسورين والنبلاء ، ومع تطور الحياة وتعقدها وتحديدا في القرنين السابع والثامن عشر ومع الثورة الصناعية الفرنسية وافقت الرأسمالية مرغمة على تعليم أبناء الفقراء والبسطاء حرفة أو صناعة أو تدريب على وسيلة من وسائل الإنتاج على اعتبار أن أبناءها لا يليق بهم أن يقوموا بتلك الأعمال اليدوية ، من هنا ارتبط التعليم بالتطور الصناعي والزراعي والتجاري ، أي ارتبط بالتنمية والتقدم الاقتصادي ، و تنوع التعليم بتنوع وسائل الإنتاج وظروفه .

لقد عبر هيجنز **b. Higgins** عن هذه العلاقة حين اعتبر عملية التربية أحد عوامل الإنتاج فهي بمثابة مدخلات و مخرجات للإنتاج الشامل وأن قيمة التنمية تتمثل في زيادة مخرجات السلع والخدمات القائمة ، إنها بمثابة جزء من الدخل القومي **(1)** ، فمن خلال النظر في العلاقة بين التعليم و التنمية سيتناول هذا الفصل تحليل و دراسة العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية ذلك الجانب الذي ستركز عليه هذه الدراسة بالشرح و التوضيح و ربطه بالتنمية على مستوى الإقليم في جانبها الميداني إلى جانب رؤية موجزة ذات بعد سوسيوتاريخي لواقع التعليم المدرسي في الجزائر .

FOR AUTHOR USE ONLY

أولا ، التعليم و التنمية :

1- التعليم و التنمية الاقتصادية :

لم يعرف الدور الفعال الذي يقوم به التعليم في إطار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية إلا بعد أن ظهرت الأبحاث و الدراسات الاقتصادية والتربوية التي بينت أن العائد المالي للتعليم يقدر بثلاثة أمثال العائد من الاستثمارات المالية في المجالات الأخرى ، ثم ظهرت نظريات أخرى تهتم بقطاع التعليم وتجعل من الإنسان قيمة رأس مالية عالية

---

1) إسماعيل حسين عبد الباري : **أبعاد التنمية** ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، 1982 ، ص 108 .

و عامل أساسي مؤثر في التنمية على خلاف ما كان ينادي به العالم الاقتصادي (**كينز**) في الثلاثينات بأن رأس المال المادي هو أكبر عامل للتنمية وأهم مورد لتحقيق التنمية الاقتصادية ، إلا أن ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية قلل من أهمية هذه الفكرة حيث بدأت الدول المتضررة من الحرب تعيد بناء اقتصادها على أساس الاهتمام بالإنسان والتركيز عليه كقوة فاعلة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستند العلماء في ذلك إلى كل من التجربة الألمانية واليابانية بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعدها تبين أن شعوب هذه البلاد بدأت تصعد سلم التقدم ، فبدأ المخططون الاقتصاديون يخططون لتنمية الإنسان كمورد بشري و يرون أن أثمن أنواع رأس المال هو ما يستثمر في البشر إضافة إلى أن التنمية البشرية صارت ضرورة من ضرورات التنمية الاقتصادية نتيجة لما تطوره من قدرات ومهارات ولما توفره من كفاءات بشرية تخدم الاقتصاد وتعود على المجتمع بالفوائد والأرباح .

إن الاختيار الأفضل للتنمية هو الاختيار الأحسن لنظام التعليم الفعال الذي يصير فيما بعد من أهم دعائم التنمية و من أكثر عواملها وأحد مجالات الاستثمار الهامة فيها **(1)** ، فالتنمية أساسا هي عملية تغيير إيجابي في الاتجاه إلى جانب أنها تحريك للمعطيات الطبيعية وتحويلها إلى مادة اقتصادية عن طريق العلم وتطبيقاته التكنولوجية، حيث يعتبر الإنسان في هذه العملية الوسيلة و الغاية في نفس الوقت ، فإذا كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقوم أساسا على زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع وحسن الاستهلاك فإن ذلك كله يحتاج للتربية والتعليم في سبيل نشر الوعي الإنتاجي وتأصيله لدى الأفراد **(2)** إلى جانب المساهمة في بناء المجتمع وتقدمه في اتجاهين أساسيين هما :

الاتجاه الاقتصادي والاتجاه الاجتماعي فالوظيفة الأولى تسعى إلى إعداد وتعليم وتدريب الأيدي العاملة الفنية المطلوبة في جميع الميادين و الوظيفة الثانية ، أي الاجتماعية تسعى أيضا إلى إعداد وتهيئة الأيدي العاملة الفنية

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) علي براجل : **إصلاح التعليم الثانوي و دوره في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية بين سنة 1962 / 1984 ،** دراسة نظرية ميدانية للتحضير لرسالة الماجستير في علوم التربية ، معهد علم النفس وعلوم التربية ، جامعة الجزائر ، 1990 / 1991 ، ص 87 .

2) منير المرسي سرحان : **في اجتماعيات التربية ، الطبعة الثالثة** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981 ، ص ، ص 266 . 267 .

ثقافيا واجتماعيا بشكل يناسب البيئة الاقتصادية و الفنية والمهنية الجديدة ، يعني ترقية المستويات الاجتماعية لإحداث التحول الصناعي اللازم على المستوى الاقتصادي بغرض تحقيق عملية ترقية النظام الاجتماعي ككل من خلال تكامل البعدين الأساسيين المعرفي والمهني والإنساني عند الأفراد .

بناء على ذلك اتخذ الطلب على التعليم اتجاهين رئيسيين يعملان بشكل مستقل رغم تداخلهما و تكاملهما، يطلق على الطلب الأول الطلب الاقتصادي على التعليم ويهدف إلى توفير العدد اللازم من الأيدي العاملة الفنية لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تسعى إليه الدولة ، بينما يطلق على الطلب الثاني الطلب الاجتماعي ، الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ومحو الأمية ونشر الوعي والمعرفة والمساواة والسلام .

إن فقدان السيطرة على التوازن بين هذين النوعين قد يؤدي إلى صعوبات خطيرة على الدولة، حيث أن المشكلات الناتجة عن ازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم وفقدان الطرق العلمية لمعالجتها قد تقود إلى مشكلات تربوية تخص بالأساس بناء الإنسان معرفيا ، مهنيا واجتماعيا ، أما عن الجانب الأخر (النمو الاقتصادي)

و ازدياد الطلب على القوى العاملة بالشكل الذي يستطيع النظام التربوي بواقعه وكفاءته وحجمه من الاستجابة لهذه الزيادة فإن الفوضى ستعم في أنشطة السوق وميادينها وقد تتعطل خطط التنمية الاقتصادية في تنفيذ أهدافها إما لنقص في الأيدي العاملة الفنية أو لاشتغال الأماكن الفنية من قبل أيد عاملة غير فنية **(1)** ، فالتعليم عملية ينبغي أن تؤدي إلى تنشئة مواطنين واعيين ومنتجين يعرفون بيئتهم ويستنبطون منها مقومات حياتهم ويستغلونها للوصول إلى أسمى مقاصدهم ، إنه أداة للتنمية الاقتصادية وركن هام من أركان الإنتاج .

يشمل هذا المبدأ التنموي في دلالاته ما يأتي :

– اعتبار التنمية شاملة و ما تستدعيه من ترابط الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية في المجتمع واعتماد بعضها على بعض، ومشاركة المواطنين جميعهم وانتفاعهم منها على أساس التعاون والمساواة إذ هي الصبغة الحديثة لتقدم المجتمع و تحقيق الرفاهية القائمة على وفرة الإنتاج وعدالة التوزيع فيه .

---

1) نفس المرجع السابق، ص ، ص 266 . 267 .

FOR AUTHOR USE ONLY

– تأكيد العلاقات بين التعليم و منظومات النشاط المجتمعي الأخرى ، وبينها و بين التنمية عامة واعتمادها على الإنسان غاية وأداة على السواء .

– اعتماد التنمية بمفهومها الحديث على الإنسان من حيث مهاراته وكفاءاته وقيمه واتجاهاته نحو الحياة والمجتمع ، و توفير الحقوق الإنسانية الأصلية لجميع المواطنين وتمكينهم من النهوض بواجباتهم وتحقيق وفرة الإنتاج وعدالة التوزيع وما تتطلبه من الديمقراطية والمساواة بين الأفراد للمساهمة في التكيف لمطالبه **(1)** ، فالأولوية التي تعطى للجانب البشري ينبغي أن تكون مطلقة حتى يمكن صناعة تنمية عميقة وحقيقية تبدأ بالإنسان وتنتهي إليه .

– تأكيد العلاقات بين التعليم و منظومات النشاط المجتمعي الأخرى ، وبينها و بين التنمية عامة واعتمادها على الإنسان غاية وأداة على السواء .

إن التعليم إلى جانب كونه حقا للمواطنين و واجبا على الدولة ، فهو في المقام الأول استثمار اقتصادي واجتماعي طويل المدى ، وخطأ شائع سياسيا و اقتصاديا اعتبار التعليم خدمة من الخدمات الاجتماعية أو الفردية ، فمقياس التنمية الحقيقية هو نسبة التعليم ونوعه ومستواه ، من هنا كان الارتباط الوثيق بين التعليم والاقتصاد ، إذ لم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على أنها نوع من الخدمة تقدم للناس في عزلة عن العملية الاقتصادية ، إنما أصبح ينظر إليها على أنها (استثمار) بصورة أساسية ، و تعتبر إلى جانب النشاط الاقتصادي وجهان لعملة واحدة تستهدف النهوض بمستوى حياة الفرد والجماعة ، فلاشك أن الربط بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتضمن تنمية الموارد البشرية ، أي زيادة المعارف و المهارات والقدرات لدى جميع أفراد المجتمع و استثمارها بصورة فعالة ، بالتالي تطوير النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

إن هذه التنمية تتم بطرق متعددة منها التعليم المدرسي الذي هو الأرضية الأولى لتمكين الأفراد من المعارف و المهارات و هذا بمراحله المختلفة إلى جانب التكوين وكذلك التطوير الذاتي أي سعي الأفراد من تلقاء أنفسهم وبجهودهم الخاصة إلى زيادة معارفهم وتنمية مهاراتهم و مواهبهم في مدارس أو معاهد خاصة.

---

1) نخبة من أساتذة الجامعات العربية : **دراسات في المجتمع العربي** ، الطبعة الأولى ، إتحاد الجامعات العربية الأمانة العامة ، عمان ، 1985 ، ص 421 .

FOR AUTHOR USE ONLY

2 . التخطيط التربوي والتعليمي:

يعد التخطيط سمة ملازمة للحياة البشرية سواء في صورتها البسيطة أو المعقدة ، فالإنسان ينظم حياته وأولويات عمله وفق تصور معين يضعه لنفسه ويسير عليه وذلك في ضوء ظروفه المادية والاجتماعية ، من هنا نلاحظ أن العمل الإنساني مرتبط بوجود الإنسان والجماعة ويتطور ويتعقد بتعقد وتطور حياته **(1)** ، فالتخطيط هنا هو محاولة من الفرد لاستثمار موارده لأقصى حد بغرض تحقيق أهداف معينة في فترة زمنية معلومة مع السعي المتواصل لتنمية قدراته وموارده لتحقيق مزيد من الأهداف ، و التخطيط بهذا الشكل هو عملية أساسية من عمليات الإدارة **(2)** ، و لما كانت عمليات المواءمة بين احتياجات المجتمع وموارده لها صفة الاستمرار خاصة في المجتمعات النامية المتطورة ، لهذا فإن التخطيط أصبح عملية ضرورية في كل وقت ، حيث أصبح من اللازم وضع خطة شاملة يتعاون الأفراد على تحقيقها لتوفير أحسن المستويات في الإنتاج وأداء الخدمات لها ، مع إكساب تلك العمليات صفات الثبات والاستمرار والنمو .

لقد ظهر التخطيط التربوي ضمن التخطيط الاقتصادي ، ونشأ نتيجة لشعور هذا الأخير بعجزه وعدم قدرته منفردا عن تحقيق أهدافه ، إذا لم يدخل في حسابه العنصر البشري وما يحتاج إليه من إعداد وتربية ، فلا حاجة للتوقف عند الدراسات العديدة التي نشأت نتيجة لظهور التخطيط الاقتصادي و أكدت دور التربية في التنمية ودور التخطيط التربوي في التخطيط الاقتصادي ، إذ برهنت هذه الدراسات العديدة على أهمية رأس المال البشري في أي عملية تنمية اقتصادية أو اجتماعية وأبرزت دور إعداد الطاقة العاملة في تنمية الإنتاج ، بل قاست العائدات الاقتصادية للتربية وما ينجم عنها من زيادة في الدخل القومي ، من هنا وجب الإشارة إلى التباينات الأساسية بين التخطيط التربوي والتخطيط التعليمي ، فالفرق بينهما كالفرق بين مفهوم التعليم ومفهوم التربية فالتخطيط التعليمي يختص بكل ما يتم داخل النظام التعليمي ، في حين أن التخطيط التربوي أشمل وأعم ، حيث يضم إلى جانب النظام التعليمي جميع المؤسسات التي تقوم بعملية التربية خارج التعليم كالأسرة ، مؤسسات الثقافة و الإعلام ، المؤسسات

FOR AUTHOR USE ONLY

1) شبل بدران وحسن البيلاوي : **علم الاجتماع التربية المعاصر**، مرجع سابق ، ص ، ص 32 . 39 .

2) شبل بدران ، أحمد فاروق محفوظ : **أسس التربية** ، مرجع سابق، ص 309 .

الدينية ، النوادي الرياضية ، السينما والمسرح ...، في كل متكامل غرضه التنمية الشاملة للفرد في مختلف مكوناته الشخصية **(1)** .

يمكن تعريف التخطيط التربوي من خلال ما سبق بأنه : (التنبؤ بسير المستقبل في التربية والسيطرة عليه من أجل الوصول إلى تنمية تربوية إلى جانب تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة ، كذلك الوصول إلى إحداث ترابط بين التنمية التربوية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، و بالنسبة للتخطيط التعليمي ، فيعرفه سيف فهمي بأنه : (العملية المتصلة المنتظمة التي تتضمن أساليب البحث الاجتماعي ومبادئ وطرق التربية وعلوم الإدارة والاقتصاد والمالية ، وغايتها أن يحصل التلاميذ على تعليم كاف ذي أهداف واضحة وعلى مراحل محددة تحديدا تاما ، وأن يتمكن كل فرد من الحصول على فرصة ينمي بها قدراته وأن يسهم إسهاما فعالا بكل ما يستطيع في تقدم البلاد في جميع النواحي .

في العصر الحديث ظهرت مشكلات عديدة واجهت مجتمعات العالم المتقدم والمتخلف على حد سواء أجبرت على الأخذ بالتخطيط التربوي ، ومن بين المبررات التي استدعت لذلك ما يلي :

– حاجة التخطيط الاقتصادي للتخطيط التربوي لتلبية حاجة الاقتصاد من العنصر البشري .

– الزيادة السكانية السريعة وما ارتبط بها من تزايد الطلب على التعليم بأنواعه المختلفة مما أدى إلى ضرورة التخطيط لاستيعاب هذه الزيادة في النظام التعليمي .

– إدراك أهمية التربية كأداة لتنمية قدرات الإنسان وإمكاناته وتحسين حياته والتكيف مع التغيرات العميقة في المجتمع المعاصر .

– تحول النظرة إلى التعليم بوصفه خدمة استهلاكية إلى كونه عملية استثمار أي مشروع اقتصادي، مما دعا إلى توظيف أمثل لنفقات التعليم لتحقيق أعلى عائد ممكن له .

– ضرورة تحقيق التكامل بين أنواع التعليم ، مما يستلزم التخطيط لتقديم حلول شاملة لمشكلاته من بينها :

* تحقيق التوازن بين مراحل التعليم المختلفة .

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) فاروق شوقي البوبهي : **التخطيط التعليمي ، عملياته ، مداخله** ، دار القباء القاهرة ، 2001 ، ص 21 .

* تحقيق التوازن بين فروع التعليم سواء النظري أو التطبيقي .

* تحقيق التوازن بين الخدمات التعليمية في مختلف الأقاليم عبر الوطن الواحد لكلا الجنسين الإناث أو الذكور .

– طول فترة إعداد القوة البشرية يستوجب تخطيط التعليم تخطيطا طويل المدى لضمان التأهيل المواكب لاحتياجات سوق العمل الذي يتميز بالتغير المستمر كما وكيفا ، ومن بين أهداف التخطيط التربوي ما يلي :

– تحديد الأهداف التربوية و وضع ما يقبل منها في صورة تكون قابلة للقياس .

– اتخاذ مجموعة من الإجراءات والقرارات اللازمة لتحقيق أقصى ما يمكن من هذه الأهداف التربوية .

– تحديد المدى الزمني اللازم لإنجاز هذه الأهداف، فإذا كانت الفترة الزمنية طويلة المدى ، فمن الأفضل محاولة تقسيمها إلى مراحل زمنية متوسطة أو قصيرة الأجل .

– استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة ، سواء كانت بشرية أو مادية أو فنية أفضل استخدام للوصول إلى أقصى استفادة ممكنة من هذه الموارد والإمكانات .

– استخدام ما يسمى بمفهوم التغذية الراجعة، لكي يصبح التخطيط عملية متكاملة ومتصلة ، حيث يتطلب إعادة النظر في الأهداف التربوية من وقت لآخر أثناء مرحلة تنفيذ ومتابعة الخطة التربوية للتغلب على المشكلات والمعوقات التي تظهر وتحول دون نجاح التخطيط و أهدافه .

FOR AUTHOR USE ONLY

و من بين صعوبات التخطيط التربوي ومشكلاته ما يلي:

– صعوبات ناشئة من علاقة التخطيط التربوي بالتخطيط التنموي (الاقتصادي) ، حيث إن من وظائف التربية المحافظة على الثقافة و دورها القيمي الحضاري الذي ينسجم مع التطور المادي الصرف و إخضاع كل شيء للقياس والحساب .

– بطء استجابة التربية للتغيرات السريعة في المجتمعات ، مما يحول خطط التربية إلى خطط للترقيع والإنعاش دون جدوى نظرا للسرعة الهائلة للتقدم العلمي والتكنولوجي .

– اتساع مجال التربية يجعله يحتوي على خليط غير متجانس من العاملين المختلفين في الفكر والمستوى الثقافي و الاجتماعي .

– صعوبة تحديد مواصفات المهن والوظائف التي يجب أن تتوافر في الخرجين مستقبلا .

– عدم وجود معلومات دقيقة عن احتياجات القطاعات المختلفة في سوق العمل مستقبلا **(1)** ، خصوصا على المستوى المحلي و الإقليمي و هذا ينجم عن عدم التنسيق بين السلطات المركزية و المسئولين التنفيذيين على مستوى الأقاليم التي لها مميزات تجعلها تختلف عن بعضها البعض سواء على المستوى الاجتماعي، الثقافي أو الاقتصادي.

3– العائد من الاستثمار في التعليم :

يعد العنصر البشري أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية ، لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره إلا إذا توفر التعليم ، حيث يساهم هذا الأخير في تراكم رأس المال البشري ، إذ تشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل ، ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليما ، من هنا فإن تراكم رأس المال البشري يعد مصدر و عامل من عوامل التنمية المستديمة التي أصبح ينادى بها مؤخرا في المحافل الدولية نظرا لأهميتها في تحقيق التوازن البيئي .

لقد اهتم الاقتصاديون الغربيون منذ أمد بعيد بالتربية و التعليم باعتبارهما عاملان أساسيان للنمو والتطور ، وكان من بين هؤلاء : **j Kayes, Adam Smith, Malthus, James mil** الذين أبرزوا أهمية التربية في التطور و أهميتها كنشاط اقتصادي صالح للاستثمار في كتاباتهم في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، فقد شهد عقد الستينات من هذا القرن اهتماما كبيرا بالتربية و التعليم من قبل الاقتصاديين الغربيين و بشكل خاص في أمريكا و بريطانيا ، نتيجة لهذا التراكم التاريخي في الاهتمام بهذا القطاع الاجتماعي الهام و تطوره.

نتيجة لوعي و تغير نظرة الاقتصاديين للتربية و التعليم أصبح هذا القطاع استثماريا ، إذ ينبغي رعايته و تحليله وفقا للضوابط والمفاهيم الاقتصادية ، و هناك الكثير من القضايا التي يهتم بدراستها المتخصصين في علم الاجتماع التربوي عندما يحللون العلاقة المتبادلة بين النظام التعليمي والمؤسسات التعليمية ونوعية المجتمعات التي توجد فيها و من أهم هذه القضايا الاستثمار التعليمي ، تلك القضية التي تعكس بوضوح جوهر العلاقة بين التعليم و التنمية

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) فاروق شوقي البوبهي ، نفس المرجع ، ص ، ص 36 . 37.

الاقتصادية والاجتماعية ، فلقد أهتم كثير من علماء الاجتماع والتنمية والاقتصاد بدراسة الاستثمار التعليمي من جوانب متعددة و يرجع التغيير لنظرية رأس المال البشري التي ترتبط بتصورات تيودور شولتز في تحليلها لأهمية التعليم .

لقد استفادت دول كثيرة من خلال الاسترشاد بمضمون نظرية رأس المال البشري ، التي تؤكد على أهمية تعليم وتثقيف القوى العاملة وتطوير قدراتها المستمرة حتى تستطيع أن تكون لديها القدرة على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقها في المؤسسات الإنتاجية بمختلف أنواعها ، وهذا ما جعل الدول النامية والمتقدمة تكرس جزءا كبيرا من ميزانيتها من أجل التعليم وتطوير المؤسسات التعليمية وتوجه جزء كبير من الموارد المالية إلى مراكز البحث و التطوير ، التي تؤدي إلى تطوير الكفاءات العلمية والتقدم التكنولوجي عموما **(1)** .

ثانيا– واقع التعليم و التنمية في الجزائر:

في هذا الجزء سيدور الحديث عن واقع التعليم في كنف جزائر استردت حريتها بعد أزيد من قرن من التبعية والاستغلال، فرياح البناء والتشييد بدأت تهب على الدولة الجزائرية بعد عام 1962 ، ومعها بدأت بوادر التنمية تظهر على جميع قطاعات الدولة ومن بينها قطاع التربية والتعليم ، خاصة وأن العالم شهد تقدم وتطور ، مما أجبر جميع الدول على أن تسارع في تكوين نفسها والسعي من أجل اللحاق بالدول المتقدمة .

سيحاول إذا هذا المبحث إبراز بعض من واقع التعليم المدرسي في الجزائر و تطوره منذ الاستقلال مع إيضاح أهم الصعوبات التي تعرض لها .

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) فاروق عبده فليه : **اقتصاديات التعليم ، مبادئ راسخة و اتجاهات حديثة** ، مرجع سابق ، ص 23 .

1- التعليم المدرسي في الجزائر في الفترة 1962 - 1977 - تحليل سوسيو-تاريخي- :

لا ريب أن للتعليم المدرسي أهمية خاصة في المجتمع ، فهو يمثل قاعدة هرم التعليم كله كنظام، إذ يشكل الأساس لما يبنى عليه من مراحل تعليمية لاحقة ، إضافة إلى أن الاهتمام بالتعليم في سن الطفولة المبكرة يحظى باهتمام عدد لا بأس به من علماء التربية والنفس والاجتماع، ففي هذه المرحلة تنمو قوى الطفل الإبداعية وتتطور مستقبلا في صورة مفاهيم وأنماط سلوكية وقوى وجدانية **(1)**.

تبرز أهمية التعليم المدرسي مما يشمله عالم اليوم من متغيرات كالخوصصة و تسارع التقدم التكنولوجي وتعاظم التنافس وتآكل الحدود بفعل ثورة الاتصالات وما اصطلح عليه بالعولمة جعل من الهوية وسمات الشخصية الوطنية في خطر وكذا التعليم الذي يميز دولة عن أخرى و هذا ما حدث بالفعل في الجزائر فلقد تأثر التعليم ونظامه الخاص بكل ما كان يحدث في المجتمع خاصة على مستوى قطاع التربية والتعليم ، فليس القضاء على مخلفات الاستعمار إلا خطوة أولى نحو التنمية الشاملة **(2)**.

غادر صبيحة الاستقلال معظم المعلمين خاصة الفرنسيين منهم و لم يبق منهم سنة 1962 سوى عشرات من المعلمين الجزائريين قدر عددهم بحوالي 2602 معلم إضافة إلى نحو ألف معلم من أصل فرنسي، بينما كان يحتاج الدخول المدرسي آنذاك حسب التقديرات الرسمية إلى نحو عشرين ألف معلم على أقل تقدير ، حيث ما تبقى من مدرسين كان لا يكفي حتى لتغطية المرحلة الابتدائية و الاكمالية **(3)** ، و نظرا للظروف التي مرت بها الجزائر أثناء كفاحها لنيل حريتها، لم تتح الفرصة للمعلمين أن يتلقوا تكوينا جيدا ، فهم لا يملكون المستوى المطلوب للتدريس ، إذ أغلبيتهم الساحقة لا تملك شهادة عليا ، كالليسانس في اللغة العربية ولا يحسنون التعليم بها

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) فكتور بله و آخرون : **التعليم الأساسي في الوطن العربي ، آفاق جديدة** ، مراجعة منذر المصري ، ط1 ، دار الفرس للنشر ، ومؤسسة عبد الحميد شومان ، الأردن ، 2002 ، ص 231 .

2) لمزيد من التفصيل حول هذه الجزئية أنظر:

Nadji Safir**, essais d'analyse sociologique :** tome1 culture et développement, o.p.u.e.n.a.l .alger, 1985, p217.

3) نفس المرجع السابق ، ص 155 .

و هذا بفعل التغييب القصدي للغة العربية، فزاد هؤلاء اللغوي ضعيف جدا والسبب دائما المستعمر الذي أجبر الجزائريين كلهم على الاعتماد التام على اللغة الفرنسية في شتى الميادين وإن صادف وتكلموا العربية فهي لا تعد لغة بقدر ما هي لهجة عامية لا تخلو من مفردات فرنسية كثيرة .

يمكن القول أن أزمة إعادة البناء التي عرفتها الجزائر كان سببها الاستعمار الذي دمر كل شيء قبل رحيله حتى تبقى الجزائر في حاجة له، إلا أن إطارات الجزائر قد رفعوا التحدي ، فبدئوا بالتخطيط والبناء ، ففي ميدان التعليم عملت الجزائر كل ما بوسعها لضمان السير الحسن لكل الأنشطة التي تدار في الدولة الفتية و عمل الكل على تسطير جملة من الأهداف حتى يكون العمل موجها لتحقيق بعضها أو كلها ولما لا إذا توفرت الإرادة اللازمة.

للتغلب على مشاكل التعليم المدرسي والإسراع في بناء أركان الدولة، سارعت الجزائر المستقلة في البحث عن حلول سريعة، من بينها ، أنها أخذت التشريع المدرسي الذي كان معمولا به قبل الاستقلال، فأخذت من النظام التربوي الفرنسي سن بداية الدراسة في المرحلة الابتدائية وهو ستة سنوات وجعلت من المرحلة الابتدائية تمتد فترة 6. 14 سنة ، أي من السنة الأولى إلى السنة النهائية الثانية التي فيها يتقدم الطلبة لامتحان القبول للسنة أولى ثانوي – عام وتقني- ، كما اتخذت تدابير لتغطية النقص الكبير في عدد الهياكل التعليمية ومن هذه التدابير تحويل دور الحضانة إلى ما يشبه المدارس الابتدائية بعد أن ألغى القرار المؤرخ في23 /1965/09 دور الحضانة و هذه المرحلة كانت موجودة قبل الاستقلال **(1)** وهذا ما جعل الدولة تعتمد على عدة خطط استثنائية منها :

* التوظيف المباشر لمن له مستوى مقبول من التعليم للغتين الفرنسية و العربية .

* اللجوء إلى التعاون الثقافي بين الدول و تجسد ذلك بتزويد الجزائر بمعلمين من المشرق والمغرب العربي ،

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) رابح تركي عمامرة ، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية** ، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر ، الجزائر ، 1981، ص405 .

حتى من فرنسا ، إذ بلغ عدد المعلمين الفرنسيين حوالي 7691 معلم و رغم أن العدد وصل إلى 16886 إلا أن العديد من التلاميذ بقوا من دون معلم، فسارعت عدة مؤسسات تعليمية إلى استعمال نظم بيداغوجية خاصة، كتجميع الأفواج في فوج واحد أو التناوب على حجرة دراسية عدة مرات في اليوم ، كذلك التخفيف من الحجم الساعي والمقرر كله وجعل معلم واحد يشرف على عدة أفواج دراسية **(1)** ،

فيما يخص وضعية الحجرات الدراسية فقد وصفها الباحثون و المهتمون بالقطاع بأنها خطيرة، فقد استعملت الثكنات العسكرية والمراكز والمحتشدات والمساكن المدرسية، وحتى المحلات التجارية وأحيانا المساجد في بعض المناطق ، هذه الأماكن كانت تفتقر في كثير من الأحيان إلى الشروط البيداغوجية الصحيحة للتعليم السليم، كالإنارة و التهوية و المساحة المخصصة لكل طفل، كما أنه لابد من ذكر المشاكل التي أتى بها المساعدون العرب و الذين اعتمدت عليهم الدولة في التعليم المدرسي ، فهم لم يكونوا كلهم في المستوى الثقافي والتكويني الكافي، فأغلبهم كانوا مساعدين أو ممونين، مما كان لزاما على الوزارة الوصية أن تتولى تكوين هؤلاء بواسطة برمجة دورات تكوينية في المراكز الثقافية وإعطائهم دروسا مسائية، أو تكوينا عن طريق المراسلة أو الورشات الصيفية **(2)** و هي كلها إجراءات تسعى لجعل الوافدين أكثر قربا من عادات وتاريخ الشعب الجزائري ، حتى لا يعطوا للتلاميذ معلومات لا تتماشى مع ذهنية الشعب كالدين والسياسة .

FOR AUTHOR USE ONLY

ما يلاحظ أن واقع التعليم المدرسي عرف تطورا كبيرا ، فالمجتمع الجزائري في تلك الفترة عرف زيادة سريعة في نسبة المواليد مع تحسن ظروف المعيشة التي دفعت بالآباء لتعليم الإناث وهذا ما جعل عددهم على مقاعد الدراسة يزداد يوما بعد يوم رغم قلتهم بالمقارنة مع عدد الذكور إلا أنها كانت أرقاما تنم عن وعي الآباء بضرورة تعليم أبنائهم وبالتالي استفادة المجتمع بكل شرائحه .

---

1)) نفس المرجع ، ص 416.

2) عبد الرحمن بن سلامة ، **التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية** ، الشركة الوطنية للنشر ومكتبة الشعب، الجزائر ، 1981 ، ص ، ص 15 ، 16 .

2- التعليم المدرسي في الجزائر في الفترة (1976 _ 2003) من خلال بعض المواثيق الرسمية للدولة الجزائرية :

يحتاج بناء الصرح الحضاري لكل دولة أن تقوم بسن تعليمات وقوانين التي تبرز مقوماتها الخصوصية ، لذا فقد قامت الدولة الجزائرية ومنذ السنوات الأولى للاستقلال بإصدار نصوص وقوانين تنظم حياة الجزائريين ، حتى يتعرف كل فرد على ترابها ماله وما عليه من حقوق و واجبات اتجاه الوطن وباقي الأفراد، وفي أغلب الأحيان تجمع هذه النصوص والقوانين في مواثيق رسمية أولها بيان أول نوفمبر الذي يعد من المواثيق الراسخة والأصيلة في تاريخ الجزائر، بل هو مرجع لكل ما جاء من بعده من مقررات ودساتير ، فمن بين مبادئه الأساسية ، مبدأ الدين الإسلامي كإطار حضاري والهوية الوطنية وهي مبادئ الديمقراطية والطابع الاجتماعي الشعبي والسيادة الكاملة، كما ميز البيان الشخصية الجزائرية عن طريق الإسلام والتاريخ واللغة والإطار الجغرافي ، كذلك احترام حريات المواطن الأساسية **(1)** .

FOR AUTHOR USE ONLY

*** ميثاق عام 1976**

جاء هذا الميثاق بعد مواثيق مثل ميثاق أول نوفمبر السابق الذكر و ميثاق 1964 ، حيث رسمت القيادات العليا للبلاد الإستراتيجية الخاصة التي على الجزائر قيادة وشعبا تتبعها، وأكد ت على أن الثورة الثقافية ترمي إلى ثلاثة أهداف هي: _ التأكيد على أن الهوية الجزائرية تحقيق للتنمية الثقافية .

_ الرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي والكفاءة الإنتاجية للفرد الجزائري .

_ اعتماد أسلوب في الحياة ينسجم مع الثورة الاشتراكية .

و المادة 66 من دستور 1976 تضمنت ما يلي: - لكل مواطن الحق في التعليم المجاني والإجباري بالنسبة لمدة المدرسة الأساسية في إطار الشروط المحددة بالقانون .

---

1) حسن بركة : **أبعاد الأزمة في الجزائر : المنطلقات – الانعكاسات – النتائج** ، ط 1 ، دار الأمة ، الجزائر ،1997 ، ص 118 .

– تنظم الدولة التعليم وتسهر على أن تكون أبواب التعليم والتكوين المهني والثقافة مفتوحة بالتساوي أمام الجميع **(1)** ولقد نص كذلك على النقاط التالية :

* تأسيس المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات، التي تمدد الدراسة الإلزامية فيها حتى شهادة التعليم الأساسي .

* الشروع حسب الإمكانيات في إقامة منشآت التعليم التحضيري قصد إعداد الأطفال للمدرسة الأساسية والمساهمة فيما تبذله الدولة في الميدان لمساعدة الطفولة .

* يتضمن التعليم الثانوي فروعا تحدد وتنوع بكيفية تفتح أفق التكوين لجميع التلاميذ المتخرجين، طبقا لمؤهلاتهم واهتماماتهم مع مراعاة احتياجات سوق العمل من موارد بشرية ستكون و تطور و تهيئ للحرف التقنية و لمهام التأطير لتنهض بالجانب الاقتصادي الذي هو بحاجة لتدعيم قوي من موارد بشرية **(2)** .

لقد أشار هذا الدستور إلى أن اللغة العربية هي عنصر أساسي للهوية الوطنية، وأن التربية هي حجر الزاوية في بناء محكم يدعو إلى توجيه نظام التعليم في الجزائر والعمل على جزأرته والاهتمام بالتكوين العملي والبيداغوجي في ظل وسط اجتماعي حي وديناميكي **(3)** ، أيضا سعي الدولة للقضاء على مشكل التلاميذ الراسبين أو المتسربين من المدرسة الأساسية عن طريق رفع عدد سنوات الدراسة الإلزامية والتفكير في حرف يتعلمها التلميذ في المرحلة الثانوية من تعليمه.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، دستور 1976 ، الفصل الرابع :الحريات الأساسية ، وحقوق الإنسان والمواطن، ص ص 29،30 .

2) جبهة التحرير الوطني : **الميثاق الوطني 1976** ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص، ص 269 ، 270 .

3) مصطفى زايد : **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، 1962 – 1980** ، د م ج، الجزائر، 1986، ص ص 155 ، 157 .

*** دستور عام 1989**

كغيره من الدساتير فقد أكد على المبادئ العامة للأمة الجزائرية بما في ذلك النظام التعليمي الذي أشار إلى طابعه الوطني ومنهجه الإسلامي، متتبع للعلوم والبحوث التطبيقية، و المتفتح على الابتكارات والاختراعات.

لقد جاء هذا الدستور بعد أحداث أكتوبر 1988 وهي بداية مرحلة عرفت الجزائر فيها أصعب أيامها، وغيرت أثنائها الكثير من قناعتها واتجهت وجهة كان يراها البعض أنها لن تسلكها، فظهرت التعددية الحزبية وظهرت الإمبريالية والتفتح على العالم بالانضمام إلى عدة منظمات بعد هذا التاريخ .

*** دستور عام 1996**

يوفر هذا الدستور لجميع شرائح الشعب الجزائري بدون استثناء تعليما مجانيا، إلزاميا ، تتكفل الدولة بتنظيمه ، فعلى سبيل المثال نجد أن الحزب الذي ظل ممثلا للشعب الجزائري قبل الاستقلال ولا يزال بعده هو حزب جبهة التحرير الوطني الذي بقي مدافعا على أسسه لغاية الآن فأهم محاور هذا البرنامج المصادق عليه من طرف اللجنة المركزية في جوان1999 ، فقد ورد في سياسة التربية والتكوين والإعلام والثقافة والرياضة الخاصة بالحزب ما يلي:

FOR AUTHOR USE ONLY

_ إعادة الاعتبار للمنظومة التربوية من حيث التنظيم والتوجيه والتمويل والتطوير على كل الأصعدة، في فائدة المتعلم والمدرس والباحث لترقى المنظومة التربوية في مختلف أطوارها إلى أعلى المستويات وتتفاعل مع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد .

_ إجبارية التعليم إلى غاية السن 16 و مجانيته.

_ اعتماد اللغة العربية لغة التعليم في كل مراحله إلى جانب تعليم اللغات الأجنبية .

_ الإبقاء على القطاع التعليمي العمومي .

_ ضرورة تقييم ما أنجز و إصلاح ما اختل، والتكيف مع ما استجد من تطورات على الصعيدين الوطني والعالمي، مع التشبث بالمقومات الوطنية الروحية والحضارية والثقافية للمجتمع الجزائري .

_ تحرير الإعلام وتكريس حرية التعبير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة مع ضمان حق المواطن في الإعلام الموضوعي بالوسائل المرئية والمسموعة والمكتوبة.

_ تشجيع العمل الإبداعي في كل المجالات الفكرية والفنية والأدبية، وتدعيم الكتاب وتشجيع الترجمة وتثمين التراث الوطني، وحمايته وتبليغه للأجيال اللاحقة **(1)** .

_ الاهتمام بالتربية البدنية والرياضية لفائدة الشباب ذكورا و إناثا ليصبح تنظيم النشاطات الرياضية بفروعها المختلفة جزءا أساسيا من العمل الدائم لتكوين الشباب ورعايته وحمايته من الانحراف .

إن إدراج هذه الجزئية دليل على تمسك الجزائر بمختلف تنظيماتها الحزبية وعلى ضرورة التكفل الجيد بالقطاع التعليمي الذي يزود باقي القطاعات بالموارد البشرية اللازمة لتحقيق توازن و توافق في سوق العمل و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد .

لقد أكدت هذه المواثيق على تمسك الدولة الجزائرية بالتعليم، ولقد أعطت له الجزء الأكبر من اهتماماتها خاصة إذا علمنا أن الكثير من الهيئات الدولية قد نادت إلى ضرورة مضاعفة الدول والمجتمع العالمي لمجهوداتها من أجل الفئات المحرومة والفقيرة حتى تنال نصيبها من التعليم الذي يعتبر عملية تستمر باستمرار الحياة **(2)** .

FOR AUTHOR USE ONLY

كخلاصة لما سبق نذكر ما يلي: _ دعم مكانة القيم الإسلامية في المجتمع ، مع تخليصها من الشوائب التي علقت بها إبان فترة الاستعمار الفرنسي .

_ إعادة الاعتبار للغة العربية وذلك بانتهاج سياسة التعريب.

_ العمل على جزأرة كافة المجالات و الإطارات و البرامج و المضامين.

---

1) لمزيد من التفصيل أنظر الموقع الالكتروني : بتاريخ زيارة 20 /2009/10 ، الساعة 10.30 .

http://www.pfln.org.dz/arabe/Page7.htm

2) حسن محمد حسان ، **التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق** ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 1993 ، ص 55 .

_ إبراز الهوية المميزة للمجتمع الجزائري، وتدعيم الشخصية الوطنية بكل مقوماتها وأبعادها.

_ تحقيق ديمقراطية التعليم من أجل رفع مستوى الأفراد والقضاء على الأمية **(1)** .

_ توظيف كل جديد قد يحدث في ميادين التربية والتكنولوجيا.

. الاهتمام بتعليم و تكوين الموارد البشرية للبلاد و إعدادها لمواجهة متطلبات سوق العمل المتغيرة و المتطورة مع تطور الحياة الاجتماعية و هذا للنهوض بالاقتصاد و تحقيق التنمية على المستوى الإقليمي و الوطني .

_ إن هذه الدساتير والمواثيق تعد مرجعا لكل نظام يقام على الجزائر و ليس فقط النظام التربوي و التعليمي .

3- التعليم المدرسي في الجزائر منذ 2003 إلى وقتنا الحالي :

إن نصيب التعليم في الجزائر يقارب ربع الميزانية السنوية للدولة، ولقد أدت الزيادة السكانية في الجزائر إلى صعوبات لاستيعاب الزيادة في قطاع التعليم المقدم للأطفال والبالغين ، وبالرغم من مجانية و إجبارية التعليم في الجزائر فان عدد المسجلين يفوق نسبة المائة الكاملة بفارق ليس ببسيط ، خاصة أن عدد فارق المسجلين يزداد ما بين المرحلة الابتدائية و الثانوية بالبلاد ، الحقيقة أنه ما يقارب نصف عدد السكان فقط سجلوا في الثانوية التي تقدر مدة الدراسة فيها 3 سنوات تبدأ من سن 16 عاماً.

FOR AUTHOR USE ONLY

بلغت نسبة المتعلمين في الجزائر 70% سنة 2003، مقارنة مع المعايير العالمية الفرق بين الجنسين مازال واضحا، 79% للذكور، 61% للإناث و رغم جهود الدولة، تبقى النقائص في الميدان ، فالتعليم يأخذ ربع الميزانية العامة للدولة التي تواجه ضغطا من نوع خاص مثل إيواء صغار التلاميذ الجدد، ثم إيواءهم كشباب في الجامعات .

---

1) مصطفى زايد ، مرجع سابق ، ص17 .

حاليا و بعد 2003، سمحت الدولة بالتدريس المنهجي للأمازيغية (في مناطقها) و قامت بفتح دفتر شروط، للمدارس الخاصة، و لقد طالبت بعض جمعيات الأولياء مؤخرا بمسح الفرنسية من المقررات السنوية و استبدالها بالإنجليزية و الإسبانية عامة، من جهة أخرى أرادت الدولة تعليم المتمدرسين الجدد الفرنسية في عامهم الأول، بحجة تلقائيتهم الفطرية و يلاحظ أن لدى الجزائريين حساسية لمسائل تعليم أولادهم، و غالبا ما يتوجه الميسورون للمدارس الخاصة **(1)**، إلى جانب هذا فقد تم إلغاء الشريعة الإسلامية من المقررات الدراسية، و صاحب ذلك إجراء آخر، حيث أعلن وزير التربية الوطنية عن إدراج مادة العلوم الإسلامية ضمن امتحانات شهادة البكالوريا في كل تخصصات التعليم الثانوي بدون استثناء، بما في ذلك تخصصات التعليم التقني، لأول مرة في تاريخ المنظومة التربوية الجزائرية، فحذف الشريعة، جاء كمبرر لوجود المدارس القرآنية و دورها المميز، كذلك تمهيدا لعزل الدولة عن الدين، كذلك ضغط الشارع (أغلبية مسلمة حساسة) و الخلل السياسي (الدستور الجزائري) كانا دائما وراء تذبذب القرارات المصيرية **(2)** .

لقد أشارت الإحصائيات الرسمية ، أن نسبة الدخول المدرسي لسنة 2005 قد بلغت 94,8 % بعدما كانت 83 % في السنوات الماضية ، مما يعني ارتفاع معدلات الدخول المدرسي و توحي النسب المقدمة باستقرار مستوى التعليم، رغم أن نسب الدخول المدرسي تبقى غير متكافئة عبر أقاليم التراب الوطني ، حيث تقل في المناطق النائية التي تبعد فيها المدارس عن المداشر و المناطق السكنية ، مما يقلل من حظوظ التعليم بها نتيجة عجز الأولياء عن توفير وسائل نقل لأبنائهم ، إذ أن هذه الظروف ساعدت في ظهور نسب الأمية وسط الأطفال والتي أشارت الإحصائيات الرسمية إلى أنها بلغت 6 % ، رغم أن بعض الجهات والمصادر غير الرسمية أكدت أن نسبة الأمية لدى الأطفال تفوق النسبة المعلن عليها.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) لمزيد من التوضيح تصفح الموقع التالي ، بتاريخ زيارة 2009/09/18 الساعة 15.00

http://www.snv.fr.tc/import/enseigenalgerie.htm

2) إحصائيات وزارة التربية منشور في الموقع الإلكتروني للوزارة على الشبكة العالمية .

في هذا السياق كشفت السيدة عائشة باركي **(1)**، رئيسة الجمعية الجزائرية لمحو الأمية "اقرأ" بأن الإحصائيات التربوية أظهرت بأنه لا يزال نحو 10 % من مجموع الأطفال الجزائريين ، أي ما يعادل 200 ألف طفل غير مسجلين على مستوى المدارس سنويا، و500 ألف طفل آخرين يتركون مقاعد الدراسة بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشون تحت وطأتها وتشير الإحصائيات المتعلقة بالتسرب المدرسي بالنسبة لتلاميذ السنة السادسة ابتدائي إلى أن هذه الظاهرة تصل سنويا إلى نحو 7,73 % من جموع التلاميذ الجزائريين المتمدرسين ، وتصل النسبة حدود الـ8 % بالنسبة لتلاميذ مختلف أقسام الطور المتوسط، فيما تبلغ حدود الـ23 % في نهاية هذا الطور .

4 – المراحل التعليمية في النظام التربوي الجزائري:

المعروف عند الخاص والعام أن النظام يسير وفق طريقة أو نمط معين ليسلسل جملة الأهداف ويرتبها حسب أهميتها لدى الفرد و المجتمع ، وللنظام مؤسساته التي تعمل على تجسيد الأهداف ميدانيا، فلا يمكن بأي شكل من الأشكال أن نعد فردا بمعزل عن محيطه المحلي و الإقليمي أو الوطني أو حتى الدولي دون مراعاة للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بكل ما فيها من تراكمات حضارية تقليدية وعصرية، إذا فأي إحباط وفشل للتنمية هو فشل للمجتمع ككل ، وعلى العموم نستطيع القول أن النظام التعليمي الجزائري قد مر بفترتين مهمتين هما باختصار :

الفترة الأولى ، (1962 _ 1972): تعتبر هذه الفترة تمهيدية، حيث كان لا بد لضمان انطلاق المدرسة من الاقتصار على إدخال تحولات انتقالية تدريجية تمهيدا لتأسيس نظام تعليمي يساير التوجهات التنموية الكبرى ومن أولويات هذه الفترة:

*تعميم التعليم بإقامة المنشآت التعليمية، و توسيعها إلى المناطق النائية .

---

1) ندوة حول "**واقع الطفل الجزائري**" بفوروم المجاهد يوم الأربعاء 01 جوان 2005 .

FOR AUTHOR USE ONLY

* جزأة إطارات التعليم .

*تكييف مضامين التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي .

*التعريب التدريجي للتعليم ، وكان من نتيجة ذلك الارتفاع في نسب التمدرس في صفوف الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة إذ قفزت من 20 % إبان الدخول المدرسي الأول بعد الاستقلال إلى 70 % في نهاية المرحلة وارتفع عدد مؤسسات التكوين إلى 44 مؤسسة تقدر طاقة استيعابها بحوالي 20 ألف منصب تكوين وتحققت بفضل ذلك جزأرة التعليم ، كما حدث تغيير أساسي في سلم الهرم التعليمي في الجزائر ويتمثل ذلك في بروز مرحلة التعليم التحضيري ومن ثم التعليم الابتدائي الذين لم يكونا موجودين قبل سنة 1976 **(1)** .

لقد كانت إستاتيكية نظام التعليم المدرسي على الشكل التالي :

*مرحلة التعليم الابتدائي ومدة الدراسة فيها ستة سنوات وقد تضاف سنة سابعة للتلاميذ الذين يخضعون لشهادة ابتدائية أولى وابتدائية ثانية، وتنتهي السنة السادسة من التعليم الابتدائي بمسابقة الدخول إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط ، بينما يحضر تلاميذ السنة السابعة النهائية شهادة التعليم الابتدائي (CEP) وتسمح لهم فرصة الالتحاق بالسنة الثانية من التعليم العام .

FOR AUTHOR USE ONLY

*مرحلة التعليم المتوسط – التكميلي : مدتها 4 سنوات وتتم في اكماليات التعليم العام (CEG) وتضم :

_ السنة الأولى من التعليم المتوسط _ السنة الثانية من التعليم المتوسط _ السنة الثالثة من التعليم المتوسط .

_ السنة الرابعة من التعليم المتوسط .

يتوج التعليم المتوسط بشهادة التعليم العام (BEG) والتي صارت تعرف بشهادة التعليم المتوسط BEM، كما يلتحق تلاميذ هذه السنة من التعليم المتوسط الناجحون في هذه المرحلة إلى السنة الأولى من التعليم الثانوي و هناك إكماليات التعليم الفلاحي التي يزاول التلاميذ فيها دروسهم وتعرف باسم (CEA) و مدة الدراسة

---

1) مصطفى زايد ، مرجع سابق ، ص ، ص 183 _ 184.

فيها ثلاث سنوات إلى جانب التعليم التقني الذي يكون في اكماليات التعليم التقني (CET) و ينتهي باجتياز شهادة الكفاءة المهنية (CAP) .

* مرحلة التعليم الثانوي : ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات **(1)** .

الفترة الثانية فتبدأ من سنة 1976 : بصدور الأمر رقم 76 _ 35 المؤرخ في 16 أفريل سنة 1976 المتضمن- تنظيم التربية والتكوين في الجزائر الذي أدخل إصلاحات عميقة وجذرية على نظام التعليم في الاتجاه الذي يكون فيه أكثر تماشيا مع التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وقد كرس الأمر السابق الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي و مجانيته وتأمينه لمدة تسع سنوات ، لذا فبعد إصلاح عام 1976 اتخذت إستاتيكية التعليم في الجزائر شكلا آخر فلقد أصبح كالتالي : التعليم التحضيري ، التعليم الأساسي، التعليم الثانوي والتعليم العالي و أوجه الاختلاف عن التنظيم السابق هو أن التعليم التحضيري تعليم اختياري غير ملزم وليس إجباريا ، كما اختفت مرحلة التعليم المتوسط و اختصرت من أربع سنوات إلى ثلاث سنوات لتندمج فيما بعد مع المرحلة الابتدائية وأصبح يطلق عليهما اسم التعليم الأساسي الذي تمثله المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات، ولقد ابتدأ العمل بهذا النظام من العام الدراسي 1980 . 1981 مع إلغاء مسابقة الدخول إلى السنة الأولى متوسط التي كانت تجرى للتلاميذ في نهاية المرحلة الابتدائية ، إضافة إلى المرسوم الرئاسي الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 33 المؤرخ في 23 /4/ 1976 و الذي صرح بأن الطفل يعتبر فرصة ذهبية لتوجيه قواه ، فأصدر وأنشئ التعليم التحضيري وأرسى الاختيارات والتوجهات الأساسية للتربية الوطنية ، وقد تضمن الأمر السابق : **أهدافا وطنية** : و تتمثل في تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة وإكسابهم المعارف العامة العلمية و التكنولوجية التي تمكنهم من الاستجابة للتطلعات الشعبية التواقة إلى العدالة والتقدم وحق المواطن الجزائري في التربية والتكوين .

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) بوفلجة غياث : **التربية والتكوين في الجزائر**، ط1 ، دار الغرب ، وهران ، 2002 ، ص ص 39، 40 .

أهدافا دولية : تتجسد في منح التربية التي تساعد على التفاهم والتعاون بين الشعوب وصيانة السلام في العالم على أساس احترام سيادة الأمم وتلقين مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين والشعوب وإعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة والتمييز ، وتنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، وقد شرع في تطبيق أحكام هذا الأمر ابتداء من السنة الدراسية 1980 – 1981 **(1)** .

التعليم الثانوي:

سنحاول الآن إعطاء نظرة تفصيلية عن مرحلة التعليم الثانوي باعتبارها أهم مرحلة ركزت عليها هذه الدراسة في الجانب الميداني ، إذ تعد المرحلة الثالثة في بنية التعليم العام وتتميز بجملة من الخصائص الهامة التي تتطلب من القائمين على النظام التعليمي ترجمتها إلى برامج علمية وتربوية، تحقق الطموحات من جهة وتستوعب التجديدات العالمية الناجحة وتتفاعل معها من جهة أخرى ، كما يعد التعليم الثانوي مرحلة مهمة و حاسمة للمتعلمين في التعليم العام، حيث يفترض في هذا التعليم أن يعد الطلاب إعدادًا شاملا متكاملا مزودًا بالمعلومات الأساسية والمهارات والاتجاهات التي تنمي شخصيتهم من جوانبها المعرفية والنفسية والاجتماعية والعقلية والبدنية، وينظر لهذا التعليم باعتباره قاعدًة للدراسة في الجامعة، وتأهيلا واستثمارًا في رأس المال البشري للتوفيق بين مخرجات التعليم المدرسي و سوق العمل تحقيقا للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

FOR AUTHOR USE ONLY

لقد أصبحت مقتضيات العصر ترتبط بشكل كبير بمجموعة المهارات التي يتطلبها العمل الذي يعد له المتعلم، وذلك في إطار من المرونة التي تسمح له بالتكيف مع متغيرات سوق العمل، وضمن هذا السياق تحرص الأنظمة التربوية على تخريج طلاب أكفاء، مزودين بالمعارف العلمية والمهارات الفنية التي تؤهلهم لحل مشكلاتهم ومشكلات مجتمعهم بطرق إبداعية، بتعديل وتحسين مدخلاتها و عملياتها التعليمية ، ولعل تعديل الخطط الدراسية والهياكل التنظيمية يقع في هذا السياق وهذه صفة إيجابية تتمتع بها النظم الديناميكية التي

---

1) لمزيد من التفصيل أنظر الموقع الالكتروني بتاريخ زيارة في10 /2009/12 على الساعة 15.30 .

http://www.meducation.edu.dz/menarab/sys_educ/structure%5cens_fond.htm #organ

تحرص على التطور الإيجابي المتوازن و يأتي هذا النموذج الخاص بالتعليم الثانوي الجديد ليمّثل رافدا أساسيا للتنمية في هذا الوطن المعطاء **(1)** .

هذا بصفة عامة، أما عن واقع التعليم الثانوي في الجزائر فهو يمثل المرحلة التعليمية التي تلي مباشرة مرحلة التعليم الأساسي سابقا أو المتوسط حاليا ، ويستقبل حوالي 50 % من تلاميذ المرحلة السابقة على أساس استعداداتهم وقدراتهم لمواصلة الدراسة الثانوية من جهة وطاقات الاستقبال المتوفرة في مؤسسات التعليم الثانوي من جهة أخرى ، تدوم مرحلة التعليم الثانوي ثلاث سنوات طبقا للأمر 76 المؤرخ في 16أفريل1976 ومن مهامه :

– مواصلة المهمة التربوية و التعليمية العامة المسندة للتعليم المتوسط

– دعم المعارف المكتسبة – التحضير لمواصلة التعليم العالي– التخصص التدريجي في مختلف الميادين

– التحضير للالتحاق بالحياة العملية .

أهداف التعليم الثانوي : - إكساب التلاميذ المعارف الضرورية لمتابعة الدراسات العليا.

– تنمية قدرات التحليل و التعميم و التكيف مع مختلف الوضعيات.

– تنمية روح البحث .

– تنمية القدرة على التقييم الذاتي.

FOR AUTHOR USE ONLY

تنظيم مرحلة التعليم الثانوي :

تشمل مرحلة التعليم الثانوي نوعين من التعليم : التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي التقني، إذ تنظم السنة الأولى من التعليم الثانوي بنوعيه في شكل جذوع مشتركة ثلاث هي: * الجذع المشترك آداب : يرتكز على اللغات والمواد الاجتماعية .

---

1) لمزيد من المعلومات أنظر الموقع التالي بتاريخ زيارة 2009/12/15 على الساعة 16،30 :

http://www.hs.gov.sa/~hsgovs/index.php?Show=News&id

*الجذع المشترك علوم : يرتكز على العلوم الطبيعية والعلوم الفيزيائية والرياضيات .

*الجذع المشترك تكنولوجيا : يرتكز على الرياضيات، والعلوم الفيزيائية والرسم التقني و التكنولوجيا .

تنبثق عن الجذوع المشتركة السابقة 15شعبة تعليمية – أنظر المخطط التوضيحي للمراحل التعليمية في الجزائر رقم **(4) بالملاحق** – .

– تتميز كل شعبة بمواد أساسية تتراوح من 2 إلى 5 مواد تعطي للشعبة طابعها التخصصي من حيث حجمها الساعي ومعاملاتها ، ويتفرع التعليم الثانوي ابتداء من السنة الثانية والثالثة منه إلى :

* **تعليم ثانوي عام :** يحتوي على خمسة شعب هي : – شعبة العلوم الدقيقة – شعبة علوم الطبيعة و الحياة – شعبة الآداب والعلوم الإنسانية – شعبة الآداب و اللغات الأجنبية – شعبة الآداب والعلوم الشرعية.

تتوج الدراسة في هذه الشعب بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي – عام – .

* **تعليم ثانوي تقني :** يحتوي على الشعب التالية : – الإلكترونيك – الأشغال العمومية والبناء – الكيمياء – تقنيات المحاسبة – الكهرو تقني - الصناعة الميكانيكية ، و تتوج الدراسة في هذه الشعب بشهادة بكالوريا التقني ، ويشترك كل من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي التقني في الشعب التكنولوجية التالية: - الهندسة الميكانيكية - الهندسة الكهربائية – الهندسة المدنية – تسيير و اقتصاد ، و تتوج الدراسة في هذه الشعب بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي– التكنولوجي – **(1)** .

يمنح التعليم الثانوي في مؤسسات التعليم الثانوي التالية : – ثانويات التعليم العام - ثانويات التعليم التقني – متاقن– الثانويات المتشعبة ، تعليم عام وتعليم تقني ، من حيث نظام الدراسة تنقسم إلى ثلاثة أنواع :

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) لمزيد من التفصيل أنظر الموقع الالكتروني ومع توظيف بعض الإضافات من قبل الطالب بتاريخ زيارة 2009/12/9 على الساعة 9.10 صباحا :

http://www.uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag20/www/MG-020.htm

مؤسسات ذات نظام داخلي ومؤسسات ذات نظام نصف داخلي وأيضا مؤسسات ذات نظام خارجي .

تم تطبيق منهاج جديد في التعليم وهو نظام المقاربة بالكفاءات بدأ العمل به ابتداء من السنة الدراسية 2004/2003 م وستكون كل المؤسسات قد أنهت مجمل التغييرات مع بداية السنة الدراسية 2009/2008 م وهو نظام مستورد من كندا له إيجابيات كثيرة ، لكن هذا لا ينفي وجود سلبيات منها ما يتعلق بالخصوصيات الاجتماعية و الثقافية لمجتمعنا و منها ما يتعلق بالأسلوب الذي سيطبق به هذا النظام خصوصا على المستوى الإقليمي المتميز بخصائص متنوعة على المستوى الاقتصادي ، الاجتماعي و حتى الثقافي و هذا ما يخلق بعض المشاكل مثل ما حدث من مظاهرات طلابية للأقسام النهائية، 20 جانفي، 2007 ، مطالبين بتخفيف الحجم الساعي للمواد المدرسة .

يمكن القول أن دور نظام التربية و التعليم المدرسي هو تزويد باقي الأنظمة الموجودة في المجتمع بالموارد البشرية المتعلمة و المطورة لمهاراتها ، كما أن هذه النظم تمده بمقومات وجوده ووظيفته، من حيث التنظيم أو المتطلبات الاقتصادية ومن أبرز النظم ذات العلاقة الوطيدة بالنظام التربوي و التعليمي ، النظام الاقتصادي ، من حيث توفير الكفاءات البشرية كميا و نوعيا لتشغل الوظائف المختلفة في سوق العمل ، وتوفير متطلباتها الفنية والتكنولوجية لمساعدتها على أداء وظيفتها بكفاءة عالية .

FOR AUTHOR USE ONLY

5- أهداف النظام التربوي و التعليمي الجزائري:

الأهداف التربوية هي تلك الأهداف الواسعة في النظام التربوي العام والتي تحددها التربية أصلا والمستمدة من طبيعة المجتمع بكل ما فيه من قيم دينية واجتماعية وخلقية وسياسية أما الأهداف التعليمية فهي التحديد السلوكي الإجرائي للأهداف التربوية وهي بالتالي تدل على أنماط الأداء السلوكي النوعي الذي يكتسبه المتعلم وطرقه المختلفة، فهي إذا تصف بشكل دقيق ما سوف يقوم به المتعلم بعد انتهاء عملية التدريس **(1)** ، ولكي نتحصل

---

1) عبد الحافظ سلامة : **الوسائل التعليمية والمنهج**، ط1 ، الدار الفكر، عمان، 2000 ، ص307 .

على هذه الأهداف لابد لنا من الأخذ من مصادر معينة و مصادر اشتقاق الأهداف هي :

* المجتمع وفلسفته التربوية وحاجته وتراثه.

* المتعلمون وخصائصهم ودوافعهم وكذا حاجاتهم النفسية وطرق تفكيرهم.

* المعرفة وأشكالها ومتطلباتها وما يواجه المجتمع من مشكلات نتيجة التطور العلمي.

* طبيعة المادة الدراسية ، إضافة إلى وجهات نظر الخبراء والمختصين العاملين في قطاع التربية والتعليم .

*** التعريب:**

أرادت الحكومة الجزائرية منذ حصولها على حريتها أن تقطع صلتها بالحقبة الاستعمارية، فقامت كأول إجراء لتحقيق الأهداف التعليمية المسطرة بحذف اللغة الفرنسية من التعاملات داخل التراب الجزائري فبدأت بتعريب كل المواد الدراسية من الابتدائي إلى الثانوي ، أما اللغة الفرنسية فقد وضعت موضع اللغة الأجنبية التي لا بد من تعلمها لأنها وسيلة تخاطب لا أكثر حسب قول الدكتور عبد القادر جغلول **(1)** .

إن سياسة التعريب التي أرادتها الجزائر هي عمل ثقافي متخصص مرهون بقرار ثوري وتخطيط وإنجاز علمي متقدم ومتعلق بإرادة سلطوية ترفع و تسند و ترعى هذه السياسة التي تتلازم و سياسات أخرى تنخرط ضمن إستراتيجية التنمية الشاملة التي هي عبارة عن حركة ديناميكية واعية تمس كل القطاعات المختلفة الاقتصادية و الاجتماعية، دون استثناء فهي في الأساس قرار سياسي، إلا أنه لابد من ذكر أن اللغة الوطنية لم تدخل المجال الإداري إلا بعد سنة 1964 ، أما على مستوى وزارة التربية الوطنية فقد بادرت بتنصيب المدرسة الأساسية في الثمانينات كما أن كل المناشير الوزارية التي توصي باستعمال اللغة العربية في المجال الإداري صدرت كلها في الثمانينات ، إذ بموجبها جاء أن التعليم يجب أن يكون باللغة العربية في جميع المواد التعليمية إضافة إلى جميع مستويات التعليم و التكوين وهذا مدون في دستور نوفمبر 1996 و قانون استعمال

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) عبد القادر جغلول : **تاريخ الجزائر الحديث، ط3** ، دار الحداثة وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1983 ، ص 236 .

اللغة العربية سنة 1991 وقانون تعميم استعمال اللغة العربية في سنة 1998 والمنشور الوزاري رقم103 /85 المؤرخ في 1985/11/24 ، المنشور الوزاري رقم049 / و.ت.و/ الديوان والمنشور الوزاري رقم 105 /ع ت م/ا ع ت / 1989 **(1)** ، إنه انتصار أخر تحققه الجزائر في مسارها من أجل بناء صرحها الثقافي .

*** الجزأرة:**

الهدف الثاني في المنظومة التعليمية الجزائرية هدف ينادي ويقول أن مجتمع بلا جذور هو مجتمع بلا آفاق، فالحاضر يبدأ من الماضي ليمتد إلى المستقبل، والوطن هوية تتجذر في الذاكرة التاريخية و الآمال المعاصرة على حد سواء ، فلابد من تواصل الأجيال وتكامل المراحل، فلقد أكد الكثير من المهتمين أن مجتمع بلا ثقافة تاريخية كافية، مجتمع مضطرب في تحديد مرجعيته الوطنية، يعاني من الغموض والخلل والاغتراب ، وقد تعطى له صورة على أنه مجتمع يتحرك في فراغ لأنه بلا أصول وثوابت ، وعليه كان لا بد من تحسين تعليم أبناءه و تعريفهم ببلادهم وتاريخهم وحضارتهم وهذا ما اصطلح عليه بالجزأرة : وهي تعني جعل كل مضمون دراسي جزائري مائه بالمائة وهي تلزم بذلك الإلغاء التدريجي للتعاون خاصة مع الأجانب المساعدين و إزالة الآثار الدخيلة الوافدة من ثقافات لا صلة لها بالجزائر والعروبة والإسلام **(2)**، فلقد أرادت الجزائر من هذا الهدف أن تبعث الشخصية الجزائرية الأصلية نقية خالصة من الشوائب التي علقت بها قبل 1962 و من واقع جزائري محض .

FOR AUTHOR USE ONLY

*** ديمقراطية التعليم :**

ثالث هدف من الأهداف التعليمية التي سطرتها الحكومة والشعب الجزائري، فهي ديمقراطية التعليم والعدالة الاجتماعية فيه لما لها من أهمية قصوى في حياة الفرد والمجتمع ، كما أنه يجب أن تشمل ديمقراطية التعليم

---

1) عبد الرحمن بن سالم، **المرجع في التشريع المدرسي**، ط3 ، المكتبة الوطنية ودار الهدى، الجزائر ، 2000 ، ص199

2) إبراهيم رماني : **مرايا وشظايا، مقالات في الفكر والسياسة والأدب**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر ، 2002 ، ص ص9 ، 10

جميع الخدمات الاجتماعية – التعليمية – والوظيفية التي تقدمها الحكومة الديمقراطية لجميع أفراد المجتمع .

إن ديمقراطية التعليم والعدالة الاجتماعية تتحدد بمعنى أولي في ضرورة فتح أبواب التعليم بمختلف مراحله أمام الفئات الشعبية ، وبوجه خاص أمام الفئات الكادحة والمحرومة منه بحكم وضعها الطبقي المتميز ، كما أنها لا تنحصر فقط في تعميم التعليم في أوسع نطاق ، إذ أن الغاية الأسمى هي تمكين أبناء الطبقات الكادحة من الوصول إلى المدرسة والجامعة والقضاء على الأمية **(1)** .

الخلاصة :

إن المرحلة الأولى من عمر الجزائر المستقلة تميزت بجملة من التطورات التي مست كل القطاعات دون استثناء ، فلقد رفع قطاع التربية و التعليم على وجه الخصوص التحدي لكسب رهان ضمان مقعد و مدرس لكل طفل جزائري وصل سن التمدرس، وجعل المدارس قريبة ومنتشرة عبر كامل القطر الجزائري ، خصوصا على المستوى الإقليمي و المحلي رغم المشاكل التي واجهت القائمين على القطاع منذ الأيام الأولى من الاستقلال كنقص المعلمين وضعف تكوينهم وقلة الاعتمادات المالية التي يحتاجها القطاع و في بعض الأحيان عدم التنسيق بين المستوى المركزي و الإقليمي عند وضع المخططات التربوية و التعليمية خصوصا على المستوى البنية التحتية .

FOR AUTHOR USE ONLY

لقد امتدت رحلة إرساء الهوية الجزائرية في نظام التربية و التعليم حتى عام 1976 وهو العام الذي تميز بصدور أمرية 16 أفريل ، ثم جاء ت المرحلة التي تلت صدور الأمرية إلى يومنا الحالي وهذه الفترة الطويلة شهدت عدة تغيرات وأحداث لم يكن تأثيرها على قطاع التعليم المدرسي وحده بل مست جميع القطاعات المكونة

---

1) علي السيد الشخيبي : **علم اجتماع التربية المعاصر**، ط1 ، دار الفكر العربي، مصر، 2002. ، ص ص241 ، 242 .

للمجتمع الجزائري، فبعد تطبيق قرارات أمرية 1976 صار القطاع أكثر جزأرة و تعريبا، وصار معبرا عن الهوية الجزائرية بكل أبعادها، و وفر التعليم للجميع، إلا أن ذلك لم يخلو من مشاكل وثغرات جاءت نتيجة ما خلفه الاستعمار الفرنسي ، أثرت على مردود وكفاءة منتوج نظام التعليم المدرسي مما استلزم في كل مرة وضع حلول ترقيعية ، إلى أن جاءت مع مطلع القرن الحالي وثيقة أخرى عرفت باسم مشروع إصلاح المنظومة التربوية، اعتمد في وضعها هدف هو جعل منظومة التربية و التعليم أكثر حداثة وفعالة ، وجعلها نسقا يؤدي وظيفته داخل المجتمع على أكمل وجه ، حيث فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع بفتح مدارس و معاهد خاصة معتمدة من طرف الدولة و تظم تخصصات دراسية أكثر ارتباطا بالوظائف في سوق العمل و تقوم بعض هذه المؤسسات الخاصة بإجراء شراكة مع مؤسسات أجنبية في إطار العولمة الثقافية ، و يبقى العمل كله موجها للتلميذ الذي بيده بناء مستقبل جزائر الغد .

FOR AUTHOR USE ONLY

الفصل الرابـع ، واقع التعليم المدرسي و التنمية الإقليمية من خلال المعطيات الميدانية .

تمهيد .

أولا– دور التعليم في التنمية الإقليمية .

1 _ دور التعليم في التنمية الاقتصادية الإقليمية .

2– علاقة التعليم بالعمالة على المستوي الإقليمي .

3_ العمالة الإقليمية وبنا التدريب .

4 _ تأثير بنا التعليم .

ثانيا ، واقع التعليم المدرسي و التنمية الإقليمية بولاية قالمة .

1– الوضعية الحالية .

2–أهم المشاكل التي يمر بها قطاع التربية بإقليم ولاية قالمة .

3–التوافق بين مستوى التعليم المدرسي و طبيعة التخصصات المهنية .

الموجودة في سوق العمل بإقليم ولاية قالمة .

4– التنوع في مستويات التعليم المدرسي و مدى زيادته للإنتاجية في سوق العمل .

5–التوافق بين مستوى التعليم المدرسي و سوق العمل و مدى تحقيقه للتنمية الإقليمية .

الخلاصة .

FOR AUTHOR USE ONLY

تمهيد :

ينظر للعلم على أنه وحدة متكاملة ، فما تم عرضه في الفصول السابقة يبقى في حاجة إلى البرهان العلمي ، وهذا ما نريد توضيحه في هذا الجزء من الدراسة ، حيث سيتم وضع البيانات الميدانية في محك التمحيص ، فنعمد إلى تحليلها وتفسيرها .

لقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ، سيختص الأول بإعطاء لمحة نظرية حول التعليم و دوره في التنمية الإقليمية ، حيث نحاول أن نسقط ذلك على ميدان الدراسة من خلال إبراز واقع التعليم بإقليم بلدية قالمة من خلال ما سيتناوله المبحث الثاني الذي سيتعرض إضافة لما سبق ذكره لمحاولة تحليل و تفسير البيانات الخاصة بالفرضية الأولى من الدراسة المتعلقة بمسألة التوافق بين مستوى التعليم المدرسي و طبيعة التخصصات الموجودة في سوق العمل و الفرضية الثانية من الدراسة المتعلقة بمسألة التنوع في المستويات الدراسية و مدى زيادتها للإنتاجية في سوق العمل و أخيرا الفرضية الثالثة التي تتناول التوافق بين مستوى التعليم المدرسي و سوق العمل ومدى تحقيقه للتنمية الإقليمية .

FOR AUTHOR USE ONLY

أولا– دور التعليم في التنمية الإقليمية :

يعتبر التعليم من أهم عناصر التنمية الإقليمية ، ذلك أن آثاره في التنمية تمتد للفرد و المجتمع و الأقاليم التي هي عبارة عن مساحات مفتوحة تتميز بانتقال السكان فيها كما تنتقل الأفكار و الموارد المادية مما لا يمكن التحكم فيه و لهذا كان للتعليم حتما آثار على مستوى الإقليم عن طريق مؤسسات اجتماعية و اقتصادية خاصة كالمدارس و بالمقابل تؤثر البيئة في مؤسسات التعليم ووظائفها المختلفة **(1)** و يمكن توضيح أحد أوجه الترابط بين البيئة و المؤسسات التعليمية من خلال إبراز دور التعليم في التنمية الاقتصادية الإقليمية مع بيان طبيعة علاقته بالعمالة على هذا المستوى ، إلى جانب هذا لا يمكن التغاضي عن الأدوار الأخرى للتعليم ، التي تكون ذات طابع اجتماعي و ثقافي و هي ليست موقع اهتمام هذه الدراسة رغم أنها ستكون حاضرة في بعض جوانبها و يرجع هذا

---

1) نبيل السمالوطي : **علم اجتماع التنمية** ، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث ، دار النهضة العربية، بيروت ، د س ، ص 298 .

إلى طبيعة بناء المجتمع الذي يتميز بتداخل الأدوار و الوظائف ، إضافة إلى أنه هناك انسيابية في الأخذ و العطاء و ردود أفعال متبادلة بين الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية في مجالات التنمية ، بل أنه يجب أن تلتزم برامج التنمية في المجتمع بإحداث توازن فيما بينها بكفاءة و فاعلية .

1_ دور التعليم في التنمية الاقتصادية الإقليمية :

يتمثل دور التعليم في الاقتصاد الإقليمي في جانبين :

_ توفير الكفاءات في مختلف المستويات المهنية ، بما في ذلك الذين ربما يلتحقون بسوق العمل الإقليمية أو لا يلتحقون ، الأمر الذي يغير من بنية كفاءات اليد العاملة المعروضة ، التي قد تجد أو لا تجد الطلب في سوق العمل مما قد يؤثر في هجرة السكان على المستوى الإقليمي و حتى الوطني وفي أجهزة الموائمة **(1)** .

_ يقوم التعليم بإنتاج المعرفة اللازمة التي تساعد في تطوير الاقتصاد ، إضافة إلى خلق وظائف للمعلمين و بالتالي مضاعفة الدخل ، كما يؤثر في حركة الموارد البشرية .

مما سبق يتضح أنه من بين أهداف التعليم هو إعداد الأفراد لأعمال تتفق مع معرفتهم و مهاراتهم وبالتالي تمكنهم من تحقيق دخل لتقدمهم و تحسين مستوى معيشتهم .

FOR AUTHOR USE ONLY

2- علاقة التعليم بالعمالة على المستوي الإقليمي :

قبل الخوض في هذا العنصر يجب التذكير بأن التعريفات الموجهة للإقليم لا يمكن تحديدها عن طريق التحليل إذ قد تؤدي إلي عقد مقارنات خاطئة خاصة على المستوى الدولي، لكن هذا لا يهم في هذه الدراسة التي حدد فيها الإقليم على المستوى ولاية قالمة كوحدة جغرافية كلية ، و قد اختير إقليم بلدية قالمة كعينة لهذه الدراسة حيث يتميز هذا الإقليم بالنشاط الزراعي و توسع مجاله الحضري مؤخرا بسبب زيادة الكثافة السكانية ، يمكن أن نذكر أن في الاقتصاد الإقليمي هناك معيارين و صفيين بالمعنى الديناميكي للكلمة هما فرص العمل و الكفاءات المتوفرة .

---

1) مكتب التربية العربي لدول الخليج : **التربية و التنمية الإقليمية**، مكتب التربية العربي لدول الخليج ،1984 ، ص 23 .

أ_ فرص العمل :

تتمثل فرص العمل في الوظائف المتوفرة في الأسواق الإقليمية و الواقع أن النشاط الإقليمي القائم هو نتيجة أوضاع و ظروف تاريخية أساسها جغرافية المنطقة و مبادرة السكان و حراكهم الاجتماعي و عند ملاحظة توزيع الوظائف نجد أن بعض مجالات المناطق الحضرية أضحت فيها الوظائف الإدارية والسياسية سبب الوجود الرئيسي بسبب أهميتها على المستوى التنظيمي و توفير الخدمات الاجتماعية والتي أفسحت المجال لنمو قطاع الخدمات و بعض المناطق تتميز بنشاط صناعي متنوع ملائم إجمالا للقطاع الثالث ويختلف الأمر في المناطق الريفية أو قليلة الكثافة السكانية التي تتميز عموما بانتشار النشاطات الزراعية في الغالب .

ب- احتياطي الكفاءات:

يوجد في كل إقليم كفاءات احتياطية تراكمت عبر تطورها التاريخي والاجتماعي و يتوقف حجم هذا الاحتياطي على تطور قدرات التكوين المتاحة وعلى الطلب الإقليمي وكذلك على درجة الهجرة بين الأقاليم وتؤثر التقاليد الثقافية والبني الاجتماعية المهنية للسكان وبيئتهم (الريفية أو الحضرية) في بنية الكفاءات وفي مستواها **(1)** .

إن بنى التعليم الذي يلي مرحلة الإلزام وخاصة كمية التعليم المهني (التي تحدد لسد حاجات سوق العمل في إقليم معين) هي عوامل حاسمة في تكوين مخزون الكفاءات هذا .

FOR AUTHOR USE ONLY

3 _ العمالة الإقليمية وبنى التدريب :

إذا جمعنا مخزون الكفاءات وتدفقها إلى فرص العمل يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية للأوضاع الإقليمية ليست بالضرورة ثابتة أو عامة بل نسبية تبعا لمتغيرات عديدة ، كالكثافة السكانية أو المسافة (أي التشكيلات الجغرافية ومرافق المواصلات) أو البعد الاجتماعي وهذه الأوضاع هي **(2)** :

- وضع الافتقار إلى الكفاءات بالنظر إلى فرص العمل .

---

1) A . danieli **, Vocational studies in friuli- venizia giulia ,** OECD , 1977, mimeographed document

2) مكتب التربية العربي لدول الخليج : **التربية و التنمية الإقليمية ، مرجع سابق ، ص 26 .**

– وضع يكون فيه مثقفو المجتمع السكاني غير قادرين على إيجاد وظائف تتفق و طموحهم .

– وضع يكون فيه عدم توفر فرص العمل وفق المستوى التعليمي أو المؤهلات و هذا ما ستركز عليه هذه الدراسة بالشرح و التحليل من خلال المباحث اللاحقة.

4 _ تأثير بنا التعليم :

تعد بنا التعليم أمر هام من وجهة نظر تأثيرها في موقع الأنشطة الاقتصادية بصرف النظر عما لها من دور اجتماعي و ثقافي ، ففي دراسة نرويجية بينت لجنة ملكية في شهر ماي 1976 أن التعليم الإضافي يزيد من الموارد السياسية للأفراد، إضافة إلى أن له تأثير سلبي بالنظر إلى ميل أكبر إلى الهجرة لدى المثقفين وأستنتج من ذلك بالتالي أن الوظائف الجديدة ينبغي أن يبررها كون شبكة المدارس الجيدة خاصة المتوسطات والثانويات هي من الضروريات في الأقاليم لكي تكون ذات إغراء مادام المسئولون التنفيذيون يطلبون تسهيلات تدريبية تعليمية من هذا النوع لأبنائهم وهذا ما دفع كاتب دراسة عن منطقة بافاريا إلى الاستنتاج بأن ارتفاع عدد المدارس وتطور البنية الاقتصادية ينبغي أن يكونا متوازيين **(1)** ، إلى جانب هذا نجد أن كندا تصرف حوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم منذ تبني الفقرة 23 من الدستور، 1982، إذ أن التعليم الابتدائي، الثانوي، وما بعد الثانوي في كندا هو مسؤولية إقليمية ويوجد العديد من الاختلافات بين المقاطعات الكندية ، حيث تدعم الأقسام الاتحادية بعض الحقول التربوية في مختلف المستويات **(2)** .

FOR AUTHOR USE ONLY

إن مقارنة هذه المعايير المختلفة يجب أن تؤدي إلى مرونة كبرى في شبكات التعليم المدرسي كي تتكيف مع ديناميكية التنمية الإقليمية .

---

1) R : Ritter, **problems** , **methodes and results of regional educational research and educational planing in Bavaria** ,OECD, 1977(mimeograph) .

2) التفصيل على الموقع التالي : بتاريخ زيارة 2010/05/01 على الساعة 15.00

http://www.almarefh.org/news.php?action=show&id=408 .

ثانيا ، واقع التعليم المدرسي و التنمية الإقليمية بولاية قالمة :

1- الوضعية الحالية :

لقد مر التعليم المدرسي بولاية قالمة بإصلاحات في جميع المجلات ، حيث أعيد النظر في المناهج التربوية إضافة إلى التخفيف من كثافتها بالتوازي مع التوقيت ، كذلك أعيد النظر في طريقة التدريس التي أصبحت ذات بعد تشاركي بين الأستاذ الموجه و التلميذ المعد للدرس ، كما مس الإصلاح تكوين الأساتذة و المعلمين في جميع المستويات الدراسية، أما عن النتائج الدراسية فهي تعرف تغيرات من سنة لأخرى وفق عوامل عديدة ، لكن ما يلاحظ هو عدم تكيف الأساتذة مع بعض الإصلاحات مثل المقاربة بالكفاءات ، أما ما يخص التلميذ فقد أصبح بعد الإصلاح العنصر الأساسي في العملية التعليمية حيث بدا أكثر تفاعلا مع محتوى الدرس الذي أصبح أكثر ارتباطا بالواقع و البيئة **(1)** .

2- أهم المشاكل التي يمر بها قطاع التربية بإقليم ولاية قالمة :

يعتبر تكوين المعلم المشكل الأساسي في القطاع ، إذ أصبح يطرح إشكالا على مستوى مكان التكوين (لم تبقى المعاهد المتخصصة) ، أما فيما يخص التلميذ فان الناحية الاجتماعية وما تفرزه من تفاوت طبقي أدت إلى ظهور سلوكيات مختلفة تميز المظهر العام للواقع التربوي بالإقليم ، أما الهياكل التربوية فلم تجرى عليها تجديدات خصوصا على المستوي المحلي ، إذ يلاحظ أن المدارس الابتدائية ما زالت تابعة في التسيير المالي للبلديات وهذا ما يعيق العملية التنموية في المدرسة نتيجة لتعدد المهام المسندة للبلدية ، فيما يخص الناحية الحضرية فإنها تشهد تطورا في عدد المؤسسات التربوية ، أما عن عدد التلاميذ في الأقسام فمازال يطرح إشكالا خصوصا على المستوي المحلي 32 تلميذ في القسم ، (أي مازال هناك اكتظاظ) ، إذ يلاحظ تزايد في عدد التلاميذ من سنة لأخرى انظر **الجدول رقم: 30** يبين وضعية تعداد التلاميذ الحالية والمتوقعة بإقليم ولاية قالمة إلى جانب عدد المؤسسات التعليمية ، كما لا يفوتنا ذكر الاضطرابات التي خلفتها الإضرابات هذه السنة – 2010 ، إذ أدت إلى توقفات و انقطاع في العملية

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) المعلومات السابقة مقتبسة عن بيانات المقابلة .

التعليمية مما يعيق إنهاء البرامج الدراسية في أوقاتها المحددة ، إلى جانب تأخر ظهور نتائج الامتحانات و المسابقات، و هذا كله بسبب الوضعية الاجتماعية و المادية للمعلمين .

3- تقييم عام لواقع التعليم المدرسي بإقليم ولاية قالمة :

أصبح التعليم المدرسي بولاية قالمة حاليا يشهد تغيرات في جميع المراحل الدراسية ، حيث أن الهياكل أصبحت بصفة عامة متوفرة على مستوى كل بلدية (79متوسطة ، 264ابتدائية و 32 ثانوية) .

_ مواصلة تكوين الأساتذة و المؤطرين .

_ البدء في تدعيم المؤسسات التعليمية بالوسائل البيداغوجية الحديثة كالإعلام الآلي ، حيث شمل جميع الأطوار الدراسية .

_ لا توجد استقلالية على مستوى الإقليم (هناك المركزية في اتخاذ القرارات) من حيث طرق التدريس و البرامج الدراسية الموحدة أو من حيث تكوين الأساتذة ويبقى فقط الدور للمفتشين من خلال القيام ببعض الاجتهادات الشخصية**(1)**.

_ نتائج البكالوريا 65 في المائة أي في المتوسط .

- نظام الدوامين إذ من بين 267 مدرسة هناك 60 مدرسة تعمل بنظام الدوامين .

_ عدم وجود أرضية لاحتواء المشاريع المدرسية الجديدة لتخفيف الضغط على المدارس الموجودة

_ النظام الداخلي في المدارس خصوصا الريفية يشهد بعض الصعوبات ، إذ أن الأولياء يفضلون المدارس القريبة من مكان إقامتهم و بالتالي رجوع أبنائهم يوميا للمنازل (لتكثف الرقابة عليهم أو للاعتماد عليهم في أشغال أخرى .

_ مشكل الإطارات الكفء لا تغطي الاحتياجات المتعددة نظرا لكثرة المؤسسات التربوية و توزيعها على مستوى الإقليم.

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) المعلومات السابقة مقتبسة عن بيانات المقابلة .

4-التوافق بين مستوى التعليم المدرسي و طبيعة التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل:

يعتبر التوافق المهني من الأمور الأساسية التي تؤدي إلى تحقيق التوازن الذاتي والاجتماعي للفرد ، باعتبار أن المهنة هي الهدف الذي يسعى إليه الفرد لكي يحقق نوعا من الاستقلال الذاتي ، ولذلك ينظر إلى التوافق المهني بأنه العملية الديناميكية المثمرة التي يقوم بها الفرد لتحقيق التلاؤم بينه وبين البيئة المهنية المادية والاجتماعية ، ويتفق هذا مع المعنى المستخدم في هذه الدراسة ، أي التوافق بين المستوى التعليمي الذي يتلقاه خريج الثانوية والمهنة التي يمارسها أو بعبارة أخرى ، مدى الانسجام والتلاؤم بين التعليم والعمل الممارس في الواقع ، وقبل البدء في تحليل هذه العلاقة وجب التعرف على كيفية حصول العامل على منصب عمله في سوق العمل فهذا من شأنه توضيح عدة نقاط منها الخلفية الثقافية و المهنية للعامل و عليه فإن الجدول اللاحق سوف يكشف لنا بعض الحقائق المتصلة بهذه المسألة .

FOR AUTHOR USE ONLY

الجدول رقم 09 يوضح مدى تحصل أفراد العينة على منصب العمل بفضل المستوى الدراسي :

المؤسسة / الفئات	القطـــــاع الإداري				القطـــاع الإنتاجـــي				قـطـاع الخدمـــات			
	ت	%			ت	%			ت	%		
نعم	08	%66.66			13	%92.85			28	%87.50		
لا	04	%33.33	طبيعة الأسباب المساعدة في الحصول على العمل .		01	%07.14	طبيعة الأسباب المساعدة في الحصول على العمل .		04	%12.50	طبيعة الأسباب المساعدة في الحصول على العمل .	
			شخصية	01			شخصية	01			شخصية	01
			معرفية	01			معرفية	00			معرفية	03
			مادية	00			مادية	00			مادية	00
			دون إجابة	02			دون إجابة	00			دون إجابة	00
			المجموع	04			المجموع	01			المجموع	04
		%100		%25		%100		%100		%100		%25
				%25				00				%75
				%50				00				%00
				%00				00				%00
				%100				%100				%100
المجموع	12	%100			14	%100			32	%100		

المصدر : هذه الدراسة (س 13 من استمارة البحث).

FOR AUTHOR USE ONLY

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أكبر نسبة تحصلت على منصب عمل بالمؤسسة بفضل المستوى الدراسي كانت في القطاع الإنتاجي بتقدير 92.85 %، فهذا القطاع لا يشترط مستوى عال وإنما تكوين متخصص في الإنتاج و كيفية تسيير الآلات الإنتاجية و معرفة بجانب المحاسبة و التسيير الاقتصادي بالمؤسسة ، بالنسبة للذين كانت لهم أسباب أخرى في الحصول على منصب عمل فإننا نلاحظ أن أكبر نسبة لم تجيب و تقدر ب 76.92 % وهذا أمر طبيعي فالسؤال في طبيعته يمس الجانب الشخصي للمبحوث وله قدر من الحساسية بالإضافة إلى أنه غالبا ما يكون التوظيف بالمؤسسات الإنتاجية ذو خلفية شخصية .

نلاحظ كذلك أن 75 % من الأفراد المبحوثين في قطاع الخدمات حصلوا على منصب عملهم بفضل الأسباب المعرفية ، إذ أن هذا القطاع يشترط تكوين في الاختصاصات المهنية التي يحتويها وبالتالي وجب أن يكون هناك جانب معرفي معين محقق لدى المترشحين لهذه الاختصاصات الموجودة بالمستشفى خاصة تخصص الطب و التمريض، غير أن ما يلاحظ في الواقع و حتى من خلال المقابلات التي أجريت مع مسئولي المؤسسات التي أجريت فيها الدراسة الميدانية أن أغلب الاختصاصات المهنية الموجودة في سوق العمل تشترط تكوينا متخصصا للتكيف مع الوضع المهني و سنتحقق من هذا خلال اطلاعنا على الجدول التالي:

FOR AUTHOR USE ONLY

جدول رقم 10 يوضح ماذا أشترط المنصب الذي يشغله المبحوث ؟

القطـاع / الفئـات	القطاع الإداري		القطاع الإنتاجي		القطاع الخدماتي	
	ت	%	ت	%	ت	%
المستوى الدراسي فقط	06	% 50	02	%14.28	08	%25
المستوى الدراسي و التكويـن	04	%33.33	12	%85.71	24	%75
أخرى تذكر	02	%16.66	00	00	00	00
المجموع	12	%100	14	%100	32	%100

المصدر : هذه الدراسة (س14 من استمارة البحث).

FOR AUTHOR USE ONLY

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المناصب الموجودة في القطاع الإنتاجي تشترط عموما المستوى الدراسي والتكوين وهذا ما بينته إجابات المبحوثين حيث أن نسبتهم قدرت ب 85.71 % ، كما نلاحظ أن 50 % من الأفراد المبحوثين في القطاع الإداري أجابوا بأن مناصبهم لم تشترط إلا المستوى الدراسي فقط فهذا القطاع لا يشترط عادة تكوينا متخصصا إلى جانب مستوى التعليم النهائي ، كذلك نجد فئة الذين يشتغلون في إطار تشغيل الشباب كذلك يعملون بالمستوى الدراسي وهو في الغالب مستوى التعليم النهائي من التعليم الثانوي فنجدهم يعملون كمساعدين في المصالح الإدارية المختلفة .

إن بيانات هذا الجدول تدعم ما قيل سابقا عن قطاع الخدمات من أنه يشترط المستوى الدراسي والتكوين إذ أن 75 % من أفراد هذا القطاع أجابت بذلك ونفس الشيء يمكن قوله على القطاع الإنتاجي فأكبر نسبة فيه والتي تقدر ب: 85.71 % تبنت هذا الشرط في التوظيف .

إنه لمن المهم للعامل بعد فوزه بالمنصب الذي تعب من أجل الحصول عليه أن يجري تكوين في نفس التخصص المهني ، إذ أنه من المتفق عليه في موضوع اكتساب الخبرة المهنية هو أن تشكل هذه البنى في

الدماغ يستغرق جهداً ووقتاً كبيراً و هذا عن طريق التعليم و التكوين، حيث يقول " أريكسون في هذا المجال " أن المهم في اكتساب الخبرة المثابرة وبذل الجهد باستمرار لمواجهة تحديات مهنية تتجاوز إمكانات المرء ، فالمهارات المكتسبة تحدث نتيجة التعلم و التكوين خصوصا أثناء التواجد في مكان العمل ، ولا يتم ذلك بسرعة أو بسهولة ، إذ يلزمه تكرار وممارسة لفترات طويلة كي يتم التكيف مع الأوضاع و الظروف المهنية المعاشة(1) ، فالخبرة والمهارة هي مجموعة برامج فكرية وعملية (أي تصرفات واستجابات ومعالجات فكرية) تم اكتسابها نتيجة عمل وتفكير وجهد موجه ولفترات طويلة من التكوين ويجب أن تكون البنيات التحتية لهذه المهارات متوفرة حتى يتحقق ذلك .

إن غالبية أنظمة التعليم الابتدائي و الثانوي تهتم بالدرجة الأولى بتعليم مهارات القراءة والكتابة و الحساب ... و هي لا تكسب المتعلمين الخبرة بل تعلمهم البنيات التحتية التي سوف تلزمهم عندما يريدوا ممارسة أعمالهم مستقبلاً و يصبحوا ماهرين أو خبراء فيها لكن ترسيخ هذه المهارات خصوصا في الجانب المهني يتطلب حصول تكوين حتى أثناء الحصول على المهنة في سوق العمل فهذا من شأنه إحداث توافق بين العامل و التخصص المهني الذي يعمل فيه وعليه فإن الجدول التالي سيوضح ذلك من خلال البيانات المستقاة من الميدان :

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) المزيد من التفصيل على الموقع التالي ، الزيارة بتاريخ : 2010/05/20 الساعة 15.30 .

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=125222

جدول رقم 11 يوضح مدى تحصل المبحوث على تكوين بعد الالتحاق بالمؤسسة :

المؤسسة / الفئات	القطاع الإداري				القطاع الإنتاجي				القطاع الخدماتي			
	ت	%	نوع التكوين	ت	%	ت	نوع التكوين	ت	%	ت	نوع التكوين	ت	%
نعم	02	%16.66	نظري	02	%100	03	نظري	00	00	12	نظري	03	%25
			تطبيقي	00	%00		تطبيقي	01	%33.33		تطبيقي	00	% 00
			نظري و تطبيقي	00	%00		نظري و تطبيقي	02	%66.66		نظري و تطبيقي	09	%75
			أخرى تذكر	00	%00		أخرى تذكر	00	%00		أخرى تذكر	00	% 00
			المجموع	02	%100		المجموع	03	%100		المجموع	12	% 100
لا	10	%83.33				11	%78.57			20	%62.50		
المجموع	12	%100				14	%100			32	%100		

المصدر : هذه الدراسة (س 15 من استمارة البحث).

FOR AUTHOR USE ONLY

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة 37.50 **%** من أفرا د العينة و بالتحديد في القطاع الخدماتي تحصلوا على تكوين بعد الالتحاق بالمؤسسة وهذا يدعم التفسيرات السابقة فيما يخص هذا القطاع الذي يشترط تكوينا متخصصا للتكيف مع المناصب التي يحتويها إضافة إلى خضوع عماله لفترات تربص للتكيف مع التطورات الحاصلة في الميدان الطبي، إذ نجد أن 75 % من الأفراد المبحوثين في هذا القطاع تحصلوا على تكوين نظري وتطبيقي لتدعيم معارفهم في الواقع و بالتالي تحقيق التوافق مع الاختصاص الذي يشغلونه ، بالنسبة للقطاع الإداري فنسبة أفراده الذين تلقوا تكوينا تقدر ب 16.66 % ، و أن نسبة 100% منهم أي كلهم تلقوا تكوينا نظريا ، أما عن القطاع الإنتاجي فنسبة 21.42 % من أفراده تلقوا تكوينا ، حيث أن 66.66% منهم تلقوا تكوينا نظريا و تطبيقيا .

من ناحية أخرى نلاحظ أن أكبر نسبة في القطاع الإنتاجي و تقدر ب: 78.57 % لم تتلقى تكوينا أو تربصا بعد الالتحاق بالمؤسسة وهذا لأنها أصلا متكونة ولا تحتاج لتكوين إضافي إلا مع مرور الوقت أو مع ظهور مستجدات حديثة في سوق العمل ، إلى جانب تطور الاختصاصات الوظيفية نتيجة التنمية التكنولوجية ، كما أن نسبة 83.33 % في القطاع الإداري لم تتلقى أيضا تكوينا لأن هذا القطاع كما سبق الحديث عنه لا يتطلب تكوينا متخصصا، أما عن القطاع الخدماتي فإن نسبة 62.50 % من أفراده لم يتلقوا تكوينا بعد الالتحاق بالمؤسسة لأنهم كانوا متكونين في السابق .

FOR AUTHOR USE ONLY

إن الصعوبات في الحصول على مهارات محددة عند توظيف عمال جدد تكمن في القصور في مهارات القيادة أو المهارات الإدارية ويعني ذلك أن مستوى مهارات العاملين غير ملائمة ويليها عدم إجادة اللغة الأجنبية والقصور في مهارات استخدام الكمبيوتر والقصور في استخدام المعدات و عليه يطالب المختصون من جانب آخر بزيادة فرص التدريب و التكوين للعاملين من حملة المؤهلات وتطوير مهاراتهم في تلك المجالات واستيعابها وتنفيذها من خلال برامج وأنشطة مراكز التكوين المهني أو الجامعات الليلية ، فإذا كنا نعتبر أن العمالة في بلادنا هي أحد المقومات الأساسية للاقتصاد فلابد من أن تكون هذه العمالة مدربة ومؤهلة تأهيلاً يسمح لها بالعمل في المنشآت العامة والخاصة في وطننا العربي وخارجه ، المسألة التي لم تعد خافية على أحد تتعدد

أوجهها وتترابط بين تدني المهارات والافتقار إلى التكوين والتأهيل والفجوة بين تخصصات الشعب و البرامج الدراسية واحتياجات سوق العمل و على هذا فإن الجدول التالي سيوضح أكثر هذه العلاقة بين الشعب الدراسية المتلقات خاصة في الثانوية و التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل.

FOR AUTHOR USE ONLY

جدول رقم 12 يوضح مدى وجود علاقة بين الشعبة الدراسية المتحصل عليها و نوعية العمل الممارس :

المؤسسات / الفئات	القطـــاع الإداري					القطـــاع الإنتاجـــي					قطـــاع الخدمـــات				
	ت	%	لماذا ؟	ت	%	ت	%	لماذا ؟	ت	%	ت	%	لماذا ؟	ت	%
نعم	06	50%				03	21.42%				32	100%			
لا	06	50%	شعبة الآداب ليس لها علاقة بمهنة المحاسبة	02	33.33%	11	78.57%	شعبة العلوم ليس لها علاقة بمهنة المقتصد	01	09.09%	00	00	دون إجابة	00	00
			الوظيفة التي أشغلها تتطلب تكوين متخصص في الإدارة	02	33.33%			شروط توظيف العمال المتعاقدين لا يشترط المستوى الدراسي	02	18.18%			المجموع	00	00
								التكوين ساعدني أكثر على التوافق مع وظيفتي	03	27.27%					
			أخرى تذكر	02	33.33%			الإعلام الآلي لا يوجد في شعب الثانوية العامة	1	09.09%					
			المجموع	06	100%			المهنة التي أشغلها لا تتوافق مع الإعلام الآلي	04	36.36%					
								المجموع *	11	101.61 %					
المجموع	12	100%				14	100				32	100%			

المصدر : هذه الدراسة (س 16 من استمارة البحث).

* جاءت النسبة في القطاع الإنتاجي تفوق 100% لأن المفردة أجابت بأكثر من احتمال .

FOR AUTHOR USE ONLY

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة 50 % من الأفراد المبحوثين والذين يعملون في القطاع الإداري أجابوا بأن هناك علاقة بين الشعبة الدراسية المتحصل عليها ونوعية العمل الممارس ، إذ أن الاختصاصات الإدارية تتطلب معرفة في اللغة والتحرير الإداري وهذا ما يدرس بصفة عامة في الثانويات ، أما في قطاع الخدمات فنجد أن جميع أفراده أيدوا الرأي السابق بنسبة 100 % ، إذ أن هذا القطاع يشترط التكوين في نفس التخصص الوظيفي .

بالنسبة للذين أجابوا بلا ، فنجد أغلبهم في القطاع الإنتاجي بنسبة 78.57 % وأهم الأسباب التي صرحوا بها هي : المهنة التي أشغلها لا تتوافق مع الإعلام الآلي و هذا بنسبة 36.36 % إضافة إلى أن التكوين يساعد أكثر على التوافق مع الوظيفة و هذا بنسبة 27.27 % و هي تقريبا نفس الأسباب التي صرح بها أفراد القطاع الإداري الذين أجابوا بالنفي .

لقد كشفت الدراسات الميدانية أن حوالي 11.7 % من العاملين في المؤسسات الاقتصادية واجهوا صعوبات عند مزاولة المهنة من حيث التعامل مع التجهيزات والمعدات وغيرها من متطلبات العمل وأن الغالبية العظمى منهم هم من حملة دبلوم ما بعد الثانوية بنسبة 26.7 % والثانوية التقنية بنسبة 7.5 % وأخيراً مراكز التكوين المهني بنسبة 4.9% **(1)** ، وتعتبر صعوبات اللغة الأجنبية وتشغيل الأدوات والمعدات واستخدام الحاسب الآلي على المستوى الإجمالي من أكثر الصعوبات التي واجهت على التوالي 39.8 % و26.1 % و13.3 % من العاملين عند مزاولة المهنة مع تفاوت نسبي لبقية الصعوبات الأخرى .

مما سبق نستنتج أن بعض التخصصات المهنية لها ما يدعمها في الثانوية من شعب دراسية تحوي الأرضية النظرية لهذه التخصصات كالمهن الإدارية مثلا أو التخصصات الخدماتية مثل التي نجدها في

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) المزيد من التفصيل على الموقع التالي ، الزيارة بتاريخ : 2010/05/20 الساعة 16.30

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp.

المستشفيات ، لكن التخصصات المهنية كالتي توجد في القطاع الإنتاجي تتطلب إلى جانب المستوى الدراسي تكوينا متخصصا نظرا لما تتطلبه من معارف تقنية متخصصة لا تدرس بشكل تفصيلي في الثانويات العامة .

إن الحديث عن مسألة التوافق بين الشعب الدراسية و التخصصات المهنية في سوق العمل يدفعنا حتما للحديث عن محتوى هذه الشعب الدراسية و نعني بذلك موضوع البرامج الدراسية الذي يعتبر أحد المسائل الأكثر تعقيدًا في النظام التربوي، والأقل قابلية للتغيير الجدي و ينطبق ذلك على الدول العربية كما ينطبق على سائر دول العالم، و يرجع هذا التعقيد إلى تعدد الأبعاد والمستويات التي يتضمنها مفهوم البرامج :

(ما يتعلق بالمواد التعليمية، أهدافها، مضامينها، الترتيب الداخلي لكل منها، والعلاقات بين بعضها البعض)، أما ضعف القابلية للتغيير الجدي في البرامج فأساسه تعدد الجهات التي تدلي بدلوها في صناعتها و في تطبيقها، فيدخل كل طرف عنصرًا فيها يعطل أو يحيد أو ينشط عنصرًا آخر، وكأن البرامج هي «النواة» للنظام التربوي ككل (على الأقل في التعليم العام) وفي مطلق الأحوال فإن إقرار البرامج الدراسية بصيغة ما، وتأمين قابليتها للتطبيق يحتاج أحيانًا إلى إجماع وطني، والإجماع يفرض وجود تسويات وتنازلات متبادلة، بحيث يكون التغيير جزئيًا في كل مرة .

FOR AUTHOR USE ONLY

ثمة صعوبة إذاً في إدارة الشأن التربوي عامة وإدارة البرامج الدراسية خاصة ، ويحتاج ذلك إلى تطوير «أنظمة مراقبة **Monitoring System** ، وهذه الأنظمة مفتقدة في جميع الدول العربية **(1)** .

وإذا قارنا الدول العربية بالدول المتقدمة فيجب الاعتراف بأننا متخلفون كثيرًا في هذا المضمار، سواء من حيث الأبحاث والدراسات حول البرامج و المناهج الدراسية ، فبينما تقع كوريا الجنوبية مثلاً في أعلى سلم الدول من حيث تحصيل الطلبة في العلوم والرياضيات والثقافة البيئية، فإن الدول العربية التي شملتها

---

1) للمزيد من التفصيل أنظر الموقع التالي : الزيارة بتاريخ : 2010/03/20 عل الساعة : 10.30 .

http://www.bab.com/articles/full_article.cfm?id=696

الدراسات العالمية ظهرت في أدنى سلم هذه الدول وفي فرنسا تقوم أجهزة مختصة منذ عشر سنوات بإجراء اختبارات دورية على الطلبة، تعرض نتائجها على المديرين والمعلمين وتناقشهم في تفسيرها، وفي كيفية تحسينها، وذلك بصورة دورية .

إن موضوع البرامج الدراسية يطرح نفسه داخل النظام التربوي و حتى خارجه و هذا من حيث تأثيره على الحياة المهنية لمخرجات العملية التعليمية و مدى التوافق الذي تحدثه في العمل ، و عليه فالجدول التالي سيوضح أكثر هذه المسألة :

FOR AUTHOR USE ONLY

جدول رقم 13 يبين مدى مساعدة البرامج الدراسية في عمل المبحوث :

المؤسسة	القطاع الإداري				القطاع الإنتاجي				القطاع الخدماتي			
الفئات	ت	%	كيف ذلك	ت	%	كيف ذلك	ت	%	ك	%	كيف ذلك	ت	%
نعم	08	%66.66	ساعدتني في تقنيات الحساب	04	%50	ساعدتني على الاندماج المهني	03	%30	31	%96.87	برامج شعبة العلوم تساعد في ميدان العمل	07	%22.58
			ساعدتني في التكوين والتدريب	04	%50	اللغات تتوافق مع بعض الاختصاصات المهنية	03	%30			برامج الإحصاء تساعد في العمل	02	%06.45
						التسيير و الاقتصاد يتوافق مع مهنة المقتصد و المحاسبة	02	%20			تعطي الثانوية الأرضية التي تساعد على اكتساب الخبرة	11	%35.48
											دون إجابة	11	%35.48
			المجموع	08	%50	هناك نوع من التوافق لكن لا يساير التطور	02	%20			المجموع	31	%100
						المجموع	10	%100					
لا	03	%25	مجال العمل يختلف تماما عن الدراسة	01	%33.33	برامج شعبة الآداب لا تتماشى مع مهنة الإعلام الآلي وإنما يدخل عامل الذكاء والخبرة	01	%25	01	%03.12	دون إجابة	01	%100
			إتقان اللغة يساعد على تحرير المراسلات	02	%66.66	البرامج الدراسية شيء والعمل شيء آخر	03	%75					
			المجموع	03	%100	المجموع	04	%100			المجموع	01	%100
أخرى تذكر	01	%08.33							00	%00			
المجموع	12	%100					14	%100	32	%100			

FOR AUTHOR USE ONLY

المصدر : هذه الدراسة (س11 من استمارة البحث).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة 96.87 % من الأفراد المبحوثين في قطاع الخدمات يرون بأن البرامج الدراسية التي تلقوها في الثانوية ساعدتهم في عملهم ويرجع هذا إلى التناسب بين طبيعة الشعبة الدراسية و التخصصات المهنية في المستشفى إذ أن الثانوية تعطي الأرضية المعرفية التي تساعد على التطبيق العملي واكتساب الخبرة في الميدان الطبي من خلال برامج شعبة العلوم الطبيعية وهذا ما صرح به 35.48 % من الأفراد المبحوثين في هذا القطاع ، فدراسة العلوم الطبيعية في الثانوية يساعد على التأقلم مع مهنة التمريض وحتى مهنة الطب في الحياة العملية ، إلى جانب هذا نجد أن القطاع الإنتاجي كذلك كانت فيه نسبة لا بأس بها وتقدر ب: 71.42 % أجابت بنعم إذ أن الاختصاصات التقنية في الثانوية كالتسيير والاقتصاد مثلا تتوافق مع بعض المهن في القطاع الإنتاجي إضافة إلى أن التكوين يساعد على الاندماج المهني إلى جانب المستوى الدراسي وهذا ما أجابت به نسبة 30 % من أفراد هذا القطاع ، إلا أن 20 % منهم يرون بأنه هناك نوع من التوافق لكن لا يساير التطور الحاصل في سوق العمل ، في ما يخص القطاع الإداري فنسبة 66.66 % من أفراده أيدوا الرأي السابق على اعتبار أن مضمون البرامج الدراسية المتلقات في الثانوية يساعد في تقنيات الحسابات الإدارية و حتى في التكوين و التدريب و هذا ما صرحت به 50 % من أفراد هذا القطاع .

FOR AUTHOR USE ONLY

فيما يخص أفراد العينة الذين رأوا أن الشعبة الدراسية المتحصل عليها لم تساعدهم في التكيف مع العمل الممارس فنجد أن أكبر نسبة منهم و المقدرة ب 28.57 % متمركزة في القطاع الإنتاجي حيث تعلل ذلك بأن البرامج الدراسية لها محتوى مغاير لما يجري في ميدان المهن والعمل بالمؤسسات وهذا ما أجابت به 75 % من أفراد هذا القطاع ، كما أن أفراد القطاع الإداري أيدوا الرأي السابق بنسبة 33.33 % ، فمجال العمل حسب رأيهم يختلف تماما عن مجال الدراسة .

إن البرامج الدراسية هي أوسع وأشمل إذ تحتوي على معارف نظرية لمختلف المهن وبالتالي لا تستطيع التركيز على مهنة دون أخرى فهي تعطي إذا نضرة موجزة مختصرة على واقع العمل دون التفصيل

فيه وعلى التلاميذ بعد إكمالهم الدراسة الثانوية التوجه للتكوين في أحد الاختصاصات المهنية قبل الالتحاق بسوق العمل فهذا يساعد على التكيف أكثر مع الواقع المهني.

إذا هناك تحديات كثيرة تقف بوجه شبابنا تتطلب وضع برامج دراسية تضع ضمن اعتبارها تهيئة الأجيال للعمل وذلك من خلال اللغات والتكنولوجيا وتغيير أسلوب التعليم من تلقين إلى ابتكار وهذا يؤهلهم للإبداع وصنع عملهم بأنفسهم ، مع تغيير أسلوب التفكير الذي يربط بين الشهادة الدراسية والعمل الممارس ، ففي الخليج العربي يشير توزيع العاملين الذين لا يعملون في مجال الدراسة والاختصاص بحسب المستوى إلى أن أعلى نسبة كانت بين حملة شهادة مراكز التدريب المهني بتقدير 19.8 % يليها دبلوم ما بعد الثانوية بتقدير 16.9 % والثانويات الفنية 14.9 % من مجموع غير العاملين في مجال الدراسة ضمن كل مستوى تعليمي، إن هذه الأرقام تدفعنا للتساؤل حول طبيعة الوظيفة في سوق العمل التي تتماشى أكثر مع المستوى النهائي من التعليم الثانوي في بلادنا خصوصا على المستوى الإقليمي ،

و هذا ما سيوضحه الجدول التالي :

FOR AUTHOR USE ONLY

الجدول رقم 14 يوضح طبيعة الوظيفة التي تتماشى أكثر مع المستوى النهائي :

القطاعات	القطاع الإداري		القطاع الإنتاجي		القطاع الخدماتي	
الفئات	ت	%	ت	%	ت	%
الوظائف الإدارية	11	%91.66	03	%21.42	10	%31.25
الوظائف الإنتاجية	01	%08.33	04	%28.57	07	%21.87
الوظائف الخدماتية	00	00	07	%50	07	%21.87
جميع الوظائف السابقة	00	00	00	00	03	%09.37
دون إجابة	00	00	00	00	05	%15.62
المجموع	12	%100	14	%100	32	%100

المصدر : هذه الدراسة (س18 من استمارة البحث).

من خلال الجدول السابق نجد أن نسبة 91.66 % من الأفراد المبحوثين في القطاع الإداري أجابوا بأن الوظائف الإدارية هي أكثر الوظائف التي تتماشى أكثر مع المستوى النهائي وهذا بحكم أن طبيعة هذه الوظائف لا تتطلب مهارات فيزيائية أو فكرية كبيرة بل فقط مستوى متوسط في التحكم باللغة إضافة إلى التحرير الإداري والتنظيم والتنسيق في العمل وهذه الأمور من المفروض أنها تتوفر في الذين يملكون المستوى النهائي من التعليم الثانوي ، فيما يخص القطاع الإنتاجي فقد أيد الأفراد الذين ينتمون إليه موافقة الوظائف الإنتاجية للمستوى النهائي وهذا بنسبة 28.57 % ، فالقطاع الإنتاجي لا يشترط في أغلب الحالات مستويات معرفية مرتفعة بل فقط التحكم في الجانب التقني لسير العمل إضافة إلى تكوين ليس بالطويل في الاختصاصات المهنية الموجودة على مستوى المؤسسات الاقتصادية و نفس الرأي يدعمه أفراد قطاع الخدمات بنسبة 50 % .

لقد تناول المحور السابق الجانب النوعي في العلاقة بين مستوى التعليم المدرسي و الوظائف الموجودة في سوق العمل ، فمن خلال البيانات الميدانية يتضح أن 50 % من أفراد القطاع الإداري يرون بأنه هناك توافق بين مستوى التعليم المدرسي و طبيعة التخصصات المطلوبة في سوق العمل ، أما في قطاع الخدمات فنجد أن جميع أفراد العينة أجابوا بنعم إذ أن هذا القطاع يشترط التكوين في نفس التخصص الوظيفي أما بالنسبة للذين أجابوا بلا ، فنجد أغلبهم في القطاع الإنتاجي بنسبة 78.57 % .

FOR AUTHOR USE ONLY

في سوق العمل مسألة التوافق بين مستوى التعليم المدرسي و طبيعة التخصصات الموجودة تتوقف على طبيعة القطاع الاقتصادي و ما تتطلبه تخصصاته الوظيفية من مهارات و تقنيات، هذا عن الجانب النوعي في علاقة التوافق بين المستوى الدراسي و التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل، فماذا عن الجانب الكمي ؟ ، هذا ما سيتناوله المحور التالي بالتحليل و المناقشة .

5-التنوع في مستويات التعليم المدرسي و مدى زيادته للإنتاجية في سوق العمل :

من بين مشكلات التوافق بين مستوى التعليم المدرسي و التخصصات المهنية في سوق العمل ازدياد الطلب على الوظائف التي تحتاج إلى مهارات متقدمة أكثر بكثير مما كان عليه في الماضي ، مع العلم أن فترات البحث عن العمل الطويلة لدى الشباب تؤدي إلى الإحباط و فقدان الثقة بالنفس و الرغبة في الهجرة ، أما بالنسبة للمشاريع الشخصية فتوجد بعض التعقيدات في إجراءات البدء في مشروع ريادي جديد ولكنها في تحسن **(1)** .

إن الفجوة في المهارات ترتبط بالتعليم والتكوين وفقاً لمتطلبات سوق العمل الذي يطرح إشكالا آخر يتمثل في مدى التوافق بين الطلب و العرض على العمل في الداخل و الخارج ، خاصة لذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي الذين يجدون صعوبة في الالتحاق بالقطاع الاقتصادي المناسب ، و على هذا فالجدول التالي سيوضح هذه المسألة من خلال بياناته الميدانية .

FOR AUTHOR USE ONLY

جدول رقم 15 يوضح القطاع الاقتصادي الأكثر امتصاصا لذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي:

القطاعات	القطـاع الإداري		القطـاع الإنتـاجي		القطـاع الخدمـاتي	
الفئات	ت	%	ت	%	ت	%
إداري	06	%50	04	%28.57	10	%31.25
إنتاجي	03	%25	04	%28.57	04	%12.50
خدمات	02	%16.66	06	%42.85	08	%25
أخرى تذكر	01	%08.33	00	%00	06	%18.75
دون إجابة	00	00	00	00	04	%12.50
المجموع	12	%100	14	%100	32	%100

المصدر : هذه الدراسة (س 19 من استمارة البحث).

---

1) للمزيد من التفصيل أنظر الموقع التالي ، بتاريخ زيارة : 2010/04/12 الساعة 17.30 .

http ://www .nesasy.org/content/view/7973/86/htm .

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن 50 % من أفرا د العينة و الذين يعملون في القطاع الإداري أجابوا بأن القطاع الذي ينتمون إليه هو أكثر امتصاصا لذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي وقد سبق تفسير ذلك سابقا ، كما نسجل نسبة 42.85 % في القطاع الإنتاجي و التي أجابت بأن قطاع الخدمات هو أكثر امتصاصا لذوي مستوى التعليم النهائي ، أما أفراد قطاع الخدمات الذين تقدر نسبتهم ب 31.25 % فيرون أن القطاع الإداري هو أكثر امتصاصا لذوي مستوى التعليم النهائي و عليه نستنتج أن أهم القطاعات التي تستقطب أكثر ذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي هما القطاع الإداري و قطاع الخدمات على اعتبار أن هذين القطاعين يحتويان على تخصصات مهنية متنوعة يمكن أن تناسب هذا المستوى ، كما لا تتطلب مهارات تقنية متخصصة .

لقد اعتبر البنك الدولي أن تأمين فرص عمل كافية للشباب، سيشكل أحد التحديات التي تواجه اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمرحلة المقبلة على الرغم من النمو المسجل ، ورأى في تقرير قدمه أمام المشاركين في ندوة التنمية والعمل، عقدت في الرباط، أن على الدول العربية تأمين 100 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2020 ، حيث أن حجم ونوع التخصصات المهنية الموجودة في مختلف القطاعات الاقتصادية لا تكفي لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وأنه كان يجري التركيز في السابق على دراسة جانب العرض في معالجة البطالة دون الاهتمام بجانب الطلب على العمل وكانت السياسات تسعى إلى الحد من البطالة دون ربطها بالنمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى قلة الدارسات والإحصائيات المتعلقة بتحليل أوضاع الشباب والخريجين على المستوى الإقليمي لتحديد الصعوبات و كيفية حلها وتحديات الانتقال من المدرسة إلى العمل أي من الحياة النظرية إلى الحياة العملية وندرة الخطط الإستراتيجية لتشجيع الابتكار وزيادة الأعمال على مستوى الإقليم ونقص الموارد المالية و صعوبة الحصول على قروض لدى الشباب ، وعليه فمن المفيد البحث عن الحلول التي تساعد على التوافق بين الطلب و العرض في سوق العمل لتحقيق التنمية الإقليمية ومن بين هذه الحلول مسألة تنوع المستويات الدراسية في المؤسسة و علاقتها بزيادة إنتاجيتها وما مدى تحقيق ذلك للتنمية و لتوضيح ذلك سنستعين ببيانات الجدول التالي :

FOR AUTHOR USE ONLY

الجدول رقم 16 يوضح مدى وجود علاقة بين تنوع المستويات الدراسية في المؤسسة و زيادة إنتاجيتها:

القطاعات	القطـاع الإداري				القطـاع الإنتاجي				قطـاع الخدمات			
الفئات	ت	%	كيف دالك	ت	%	ت	%	كيف دالك	ت	%	كيف دالك	ت	%
نعم	08	%66.66	التنوع في المستويات الدراسية يتقن العمل ويزيد من مرد ودية المؤسسة	05	%62.50	12	%85.71	إتقان العمل	01	%8.33		21	%65.62
								وجود مستوى دراسي واحد يخلق النزاعات وبالتالي يؤدي إلى نقص الإنتاج	01	%8.33	لكل منصب مستوى دراسي معين يزيد في مردود يته	09	%42.85
			التنوع في المستويات الدراسية يخلق التنسيق بين التخصصات المهنية	01	%12.50			لكل منصب مستوى دراسي معين ليحدث تكامل في التسيير في الميدان	01	%8.33	تنوع الأفكار و بالتالي زيادة الانتاج .	04	%19.04
								تتنامى الأفكار وتتبلور في فكرة فعالة لتسيير المؤسسة.	01	%8.33	تنوع المستويات الدراسية يزيد من قدرة العامل وبالتالي زيادة الإنتاج.	02	%09.52
								تنوع المستويات الدراسية يزيد من مهارة العامل وبالتالي زيادة الإنتاج.	02	%16.66	دون إجابة	01	%04.76
			دون إجابة	02	%25			دون إجابة	06	%50	المجموع	21	%100
			المجموع	08	%100			المجموع	12	%10			
لا	02	%16.66				02	%14.28					11	%34.37
أخرى تذكر	02	%16.66				00	00					00	00
دون إجابة	00	%00				00	00					00	00
المجموع	12	%100				14	%100					32	%100

المصدر : هذه الدراسة (س22 من استمارة البحث).

FOR AUTHOR USE ONLY

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن 85.71% من أفراد العينة في القطاع الإنتاجي يرون بأن هناك علاقة بين تنوع المستويات الدراسية في المؤسسة وزيادة إنتاجياتها و ترجع نسبة 16.66% منهم ذلك إلى أن تنوع المستويات الدراسية يزيد من قدرة العامل و بالتالي زيادة الإنتاج ، أما اللذين ينتمون للقطاع الإداري فنسبة 66.66% منهم أيدت الرأي السابق و أرجعت نسبة 62.50 % من أفراد هذا القطاع ذلك إلى أن التنوع في المستويات الدراسية يتقن العمل ويزيد من مرد ودية المؤسسة ، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فإن نسبة 65.62 % من أفراد هذا القطاع أيدت أيضا الرأي السابق و رأت أكبر نسبة بها و هي 42.85% بأن لكل منصب مستوى دراسي معين يزيد في مردود يته إضافة إلى أن تنوع المستويات الدراسية يؤدي إلى تنوع الأفكار و بالتالي زيادة الإنتاج و هذا ما صرحت به نسبة 19.04% من أفراد هذا القطاع .

عند الحديث عن اللذين أجابوا بالنفي فنجد أن نسبة 34.37% تنتمي لقطاع الخدمات ، فالمستشفيات مثلا يركزون في مقاييس التوظيف على شرط توفر اختصاص في ميدان العلوم الطبية والطبيعية ولا يحتاج للتنويع في المستويات الدراسية إلا قليلا .

نستنتج بأن القطاع الإنتاجي هو أكثر القطاعات الاقتصادية حاجة إلى التنويع في المستويات الدراسية ليحدث هناك توافق بين ما هو نظري و تطبيقي وبالتالي تتحقق الزيادة في إنتاجية المؤسسة و ينعكس هذا على اقتصاد الإقليم، فمن خلال دراسة قدمها الدكتور بهنسي عن سوق العمل أوضح فيها معوقات اندماج الشباب في السوق العام والتي أبرزها **(1)** : " إننا لا نستطيع أن ننكر حجم التلاميذ المتخرجين من المدارس كل سنة إذ أنه أكثر بكثير من حجم الشواغر الوظيفية وهذا الشيء يحمل الجهات المختصة هم كبير يحتاج إلى دراسات لتأمين فرص العمل وإقامة المشاريع التي تحتوي على تخصصات مهنية كثيرة و متنوعة حسب المستويات الدراسية

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) للمزيد من التفصيل أنظر نفس الموقع السابق .

المختلفة ، وخلُص مختصون إلى أن معالجة مشكلة العمالة ينبغي ألا تعتمد على النمو في عدد الوظائف من خلال المنشآت الحالية بل يجب أن تشمل أيضا إيجاد فرص للتوظيف من خلال مشاريع مدرة للدخل على نطاق واسع ، واعتبروا أنه إذا لم تُبذل الجهود لإيجاد فرص للتوظيف في ظل استمرار الاتجاهات الحالية لنمو التوظيف فإن معدل البطالة قد يرتفع ، إذ بلغ سنة 1999 نسبة 11.5 % و 17 % عام 2006 م وإلى أكثر من 29 % بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19و24 عاماً خلال نفس الفترة و هذا سيؤثر حتما في مسار التنمية الإقليمية حيث سيضطر الشباب إلى الهجرة و بالتالي سيحدث خلل في حجم العمالة على مستوى الأقاليم إلى جانب عدم التوازن في العرض و الطلب على العمل .

لقد أدى قصور منظومة التعليم وقلة مواردها وضعف سياساتها وصلاتها مع حاجات سُوق العمل وانعزالها عن منظومة العلوم ومنظومة التشغيل إلى تحديات عديدة من أهم مظاهرها في سُوق العمل بطالة المتعلمين وهدر الموارد وهجرة الكفاءات وتلكؤ في مواكبة التغيرات العلمية والتقنية والاقتصادية في البلاد العربية وفي العالم المحيط بها على العموم ، إذ تشير عدد من الدراسات إلى تراجع الإنتاجية في المنطقة العربية خلال العقود الأخيرة (دراسة للبنك الدولي 1995) على الرغم من تزايد المخزون التعليمي في البلدان العربية **(1)** ، و هذا لا يعود، فقط لضعف الصلة بين التعليم وسوق العمل، بالكم والكيف والمحتوى، وإنما أيضاً قد يشير إلى خلل في ظروف التشغيل (الشخص المناسب في المكان المناسب) والحوافز وتنظيم العمل ، بما فيها التقنية المستخدمة وفرص مواكبة الحاجات المتجددة من المهارات من خلال التدريب وإعادة التكوين .

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) للمزيد من التفصيل أنظر الموقع التالي ، بتاريخ زيارة : 2010/04/12 الساعة 17:00 .

1) http://www.e-msjed.com/msjed/site/details.asp?topicid=6

6- التوافق بين مستوى التعليم المدرسي و التخصصات المهنية في سوق العمل و مدى تحقيقه للتنمية الإقليمية :

تؤكد البيانات الإحصائية أن نسبة كبيرة من العاملين في الوطن العربي لديهم الخبرات ولكن ليس لديهم المؤهلات التي تثبت ممارستهم للمهن التي يزاولونها مما يستوجب على الجهات المعنية منح شهادات قياس مستويات المهارة أو إثبات الكفاءة العلمية للعاملين مما يساعدهم في الحصول على فرص عمل ، كما أن حوالي 48.3 % من المشتغلين الفنيين هم من الأميين و24 % يقرءون ويكتبون ولكنهم دون مستوى التعليم الابتدائي أو المتوسط وهذا يعني أن ثلثي القوى العاملة غير مؤهلة **(1)** .

خلُص المختصون إلى أن معالجة مشكل التشغيل ينبغي ألا يعتمد على النمو في عدد الوظائف من خلال المنشآت الحالية بل يجب أن يشمل إيجاد فرص للتوظيف من خلال مشاريع مدرة للدخل على نطاق واسع و إيجاد صيغة للتوافق بين المستوى الدراسي لطالبي الشغل و متطلبات سوق العمل المتنوعة و المتجددة لتحقيق التنمية ، هذا عن رأي المختصين فلننظر ماذا تقول بيانات الدراسة الميدانية في هذا الشأن من خلال الجدول التالي :

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) للمزيد من التفصيل أنظر نفس الموقع السابق .

جدول رقم 17 يوضح مدى وجود علاقة بين توفر الوظائف لمختلف المستويات الدراسية و إنقاص مشكل التشغيل:

القطاعات	القطـاع الإداري				القطـاع الإنتاجي				قطـاع الخدمات			
الفئات	ت	%	كيف ذلك	ت	%	ت	كيف ذلك	%	ك	%	كيف ذلك	ت	%
نعم	09	75%	توفر الوظائف لمختلف المستويات الدراسية ينقص من البطالة	03	33.33%	10	توفير المناصب لمختلف المستويات الدراسية يساعد على توازن سوق العمل	30%	29	90.62%	كل مستوى يعطي ما عنده ويساعد على خلق الحماس في العمل والمنافسة	03	10.34%
											تحقيق التوازن في العمل	04	13.79%
			العمل يتطلب كل المستويات التعليمية	01	11.11%		71.42%	هناك عدة مناصب تحتاج لمستويات دراسية معينة	05	50%	تحتاج المؤسسة للتنوع في التخصصات الدراسية والمهنية	06	20.68%
			ذلك ضروري لعمليتي العرض والطلب	01	11.11%						الزيادة في الإنتاجية للمؤسسة	08	27.58%
			دون إجابة	04	44.44%			دون إجابة	02	20%	دون إجابة	08	27.58%
			المجموع	09	100%			المجموع	10	100%	المجموع	29	100%
لا	02	16.66%				04	28.57%		03	09.37%			
أخرى تذكر	00	00				00	00		00	00%			
دون إجابة	01	8.33%				00	00		00	00%			
المجموع	12	100%				14	100%		32	100			

المصدر : هذه الدراسة (س 23 من استمارة البحث).

FOR AUTHOR USE ONLY

من خلال بيانات الجدول السابق نلاحظ أن نسبة 90.62 % من الأفراد المبحوثين في قطاع الخدمات يرون بأنه هناك علاقة بين توفر الوظائف لمختلف المستويات الدراسية و إنقاص مشكل التشغيل ، إذ يؤدي ذلك إلى الزيادة في إنتاجية المؤسسة كما يرى أغلبية أفراد هذا القطاع وهذا بنسبة 27.58 % ، أما النسبة الأخرى التي في نفس القطاع والمقدرة ب 20.68 % فترى بأن المؤسسة كقطاع متكامل يحتاج للتنوع في التخصصات الدراسية والمهنية لتحقيق الإنتاجية .

فيما يخص القطاع الإداري الذي يأتي في المرتبة الثانية بنسبة 75 % فيرى أفراده بأن العلاقة بين توفر الوظائف لمختلف المستويات الدراسية و إنقاص مشكل التشغيل تتمثل في إنقاص البطالة و هذا ما أجابت به نسبة 33.33 % من أفراد هذا القطاع ، كما أن العمل يتطلب توفر و تنوع المستويات الدراسية في المؤسسة الواحدة وهذا ما عبرت عليه نسبة 11.11 % ، أما الأفراد الذين أجابوا بالنفي فهم قلة إذ تبلغ نسبتهم في القطاع الإنتاجي 28.75 %، بينما في قطاع الخدمات 09.37 % .

إن القطاع الإداري وقطاع الخدمات من القطاعات الحساسة التي تعاني مشكل التوفيق بين طالبي العمل والتخصصات المهنية الموجودة بها ، إذ تشترط مقاييس محددة عند التوظيف لكن مع التطورات الحاصلة على مستوى القطاعات الاقتصادية بإقليم ولاية قالمة خصوصا القطاع الصحي الذي خضعت مؤسساته الاستشفائية لتغيرات في نسقها الوظيفي ، إذ ظهرت تخصصات مهنية جديدة، مما سيؤدي حتما إلى خلق مناصب شاغرة تناسب مختلف المستويات الدراسية وبالتالي إنقاص مشكل التشغيل ، و تشير الآراء المستقات من الميدان خصوصا أثناء مقابلات المسئولين في المؤسسات التي أجريت بها الدراسة الميدانية أن مشكل التشغيل على مستوى الإقليم ستكون له حلول في المستقبل القريب خصوصا مع التغيرات السريعة الحاصلة في سوق العمل و استحداث مناصب جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية .

يعود انتشار ظاهرة البطالة في صفوف خريجي التعليم المدرسي خاصة مستوى التعليم الثانوي إلى أسباب متعلقة بخصائص التعليم وأخرى مرتبطة بظروف وطبيعة سوق العمل الاقليمي ، فالأسباب المتعلقة بخصائص التعليم متمثلة في عدم مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل المحلي حيث تدني ومحدودية مستوى المهارات

FOR AUTHOR USE ONLY

و القدرات التي يحوز عليها الخريجين و التي لا تلبي في الوقت نفسه احتياجات سوق الشغل بالأساس لدى القطاع الخاص ، إذ يعود ذلك إلى عدم توفر الموارد المالية لدى هذه المؤسسات أو محدوديتها والتي من شأن توفرها أن يساعد مؤسسات التعليم المدرسي على تنفيذ البرامج التدريبية للخريجين سواء أثناء دراستهم من خلال الورشات التطبيقية أو بعد تخرجهم ، إضافة إلى ضعف علاقات التنسيق مع المؤسسات التعليمية الدولية وحتى العربية من أجل تبادل الخبرات والمعارف والتجارب المختلفة والتي توفر فرص أكبر للدارسين من أجل التعلم والتكوين ، أما فيما يتعلق بظروف وطبيعة سوق العمل المحلي فهو يعاني تشوهات كثيرة أحدثت خللاً واضحاً في أداء العمالة من خلال عدم توازن آليات العرض والطلب **(1)** .

إن التعليم يهيئ الناس أساساً لوظائف عمومية لم تعد متوفرة بالقدر السابق (نسبياً) ، ومن ثم ظهور بطالة المتعلمين التي أخذت بالانتشار في كل البلدان تقريباً، إضافة إلى عدم قدرة هؤلاء المتعلمين على متابعة المتغيرات الكبيرة الحاصلة في سوق العمل من جانب و التقدم العلمي والتقني وتطبيقاته من جانب آخر ، إذ يعتبر مظهر آخر من مظاهر التسرب في رأس المال البشري وأحد تفسيرات تراجع الإنتاجية و عليه وجب البحث عن العوامل التي تساعد على التوازن بين العرض و الطلب على العمل لتحقيق التنمية المنشودة ، لهذا فإن الجدول التالي سيعطي بيانات ميدانية ستوضح ذلك :

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) للمزيد من التفصيل أنظر نفس الموقع السابق .

الجدول رقم 18 يوضح أهم الأسباب التي تساعد على التوازن بين العرض و الطلب على العمل :

القطاع الإداري			القطاع الإنتاجي			القطاع الخدماتي		
الفئات	ت	%	الفئات	ت	%	الفئات	ت	%
أن يتطابق المستوى الدراسي مع متطلبات العمل	01	%08.33	المصداقية في مسابقات التوظيف والقيام بدراسات تتماشى وسوق العمل	03	%21.42	مراعاة الاحتياجات الاقتصادية للمؤسسات	01	%03.12
توفير التكوين في بعض التخصصات التي يتطلبها سوق العمل	02	%16.66	توظيف إطارات متنوعة في العمل وفتح مؤسسات جديدة	02	%14.28	تقسيم الشعب الدراسية حسب طلب سوق العمل	03	%09.37
قيام الدولة بإجراء بحوث حول التخصصات الضرورية لسوق العمل	03	%25	تنوع المستويات الدراسية و توفير هيئات وسيطة بين المؤسسات وطالبي العمل، إضافة لتقليص السن القانوني للتقاعد.	02	%14.28	القضاء على ظاهرة الرشوة والتوسط للعمل	01	%03.12
			تحسين الإنتاج ونقص البطالة وتوفير مناصب عمل جديدة	02	%14.28	حسن تسيير الاقتصاد وتنظيمه	04	%12.50
			توفير عقود عمل محدودة المدة يعطي فرصة العمل لجميع الشباب	02	%14.28	توفير العمل لمن له مستوى مطلوب وتنظيم النسل	08	%25
دون إجابة	06	%50	دون إجابة	03	%21.42	دون إجابة	15	%46.87
المجموع	12	%100	المجموع	14	%100	المجموع	32	%100

المصدر : هذه الدراسة (س24 من استمارة البحث).

FOR AUTHOR USE ONLY

يوضح الجدول السابق أهم الأسباب المساعدة على التوازن بين العرض و الطلب على العمل و هي الاختلاف و التنوع في المستويات الدراسية إضافة إلى وجود هيئات وسيطة بين المؤسسات المستخدمة وطالبي الشغل كالمندوبية المكلفة بالتشغيل، كذلك تقليص السن القانوني للتقاعد لإتاحة الفرصة لطالبي الشغل الجدد الحصول على مناصب عمل جديدة وهذا ما صرحت به نسبة 14.28 % من أفراد القطاع الإنتاجي ، كما أضافت نسبة 21.42% من أفراد هذا القطاع سببا آخر و هو المصداقية في مسابقات التوظيف والمراقبة والقيام بدراسات تتماشى وسوق العمل ، فيما يخص القطاع الإداري أجابت نسبة 25 % من أفراد هذا القطاع بأن أهم الأسباب المساعدة على التوازن بين العرض والطلب على العمل هي قيام الدولة بإجراء بحوث ودراسات حول التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل بينما ترى نسبة 12.05% من أفراد القطاع الخدماتي بأن حسن تسيير الاقتصاد وتنظيمه هو من بين الأسباب التي تساعد على التوازن بين العرض و الطلب على العمل .

من خلال التحليل السابق نستنتج أن المصداقية في مسابقات التوظيف و قيام المراكز المختصة في الدولة بإجراء بحوث حول التخصصات المهنية الضرورية لسوق العمل إلى جانب حسن تنظيم الجانب الاقتصادي تعتبر من بين أهم الأسباب التي تساعد على إيجاد صيغة للتوازن بين العرض و الطلب في ميدان التشغيل ، كما نلاحظ كذلك من خلال إجابات المبحوثين بأنهم واعون بحقيقة المشاكل التي يعاني منها سوق العمل ويطرحون أسباب تكاد تكون قريبة من بعضها لمسألة التوازن بين عروض العمل والطلب عليه وهذا يعود لأقدميتهم في ميدان العمل ومعرفتهم بأهم التغيرات التي يمر بها هذا القطاع .

لقد دقت دراسة اقتصادية تناولت مستويات الإنتاجية في اقتصاديات دول الخليج ناقوس الخطر بالنسبة لفرص الحفاظ على النمو الدائم، إذ أشارت إلى تراجع معدل الإنتاج في الساعة على مستوى كل القطاعات، وقالت الدراسة إن النسبة الأكبر من النمو الحاصل في الخليج سببه زيادة عدد العمال، وخاصة الأجانب، وليس إنتاجيتهم، وقالت إن دول المنطقة تنوّع اقتصادياتها باتجاه قطاعات غير منتجة، كالبناء والخدمات التي تعطي انطباعاً ظاهرياً بالرفاهية، ودعتها إلى إجراء إصلاحات سريعة في هياكل المؤسسات وأسواق العمل تحت طائلة الفشل في مواصلة النمو ، وتشير الدراسة إلى مواطن الخلل في سوق العمالة وأيضا انخفاض الكفاءة التشغيلية والتي تؤدي إلى تلاشى أي

FOR AUTHOR USE ONLY

مكاسب يتم تحقيقها جراء التقدم التقني، وعلى الأخص، فإن الافتقار إلى الكوادر البشرية الماهرة في المنطقة يشكل التحدي الأكبر أمام نمو الإنتاجية على المدى البعيد(1) ، وحث الخبراء الدوليين حكومات الخليج التي تقوم بتنفيذ سياسات التوطين على تقديم الخبرات الكافية على المستويات العلمية والتقنية لأبنائها الراغبين بدخول سوق العمل لجعلهم بمهارة العمال الأجانب لتحقيق الإنتاجية التي تتطلب شروطا من بينها موافقة الاختصاص المهني بالمؤسسة لمختلف المستويات الدراسية ، هذا عن دول الخليج فماذا عن الوضع في بلادنا خاصة على المستوى الإقليمي ، هذا ما سيوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 19 ، يوضح موافقة الاختصاص المهني بالمؤسسة لمختلف المستويات الدراسية

و مدى تحقيقه للإنتاجية بالمؤسسة :

الفئـات	القطاع الإداري		القطاع الإنتاجي		القطاع الخدماتي	
	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	09	%75	12	%85.71	28	%87.50
لا	01	%08.33	01	%07.14	01	%03.12
دون إجابة	02	%16.66	01	%07.14	03	%09.37
المجموع	12	%100	14	%100	32	%100

المصدر : هذه الدراسة (س25 من استمارة البحث).

FOR AUTHOR USE ONLY

نلاحظ من خلال الجدول أن اكبر نسبة و هي 87.50 % بقطاع الخدمات صرحت بأن موافقة الاختصاص المهني لمختلف المستويات الدراسية يساعد على تحقيق الإنتاجية بالمؤسسة، إذ أن هذا القطاع يحتوي على تخصصات مهنية متنوعة * بالتالي فهي بحاجة لتنوع المستويات الدراسية للاستفادة منها في الميدان ، بالنسبة

---

1) للمزيد من التفصيل أنظر نفس الموقع السابق .

* أنظر الجدول رقم 03، يوضح توزيع الموارد البشرية بالمؤسسة الاستشفائية الحكيم عقبي قالمة .

للقطاع الإنتاجي نجد أن الذين أجابوا بالإيجاب قدرت نسبتهم ب 85.70 % ، فالعامل الذي يملك عدة مستويات دراسية إضافة لتكوين في اختصاصات معرفية مختلفة أكيد سيساهم في إنتاجية المؤسسة ، أما بالنسبة للقطاع الإداري فنسبة الذين أيدوا مسألة التوافق تقدر ب 75 % فهذا القطاع يحتاج أيضا لتنوع المستويات الدراسية خصوصا ما يتعلق باللغات و تقنيات التحرير الإداري و الإعلام الآلي .

لكي يكون التعليم أداة للإنتاج و للقضاء على أزمة التشغيل فإنه يتوجب و كما هو معمول به في الدول المتقدمة أو الصناعية أن تحسب بدقة مسألة (ارتباط السياسة التعليمية باحتياجات خطط التنمية من القوى البشرية)، ويأتي ذلك بإتباع سياسة تخطيط للتعليم متوافقة مع هذه الاحتياجات، إضافة إلى مراعاة إمكانات البلد ونوعية البرامج التنموية المطلوبة ، هذا على المستوى المركزي أو الشمولي، فماذا عن أهم الحلول المقترحة للقضاء على أزمة التشغيل في بلادنا خاصة على المستوى الإقليمي ، فالجدول التالي سيوضح هذا الأمر من خلال بياناته الكمية.

جدول رقم 20، يوضح طبيعة الحلول المقترحة للقضاء على أزمة التشغيل في البلاد: *

FOR AUTHOR USE ONLY

الفئـــات	القطاع الإداري		القطاع الإنتاجي		قطاع الخدمات	
	ت	%	ت	%	ت	%
حلول اقتصادية	07	%58.33	04	%28.57	11	%34.37
حلول اجتماعية	03	%25	03	%21.42	02	%06.25
حلول سياسية	02	%16.66	04	%28.57	05	%15.62
جميع الحلول السابقة	00	00	03	%21.42	13	%40.62
دون إجابة	00	00	00	00	01	%03.12
المجموع	12	%100	14	%100	32	%100

المصدر : هذه الدراسة (س27 من استمارة البحث).

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة كبيرة في القطاع الإداري وتقدر ب 33 . 58 % أجابت بأن الحلول الاقتصادية هي أنسب الحلول للقضاء على أزمة التشغيل في البلاد، بينما ترى نسبة 40.62% في قطاع الخدمات

* جاءت النسبة تفوق 100% لأن المفردة أجابت بأكثر من احتمال .

بأن تكامل الحلول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هو الأنسب للقضاء على أزمة التشغيل ، بينما يرى أفراد القطاع الإنتاجي والذين تقدر نسبتهم ب 28.57% بأن الحلول الاقتصادية، تليها الحلول السياسية هي أنسب الحلول للقضاء على أزمة التشغيل ، وعليه نستنتج بأن الحلول الاقتصادية هي أغلب الحلول المقترحة ، فمسألة التشغيل هي في أساسها ذات طبيعة اقتصادية وتتأثر بالتغيرات الحاصلة على البناء الاقتصادي للبلاد .

إن الصعوبات التي تواجه القطاعين الحكومي والخاص تؤثر في قابلية الأفراد للتشغيل في سوق العمل إضافة إلى أن فرص التوظيف في العامين الماضيين كانت ضعيفة كما تواجه المؤسسات الاقتصادية صعوبات في الحصول على المهارات التي تحتاجها مما يخلق فجوة كبيرة تعود في أسبابها إلى قصور مخرجات التعليم و التكوين ومصادر إعداد الموارد البشرية، فالخريجون أنفسهم يواجهون صعوبات في الحصول على فرص العمل مما يزيد من أزمة التشغيل وكأن مؤسسات التعليم تساهم بطريقة غير مباشرة في صنع البطالة ، لذلك لابد من إعادة النظر في سياسات التعليم والتكوين وربطها باحتياجات التنمية ، إذ صرحت منظمة العمل العربية بأن نسبة البطالة في العالم العربي تجاوزت 14 في المائة، وإن عدد العاطلين عن العمل يبلغ أكثر من 17 مليون شخص، و قال التقرير العربي الأول للتشغيل الذي أعدته المنظمة أن المنطقة تبقى محتفظة بأعلى معدلات البطالة بين مناطق العالم **(1)** ، خاصة بين الشباب بسبب تجاوز هذا المعدل 25 بالمائة وقالت أن التحديات التي تفرضها البطالة على البلاد العربية أهمها التحدي السكاني الناتج عن الزيادة الملحوظة في السكان ، وضعف التكوين والحاجة إلى نقلة إستراتيجية في الموارد البشرية، والتحديات الاقتصادية الخاصة بضعف التصدير وتخلف القطاعات الإنتاجية ، ووفقا لتقرير المنظمة فإن عدد السكان في الدول العربية بلغ قرابة 338.4 مليون نسمة في عام 2008، وهو عدد مرتفع من 319.2 مليونا في عام 2006، بينهم 200.8 مليونا (62.6 في المائة) سكان الدول العربية الواقعة في أفريقيا، ويبلغ متوسط نسبة الذكور منهم 51.2 في المائة، والإناث 47.8 في المائة **(2)** .

FOR AUTHOR USE ONLY

---

1) للمزيد من التفصيل أنظر الموقع التالي ، بتاريخ زيارة : 2009/11/20 الساعة 17.25 .

1 http://www.annabaa.org/nbanews/71/223.htm

2) نفس المرجع السابق .

وقال التقرير العربي الأول للتشغيل الذي أعدته منظمة العمل العربية إن السبب وراء أزمة التشغيل هو تراجع قدرة الحكومات والقطاع العام على التوظيف، واستمرار ظاهرة هجرة العمالة في بعض الأقطار العربية .

و أوضح التقرير الذي نشرته المنظمة على موقعها الإلكتروني، أن معدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية البلدان العربية، وترتفع هذه المعدلات لذوي التعليم الثانوي والمتوسط... لتبلغ عشرة أضعاف في مصر، وخمسة أضعاف في المغرب، وثلاثة أضعاف في الجزائر ، بحسب **(CNN)** وقالت إن ذلك يؤكد تدني التوافق والمواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من جهة، ونقص الخدمات الداعمة للتشغيل من جهة أخرى.

FOR AUTHOR USE ONLY

- جدول رقم 21 يوضح مدى التوافق بين مستوى التعليم المدرسي و التخصصات المهنية في سوق العمل و مدى تحقيقه للتنمية الإقليمية :

المؤسسة / الفئات	القطاع الإداري				القطاع الإنتاجي				القطاع الخدماتي			
	ت	%	كيف ذلك	ت	%	كيف ذلك	ت	%	ت	%	كيف ذلك	ت	%
نعم	05	41.66%	يؤثر هذا التوافق إيجابا على مردودية المؤسسة من حيث دقة العمل و سرعة التنفيذ .	03	60 %	إن هذا التوافق يساعد على تحقيق الذات	04	36.36%	26	81.25%	يساعد هذا التوافق في إنقاص مشكل البطالة	01	03.84%
						التوافق بين التخصص الدراسي والمهني يحقق التنمية البشرية و الاقتصادية .	05	45.45%			التطور و الازدهار يخدم واقع الشغل .	01	03.84%
			يفيد في زيادة الإنتاج و ينعكس هذا على الاقتصاد الإقليمي و بالتالي تطوير البلاد .	02	40%						المستوى التعليمي الجيد والعلم يحققان الازدهار .	06	23.07%
						يساعد هذا التوافق في تعميق الخبرة المهنية والتكامل الوظيفي يحقق التنمية .	02	18.18%			تحدث موائمة بين مخرجات التعليم و سوق العمل .	05	19.23%
											إتقان العمل وكسب المهارات	02	07.69%
			دون إجابة .	00	00						إعطاء الدافع القوي للعمل وبالتالي تنمية الذات و المؤسسة .	01	03.84%
						دون إجابة .	00	00			دون إجابة .	10	38.46%
	11	78.57%	المجموع	05	100%	المجموع	11	100 %			المجموع	26	100%
لا	00	00							02	06.25%			
دون إجابة	03	21.42%							04	12.50%			
المجموع	14	100%							32	100%			

المصدر : هذه الدراسة (س29 من استمارة البحث).

FOR AUTHOR USE ONLY

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة 25 . 81 % من أفراد العينة في قطاع الخدمات يرون بأن التوافق بين مستوى التعليم المدرسي ووظائف الشغل يحقق التنمية ، فالمستوى التعليمي الجيد والعلم يحققان الازدهار وهذا ما أجابت به نسبة 07 . 23 % ، إلى جانب أن هذا التوافق يحدث موائمة بين مخرجات التعليم و سوق العمل وهذا ما أجابت به نسبة 19.23 % ، كذلك يدفع إلى إتقان العمل وكسب المهارات وإعطاء الدافع القوي للعمل وبالتالي تحقيق التطور والازدهار الذي يخدم واقع الشغل، يأتي في المرتبة الثانية أفراد القطاع الإنتاجي بنسبة 57. 78% ، إذ يؤيدون الرأي السابق ويرون بأن التوافق بين التخصص الدراسي والمهني يحقق التنمية البشرية و الاقتصادية وهذا ما أجابت به نسبة 45 . 45 % من أفراد هذا القطاع إضافة إلى أن هذا التوافق يساعد على تحقيق الذات و هذا ما صرحت به نسبة 36.36% من أفراد هذا القطاع ، أما فيما يخص القطاع الإداري فنسبة 66 . 41 % من أفراد هذا القطاع تدعم الرأي السابق ويضيفون بأن التوافق بين المستوى الدراسي ووظائف الشغل يؤثر إيجابا على مرد ودية المؤسسة من حيث دقة العمل وسرعة التنفيذ وهذا ما أجابت به نسبة 60 % من أفراد هذا القطاع إلى جانب زيادة الإنتاج وبالتالي ينعكس ذلك على الاقتصاد الإقليمي و يؤدي ذلك لتطوير البلاد و هذا ما صرحت به نسبة 40 % من أفراد هذا القطاع ، فيما يخص الذين أجابوا بالنفي فكانت نسبهم صغيرة إذ نسجل نسبة 25% في القطاع الإداري و نسبة 06.25% في قطاع الخدمات .

FOR AUTHOR USE ONLY

نستنتج بأن أغلب أفراد العينة يرون بأنه هناك علاقة بين التوافق في المستوى الدراسي ووظائف الشغل وتحقيق التنمية على مستوى المؤسسة و ينعكس ذلك على الاقتصاد الإقليمي من حيث زيادة الإنتاجية و تحقيق الرفاهية الاجتماعية إضافة لتحقيق التنمية البشرية و الاقتصادية ، كما يساعد هذا التوافق في تعميق الخبرة المهنية والتكامل الوظيفي و بالتالي إحداث موائمة بين مخرجات التعليم المدرسي و سوق العمل .

الخلاصة :

على مستوى هذا الفصل تمت محاولة رصد نوعية العلاقة الموجودة بين المتغير المستقل في هذه الدراسة المتجسد في التعليم المدرسي بمتغيراته المختلفة و المتغير التابع الذي تجسد في التنمية على مستوى الإقليم و أهم مؤشراتها مسألة التوافق بين المستوى الدراسي لمخرجات التعليم المدرسي و يمثلهم خريجو المستوى النهائي من التعليم الثانوي و وظائف الشغل في سوق العمل ، حيث تناولنا في البداية لمحة نظرية عن دور التعليم في التنمية الإقليمية من العناصر التالية:

1 _ دور التعليم في التنمية الاقتصادية الإقليمية .

2 – علاقة التعليم بالعمالة على المستوي الإقليمي .

3 _ العمالة الإقليمية وبنا التدريب .

4 _ تأثير بنا التعليم بإقليم ولاية قالمة .

في المبحث الثاني تناولنا واقع التعليم المدرسي و التنمية الإقليمية بولاية قالمة من خلال العناصر التالية :

1– الوضعية الحالية .

2– أهم المشاكل التي يمر بها قطاع التربية بإقليم ولاية قالمة .

3–تقييم لواقع التعليم المدرسي بالإقليم .

فيما يخص العنصر الرابع فكان عبارة عن محاولة للإجابة عن الفرضية الأولى في الدراسة حول مسألة التوافق بين مستوى التعليم المدرسي و طبيعة التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل و شملت النقاط التالية :

7– كيفية الحصول على منصب العمل بالمؤسسة في سوق العمل .

8– ماذا يشترط المنصب الذي يشغله طالب العمل .

9– مدى تحصل العامل على تكوين أو تربص بعد الالتحاق بالمؤسسة .

10– علاقة الشعبة الدراسية المتحصل عليها بنوعية العمل الممارس .

11– مدى مساعدة البرامج الدراسية المتلقات في العمل .

FOR AUTHOR USE ONLY

12- طبيعة الوظيفة التي تتماشى أكثر مع المستوى النهائي من التعليم الثانوي .

أما العنصر الخامس فقد تناول مسألة تنوع مستويات التعليم المدرسي و علاقتها بزيادة الإنتاجية ، حيث احتوى على النقاط التالية :

1- القطاع الاقتصادي الأكثر امتصاصا لذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي .

2- علاقة تنوع المستويات الدراسية في المؤسسة بزيادة إنتاجيتها .

أما المسألة الأخيرة و المتعلقة بالتوافق بين مستوى التعليم المدرسي و سوق العمل و مدى تحقيقه للتنمية الإقليمية فقد احتوت النقاط التالية :

1- علاقة توفر الوظائف لمختلف المستويات الدراسية بإنقاص مشكل التشغيل .

2- أهم الأسباب التي تساعد على التوازن بين العرض و الطلب على العمل .

3- موافقة الاختصاص المهني بالمؤسسة لمختلف المستويات الدراسية ومدى تحقيقه للإنتاجية .

4- مدى تأثير المستوى الدراسي في العملية الإنتاجية للمؤسسة .

5- طبيعة الحلول المقترحة للقضاء على أزمة التشغيل في البلاد .

6- مدى مسايرة التخصص الدراسي لتطور واقع الشغل .

7- علاقة التوافق بين المستوى الدراسي و وظائف الشغل بمدى تحقيق التنمية الإقليمية .

FOR AUTHOR USE ONLY

نتـــائـج الـدراسـة

أولا: اختبار الفرضيات.

ثانيا: نـتائـج أخرى كشفتها الدراسة.

ثالثا: منـاقشة النتائـج.

رابعا : الاقتراحات.

الخـاتمـة.

FOR AUTHOR USE ONLY

تمهيد

في أي بحث علمي يعود الباحث في نهاية بحثه، إلى تساؤلات الإشكالية التي طرحها في البداية و إلى الفرضيات التي صاغها و حاول الإجابة عنهما؛ من خلال عدة أطر و باستعمال عدة أدوات و أساليب ليقف على مدى صدقها من كذبها في ضوء النتائج التي توصل إليها بحثه، كي يستطع فيما بعد تعميمها على باقي أفراد المجتمع الذي أجريت عليه الدراسة ، و يقف على جل هذه النتائج من خلال هذا العنصر الأخير من هذه الدراسة.

أولا، اختبار الفرضيات:

حاولت هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات المطروحة في اشكاليتها من خلال ثلاث فرضيات شكلت مسارا التزمنا به حيث كان نص **الفرضية الأولى:**

_ يوجد توافق بين مستوى التعليم المدرسي و طبيعة التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل.

إن هذه الفرضية تحاول التحقق من إمكانية وجود توافق بين المستوى التعليمي لخريجي الثانويات وبين مختلف أنواع الوظائف الموجودة في سوق العمل أو بعبارة أخرى هل محتوى الوظائف الموجودة في سوق العمل يتناسب مع محتوى البرامج للشعب الدراسية لذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي . و عليه فهذه الفرضية تحاول البحث عن الجانب النوعي في العلاقة بين مستوى التعليم المدرسي و الوظائف الموجودة في سوق العمل .

من خلال الفصل الميداني اتضح أن نسبة تحقق الفرضية كان 70.68 % و هي نسبة كبيرة تجعلنا نقر بإمكانية تحقق هذه الفرضية في الميدان ، فأفراد القطاع الإداري يرون بأنه هناك توافق بين مستوى التعليم المدرسي و طبيعة التخصصات المطلوبة في سوق العمل ، أما في قطاع الخدمات فنجد أن جميع أفراد العينة أيدوا هذا الرأي إذ أن هذا القطاع يشترط التكوين في نفس التخصص الوظيفي .

إن مسألة التوافق بين مستوى التعليم المدرسي و طبيعة التخصصات الموجودة في سوق العمل تتوقف على طبيعة القطاع الاقتصادي و ما تتطلبه تخصصاته الوظيفية من مهارات و تقنيات لتسييرها .

FOR AUTHOR USE ONLY

الفرضية الثانية :

التنوع في مستويات التعليم المدرسي يزيد من الإنتاجية في سوق العمل:

إن هذه الفرضية تبحث عن مدى وجود توافق أو تناسب بين تنوع المستويات الدراسية المتلقات في الثانوية و إنتاجية المؤسسات في سوق العمل أو بعبارة أخرى ، أن كثرة المستويات الدراسية في سوق العمل و تنوعها سيثري التخصصات المهنية بالأفكار المنتجة و بالتالي زيادة انتاجية المؤسسات، كما سينعكس ذلك على تنمية الإقليم، فهذه الفرضية تبحث عن الجانب الكمي في العلاقة بين مستوى التعليم المدرسي و الوظائف الموجودة في سوق العمل ، فمن خلال الفصل الميداني يتضح أن هذه الفرضية قد تحققت بنسبة 70.67 % و هي نسبة لا باس بها للإقرار بصدق هذه الفرضية ضمن العوامل المحيطة بمتغيرات هذه الدراسة و ضمن هذه الفرضية تبين أن أهم القطاعات التي تمتص أكثر ذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي هما القطاع الإداري و قطاع الخدمات على اعتبار أن هذين القطاعين يحتويان على تخصصات مهنية متنوعة يمكن أن تناسب هذا المستوى ، كما لا تتطلب مهارات تقنية متخصصة .

الفرضية الثالثة :

- **إن التوافق بين مستوى التعليم المدرسي و التخصصات المهنية في سوق العمل يحقق التنمية الإقليمية.**

إن هذه الفرضية تحاول الإجابة عن ما إذا كان التوافق بين مستوى التعليم المدرسي و عروض العمل الموجودة في سوق العمل سيحقق تنمية على مستوى الإقليم و إلى أي مدى ؟ خصوصا و أن جغرافية الإقليم و خصوصياته الاجتماعية و الاقتصادية تتدخل في تحديد نسبة التنمية في هذا المستوى .

- فمن خلال الفصل الميداني نجد أن هذه الفرضية قد تحققت بنسبة 72.4% و هي نتيجة ايجابية تبرهن على صحة هذه الفرضية فهذا التوافق بين المستوى الدراسي و التخصص المهني في سوق العمل يدفع إلى إتقان العمل وكسب المهارات وإعطاء الدافع القوي للعمل وبالتالي تحقيق التطور والازدهار الذي يخدم واقع الشغل ، فالمستوى التعليمي الجيد والمعرفة العامة يحققان الازدهار و هذا يؤثر إيجابا على مرد ودية المؤسسة من حيث دقة العمل وسرعة التنفيذ إلى جانب تطوير الإنتاج وبالتالي ينعكس ذلك على الاقتصاد الإقليمي .

FOR AUTHOR USE ONLY

إن أغلب أفراد العينة يرون بأنه هناك علاقة بين التوافق في المستوى الدراسي ووظائف الشغل بتحقيق التنمية على مستوى المؤسسة و ينعكس ذلك على الاقتصاد الإقليمي من حيث زيادة الإنتاجية و تحقيق الرفاهية الاجتماعية .

ثانيا، نتائج أخرى كشفتها الدراسة :

– أغلب التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل تشترط تكوينا معينا للتكيف مع الوضع المهني ، فقطاع الخدمات يشترط تكوين في الاختصاصات التي يحتويها وبالتالي وجب أن يكون هناك جانب معرفي معين محقق لدى المترشحين للتخصصات المهنية الموجودة على مستوى هذا القطاع .

– القطاع الإنتاجي مثل قطاع الخدمات يشترط المستوى الدراسي والتكوين .

– القيام بتكوين في نفس التخصص المهني أثناء الحصول على المهنة من شأنه إحداث توافق بين العامل و المهنة التي يشغلها .

– بعض التخصصات المهنية لها ما يتوافق معها في الثانوية من شعب دراسية تحوي الأرضية النظرية لهذه التخصصات كالمهن الإدارية مثلا أو التخصصات الخدمية مثل التي نجدها في المستشفيات ، لكن التخصصات المهنية كالتي توجد في القطاع الإنتاجي تتطلب إلى جانب المستوى الدراسي تكوينا متخصصا نظرا لما تتطلبه من معارف تقنية متخصصة لا تدرس بشكل تفصيلي في الثانويات العامة .

– القطاع الإنتاجي لا يشترط في أغلب الحالات مستويات معرفية مرتفعة بل فقط التحكم في الجانب التقني فيما يخص سير العمل إضافة إلى تكوين ليس بالطويل في الاختصاصات المهنية الموجودة عل مستوى المؤسسات الاقتصادية .

FOR AUTHOR USE ONLY

– أهم القطاعات التي تمتص أكثر ذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي هما القطاع الإداري و قطاع الخدمات على اعتبار أن هذين القطاعين يحتويان على تخصصات مهنية متنوعة يمكن أن تناسب هذا المستوى ، كما لا تتطلب مهارات تقنية متخصصة

– تعدد المناصب في المؤسسة الواحدة لا يعني أنها تتناسب كلها مع الشعب الدراسية الموجودة في الثانوية، فأغلب الذين يعملون في المؤسسات الاستشفائية مثلا خصوصا الأطباء والممرضون هم من خرجي الشعب العلمية أو الذين تكونوا في الاختصاص الشبه طبي أو مهنة الطب وعليه فمن الطبيعي أن يحدث توافق.

– القطاع الإنتاجي يحتاج إلى التنويع في المستويات الدراسية ليحدث هناك توافق بين ما هو نظري وبين ما هو تطبيقي وبالتالي تتحقق الزيادة في إنتاجية المؤسسة.

– هناك علاقة بين توفر الوظائف لمختلف المستويات الدراسية ومشكل التشغيل، إذ يؤدي ذلك إلى الزيادة في إنتاجية المؤسسة من جهة و من جهة أخرى زيادة فرص الحصول على عمل و بالتالي المساهمة في إنقاص مشكل التشغيل.

– إن القطاع الإداري وقطاع الخدمات من القطاعات الحساسة والتي تعاني مشكل التوفيق بين طالبي العمل والتخصصات المهنية الموجودة بها، إذ تضع مقاييس محددة و صارمة عند التوظيف ، لكن مع التطورات الحاصلة على المستوى الإقليمي، مثل ولاية قالمة مثلا ظهرت تطورات على مستوى البنى التحتية للقطاعات الصحية و المستشفيات والتي خضعت لتغيرات وظيفية و إنشاء تخصصات مهنية جديدة فإن ذلك سيؤدي حتما إلى خلق مناصب شاغرة تناسب مختلف المستويات الدراسية وبالتالي يؤدي هذا حتما إلى إنقاص مشكل التشغيل على مستوى الإقليم ، كما ستكون هناك حلول في المستقبل القريب خصوصا مع التغيرات السريعة الحاصلة في سوق العمل .

FOR AUTHOR USE ONLY

- إن حسن تنظيم الجانب الاقتصادي و إعداد دراسات حول سوق العمل من طرف الدولة من بين الأسباب التي تساعد على إيجاد صيغة للتوازن بين العرض و الطلب في ميدان التشغيل .

– لكي يكون التعليم أداة للإنتاج وجب إتباع سياسة تخطيط للتعليم متوافقة مع احتياجات سوق العمل ، - مع مراعاة إمكانات البلد ونوعية البرامج التنموية المطلوبة .

- العلاقة بين توفر الوظائف لمختلف المستويات الدراسية وإنقاص مشكل التشغيل تتمثل في إنقاص ظاهرة البطالة ، كما أن العمل يتطلب توفر وتنوع المستويات الدراسية في المؤسسة الواحدة لتحقيق الإنتاجية .
- أهم الأسباب المساعدة على التوازن بين العروض والطلب على العمل هي الاختلاف أو التنوع في المستويات الدراسية إضافة إلى وجود هيئات وسطية بين المؤسسات المستخدمة وطالبي الشغل ، كذلك

المصداقية في مسابقات التوظيف والمراقبة ، أيضا حسن تنظيم الجانب الاقتصادي و إعداد دراسات حول سوق العمل من طرف الدولة .

- التوافق بين الاختصاص المهني و مختلف المستويات الدراسية يزيد من إنتاجية المؤسسة ، يدفع إلى إتقان العمل وكسب المهارات وإعطاء الدافع القوي للعمل وبالتالي تحقيق التطور والازدهار الذي يخدم واقع الشغل ، فالمستوى التعليمي الجيد والعلم يحققان الازدهار و هذا يؤثر إيجابا على مرد ودية المؤسسة من حيث دقة العمل وسرعة التنفيذ إلى جانب تطوير الإنتاج وبالتالي ينعكس ذلك على الاقتصاد الإقليمي .

- البرامج الدراسية هي أوسع وأشمل إذ تحتوي على معارف نظرية لمختلف المهن وبالتالي لا تستطيع التركيز على مهنة دون أخرى ، فهي تعطي إذا نضرة موجزة مختصرة على واقع العمل دون التفصيل وعلى التلاميذ بعد إكمالهم الدراسة الثانوية التوجه للتكوين في أحد الاختصاصات المهنية قبل الالتحاق بسوق العمل فهذا يساعد على التكيف أكثر مع الواقع المهني.

- - تنوع المستويات الدراسية يزيد من قدرة العامل وبالتالي زيادة الإنتاجية من خلال الرفع من المر دودية في المؤسسة .

- الحلول الاقتصادية هي أغلب الحلول المقترحة للقضاء على أزمة التشغيل التي تعتبر في أساسها ذات طبيعة اقتصادية وتتأثر بالتغيرات الحاصلة على البناء الاقتصادي للبلاد .

FOR AUTHOR USE ONLY

ثالثا، مناقشـة النتائـج:

بهذا نكون قد توصلنا من خلال عرض أهم النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة؛ إلى إجابات على أسئلة الإشكالية و فرضيات البحث، و كذا إلى بعض النتائج الأخرى التي أظهرتها الدراسة الميدانية .

حيث توصلنا إلى استنتاج هام مفاده أن التعليم باعتباره مدخلا للتنمية ارتبط ارتباطا مباشرا بحاجات المجتمع ومطالبه المختلفة وأصبح عملية استثمار اقتصادي في الموارد البشرية وهو من المجالات المهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– وجب إعداد القوى البشرية اللازمة والمدربة للنهوض بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية وتزويدها بالمعارف والمهارات والقيم و يكون ذلك عبر إصلاح نظم التعليم و ربطها باحتياجات سوق العمل فهذا من شأنه تحقيق التنمية.

– إن مسألة التوافق بين مخرجات العملية التعليمية و سوق العمل مرهون بعدة مطالب و شروط منها ما يتعلق بالنظر في محتوى البرامج الدراسية و جعلها أكثر قربا من الجانب العملي الميداني و منها ما يتعلق بجانب الخبرة المهنية للعامل و منها ما يتعلق بالعرض و الطلب في سوق العمل من حيث عدد طالبي العمل و عدد التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل ، إن كل هذه النقاط تعتبر كمؤشرات لمدى تحقيق التعليم المدرسي للتنمية الإقليمية و هذا ما أثبتته الدراسة الميدانية .

FOR AUTHOR USE ONLY

- **رابعا، الاقتراحات** :

من خلال هذه المحاور التي اشتملتها هذه الدراسة ، يمكن تقديم عدد من المقترحات لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم المدرسي ومتطلبات سوق العمل و بالتالي تحقيق التنمية الإقليمية :

- ♣ تركيز المؤسسات التعليمية على بحوث احتمالات التغير وتوقعاته، مثل تغير السكان، الأوضاع الاقتصادية، التغيرات المجتمعية، التغيرات في مجال الصناعة والتقنية وأخذ ذلك في الاعتبار.
- ♣ تكثيف الاستثمار الرشيد في التعليم المدرسي وتشجيع المبادرات الرامية إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة
- ♣ العناية بالتعليم التقني والمهني لإعداد أطر متخصصة ومؤهلة، تستجيب لمتطلبات مجتمع المعرفة.
- ♣ التوسع في ربط المدارس والمكتبات والمؤسسات البحثية العربية إلكترونياً، وتحقيق التواصل الفعال لها مع

مثيلاتها، على المستويين الإقليمي والعالمي.

♣ الاستثمار في البحث العلمي، عبر منح الحوافز والمزايا المادية والمعنوية.

♣ الالتزام بأسلوب التخطيط الاستراتيجي الذي يهتم بوضع التصورات المستقبلية والاستعداد لمعالجة المشكلات المتوقعة وتنمية القدرة على التصدي لها، وإيجاد الحلول لها، والتنبؤ بآثارها والانعكاسات الناتجة عنها.

♣ مراجعة البرامج التربوية ومناهجها وتحسينها وتطويرها؛ لتصبح أكثر التصاقاً بحاجات التلاميذ ولتسهم في تنمية مهاراتهم وتنمية قدراتهم الإبداعية الابتكارية وتقوية ثقتهم بأنفسهم وإعدادهم للعمل المنتج وفق احتياجات سوق العمل.

♣ تفعيل الحوار وتعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات التعليمية والجهات ذات الاختصاص بسوق العمل وذلك لوضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات التي تحقق التكامل وتخدم مطالب التنمية وتساعد في استحداث التخصصات المطلوبة وتطوير البرامج والمناهج التعليمية.

♣ مراجعة المؤسسات التربوية للتخصصات والبرامج والمناهج التعليمية التي تقدمها مراجعة دورية في ضوء رؤية مستقبلية للحاجات التنموية ومطالب سوق العمل.

♣ التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم المدرسي بحاجة العمل في عملية مستمرة وتحقيق التكامل بينهما،وذلك من خلال تدريب القوى البشرية بعد تأهيلها، ومن ثم تكامل الإعداد والتدريب كوظيفة رئيسة لمؤسسات التعليم المدرسي في ظل مفهوم التربية المستمرة.

♣ الأخذ بمنهج إدارة الجودة الشاملة في إدارة مؤسسات التعليم المدرسي ومن ثم تحقيق رفع كفاءة الأداء بهذه المؤسسات والقيام بوظائفها (إعداد القوى البشرية، التنشيط الثقافي والفكري العام) بصورة مرضية.

♣ دعم التخصصات الحديثة التي تحقق التوافق بين التعليم وحاجات المجتمع ممثلا في قطاعات الأعمال والمؤسسات الإنتاجية، وتبني نظام تقديم برامج تعليمية مشتركة مع المدارس المتخصصة المتميزة بالخارج من أجل منح درجات علمية مشتركة، وبما يكفل الجودة والتميز .

FOR AUTHOR USE ONLY

الخاتمة :

إن تزايد الطلب على اليد العاملة قد دفع بصانعي السياسات الإقليمية إلى اعتبار التعليم واحدا من القطاعات الهامة للخدمة ينبغي توفيره بغض النظر عن احتياجات القوى العاملة، وقد ساعد تطور هذه الخدمات على تغيير بنية المهارات في احتياطي القوى العاملة الإقليمية وعلى إقامة توازن جديد ، إما بتشجيع استحداث الوظائف الجديدة أو بتشجيع التنقل و الهجرة بين الأقاليم .

إن البحث عن توازن أكبر بين التعليم والعمالة كان الموجه في بعض البلدان في صياغة خطط التعليم ، الذي يحتل مكانا صغيرا نسبيا في التخطيط الإقليمي، فالإقليم يشكل إطارا للتخطيط والإدارة أنسب من الوطن ككل ذا خصائص اجتماعية و اقتصادية وسمات أبرز مع أنها ليست بالضرورة أشد تجانسا ، كما أن تقاليده الثقافية أقرب إلى وحدة الشكل و نظامه الإداري أقل تعقيد و تكييفه أيسر منالا و هو أفضل من المستويين المركزي أو المحلي ، لتكامل التدابير المتخذة في مختلف القطاعات الاجتماعية ، ولتعديل العرض في مجال التعليم و تكييفه ليلائم ما للوسط المحلي من احتياجات اقتصادية وجب إذا النظر في مسألة الموافقة بين المستوى التعليمي و الاختصاصات المهنية الموجودة في سوق العمل ومدى تحقيق ذلك للتنمية الإقليمية مع أن الاتجاه إلى أقلمة التعليم يصطدم بعوائق مختلفة منها:

FOR AUTHOR USE ONLY

- عدد المعايير المستخدمة لتحديد الإقليم وعدم وضوح تعريفه في بعض البلدان
- دوام لمركزية قوية في بعض البلدان
- الخوف من أن تهدد النزعات الإقليمية وحدة الأمم والتشجيع على ثقافة معاكسة عدائية للثقافة الوطنية
- المشكلات التي تحد من قدرة التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية كالبطالة . سوء توزيع العمالة و الدخول . ضعف الإنتاجية للموارد التعليمية . الأمية الثقافية مقابل المعلوماتية .

إن كل هذا يدفع للبحث عن السبل الكفيلة بتحقيق الموائمة بين مخرجات العملية التعليمية و متطلبات سوق العمل من حيث محتوى البرامج الدراسية و جعلها أكثر قربا من الجانب العملي الميداني و منها ما يتعلق بجانب الخبرة المهنية للعامل و منها ما يتعلق بالعرض و الطلب في سوق العمل من حيث عدد طالبي العمل و عدد التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل ، إن كل هذه النقاط تعتبر كمؤشرات لمدى تحقيق التعليم المدرسي للتنمية الإقليمية و لهذا

ركزت عليها هذه الدراسة وفق خطة تضمنت جانب نظري عالج في بدايته الجانب المفهمي و الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ، إلى جانب عرض المعالجة المنهجية ، مع تقديم لأهم الاتجاهات النظرية المفسرة للتعليم والتنمية مع إعطاء لمحة عن واقع التعليم المدرسي في الجزائر ، أما الفصل الميداني فقد أعطى في الأول أرضية نظرية حول دور التعليم في التنمية الإقليمية ،إلى جانب لمحة موجزة عن واقع التعليم المدرسي و التنمية الإقليمية بولاية قالمة من خلال الوضعية الحالية للتعليم بالولاية ، أهم المشاكل التي يمر بها قطاع التربية و تقييم لواقع التعليم المدرسي بالإقليم ، بعدها يأتي عرض للبيانات الميدانية بالتحليل و التفسير و التي تمحورت حول فرضيات الدراسة التي اختبرت إحدى مؤشرات التنمية الإقليمية و تمثلت في مسألة التوافق بين المستوى الدراسي لذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي والتخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل من الناحية الكيفية و الكمية و محاولة الإجابة عليها واستخلاص نتائج الدراسة والإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة الذي تم طرحه وذلك لرسم ملامح واقع التعليم المدرسي و التنمية الإقليمية في الجزائر مع العلم أن خدمات التعليم في الاقتصاد الإقليمي على نوعين :

- توفير الكفاءات على مختلف مستويات الأفراد الذين يلتحقون بسوق العمل الإقليمية أو ربما لا يلتحقون به
- إن التعليم دوره يتمثل في إعداد الأفراد لأعمال تتفق مع معرفتهم وقدراتهم
- إن المستوى الدراسي يعد من أهم العوامل في حركات الهجرة بين الأقاليم و هذا طبعا يؤثر في البني الاقتصادية لسوق العمل
- بالنسبة لعنصر العمالة ، تحتاج سياسات التعليم الإقليمية إلى أن تكون عملية على نحو معقول ، إن كان لها أن تصيب أهدافها الاجتماعية و الاقتصادية ، فليس الواقع الاقتصادي هو الدافع الوحيد لتقديم خدمة التعليم ، إذن لا ترتبط العمالة بالإنتاج وحسب بل تعتبر وسيلة تمكن من الإسهام في توزيع الناتج الاجتماعي ويعطي البعد الإقليمي هذه النظرة شكلا ملموسا .

FOR AUTHOR USE ONLY

- قائمة المراجع المعتمدة في الدراسة

أولا ، الموسوعات والقواميس:

1- علي بن هادية وآخرون : **القاموس الجديد للطلاب . معجم عربي مدرسي ألفبائي** ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، ط 7 ، 1991 .

2- عبد الهادي الجوهري: **قاموس علم الاجتماع** ، ط 3، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1998 .

3- محمد عاطف غيث : **قاموس علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1989 .

4- فؤاد أفرام البستاني : **منجد الطلاب** ، بيروت ط 3 ، 1956 .

ثانيا ، المراجع باللغة العربية :

1 – أحمد سليمان المشوخي ، **تقنيات ومناهج البحث العلمي** ، منشأة المعرف ودار الفكر العربي ، مصر ، 2000 .

2 – إسماعيل حسين عبد الباري ، **أبعاد التنمية** ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، 1982 .

3 – إبراهيم رماني : **مرايا وشظايا، مقالات في الفكر والسياسة والأدب**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002 .

4 – إحسان محمد الحسن : **الأسس العملية لمناهج البحث الاجتماعي** ، دار الطليعة ، بيروت ، ط 2 ، مارس 1986.

5 – إسماعيل قيرة و علي غربي : **في سوسيولوجيا التنمية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001 .

6 – إيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، ترجمة محمد حسين غلوم، عالم المعرفة الصادرة عن .المجلس الوطني للثقافة الآداب، الكويت، 1999 .

7 – بوفلجة غياث ، **التربية والتكوين في الجزائر** ، ط1 ، دار الغرب، وهران ، 2002 .

8 – بشير صالح الرشيدي ، **مناهج البحث التربوي** ، ط1 ، دار الكتاب الحديث ، الكويت ، 2000 .

FOR AUTHOR USE ONLY

9 – حسن المنسي : **منهج البحث التربوي** ، ط1 ، دار الكندي ، الأردن ، 1999 ،

10 – حسن بركة ، **أبعاد الأزمة في الجزائر** ، المنطلقات – الانعكاسات – النتائج ، ط 1 ، دار الأمة ، الجزائر ،1997 .

11 – حسن محمد حسان ، **التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق** ، دار النهضة العربية ، لبنان ،1993 .

12 – حسين عبد الحميد رشوان ، **التربية والمجتمع -دراسة في علم اجتماع التربية** ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، 2002 .

13 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان : **علم الإجتماع و مناهج البحث العلمي**، ط7،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،1997 .

14 – حمدي علي أحمد ، **مقدمة في علم اجتماع التربية** ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1995.

15 – حلمي محمد فؤاد ، عبد الرحمن صالح عبد الله : **المرشد في كتاب الأبحاث** ، دار الشروق ، جدة ، ط 4 ، 1983.

16 – رابح كعباش، **سوسيولوجيا التنمية** ، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة ، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2006 .

17 – رابح تركي عمامرة ، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية** ، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر ، الجزائر ، 1981 .

18 – سيد عبد العاطي وآخرون ، **نظرية علم الاجتماع – الاتجاهات الحديثة والمعاصرة** - دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2004 .

19 – سيد علي شتا، المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1997 .

20 – سعيد ناصف، **محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية و تنفيذها**، نماذج الدراسات وبحوث ميدانية . مكتبة زهراء الشرق ، مصر ، 1997 .

FOR AUTHOR USE ONLY

21- السيد سلامة الخميسي ، **التربية والمدرسة والمعلم ، قراءة اجتماعية ثقافية** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2000 .

22- السيد سلامة الخميسي : **دراسات في التربية العربية وقضايا بالمجتمع العربي** ، ط 1 ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 50 .

23 – السيد محمد بدوي : **مبادئ علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1986 .

24- السيد محمد بدوي : **في علم الاجتماع الاقتصادي** ، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية ، 1986 .

25 – شبل بدران ، **التعليم والبطالة** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 2002 .

26- شبل بدران ، أحمد فاروق محفوظ ، **أسس التربية** ، **الطبعة الأولى**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1993 .

27 – علي السيد الشخيبي : **علم اجتماع التربية المعاصر**، ط1 ، دار الفكر العربي، مصر، 2002.

28 – عبد الحافظ سلامة ، الوسائل التعليمية والمنهج ، ط1 ، الدار الفكر، عمان ، 2000 .

29 – عبد القادر جغلول ، **تاريخ الجزائر الحديث**، ط3 ، دار الحداثة وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1983 .

30 – عبد الناصر رشاد : التعليم والتنمية الشاملة ، دراسة في النموذج الكوري، دار العربي ، بيروت ، 1988 .

31 – عبد المعطي محمد عساف وآخرون ، **التطورات المنهجية وعملية البحث العلمي** ، ط 1 ، دار وائل ، عمان ، 2002 .

32 – عبد الرحمن بن سالم ، **المرجع في التشريع المدرسي** ، ط 3 ، المكتبة الوطنية ودار الهدى ، الجزائر ، 2000 .

33 – عبد الرحمن سلامة ابن الدوامة، **التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية**، الشركة الوطنية للنشر و مكتبة الشعب ، الجزائر ،1981 .

FOR AUTHOR USE ONLY

34- عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم اجتماع المدرسة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001 .

35 - عمار بوحوش ومحمد ذنيبات ، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** ، ط2 ، د م ج ، الجزائر ، 1992 .

36 - عبد الرحيم تمام أبو كريشة ، **دراسات في علم اجتماع التنمية** ، المكتب الجامعي الحديث ، ط1 ، الإسكندرية ، 2003 .

37- عبد المجيد سويلم : **مشكلات الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل في فلسطين** ، مديرية التخطيط والسياسات في وزارة العمل الفلسطينية ، ب ت .

38 - علي الكاشف : **التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا** ، د. ط ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1985 .

39 - غسان بدر الدين : **جدلية التنمية والتخلف**، المؤسسة الجامعية للدراسات ، ط.1 بيروت ، 2002

40 - فكتور بله وآخرون ، **التعليم الأساسي في الوطن العربي** ، آفاق جديدة ، مراجعة منذر المصري ، ط 1 ، دار الفرس للنشر ، ومؤسسة عبد الحميد شومان ، الأردن ،2002 .

41 - فاروق شوقي البويهي ، **التخطيط التعليمي ، عملياته ، مداخله** ، دار القباء القاهرة ، 2001 .

42 - فوزي غرايبية وآخرون ، **أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية** ، ط3 ، دار وائل للنشر ، الأردن ،2002 .

43 - فاروق عبده فليه ، **اقتصاديات التعليم** ، مبادئ راسخة و اتجاهات حديثة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، ط 2 ، عمان ، الأردن ، 2007 .

44 - محمد محمود الخوالدة ، **مقدمة في التربية** ، دار المسيرة ، ط 1 ، عمان ، الأردن ، 2003

45 - محمد على حافظ ، **التخطيط للتربية والتعليم** ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الأنباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، 1965 .

46 - محمد عبد العزيز عجمية والدكتورة إيمان عطية ناصف : **التنمية الاقتصادية** ، دراسات نظرية و تطبيقية، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية 2003.

FOR AUTHOR USE ONLY

47 – مصطفى زايد : **التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر، 1962 – 1980** ، د م ج، الجزائر، 1986 .

48 – منير مرسي سرحان ، **في اجتماعيات التربية** ، ط3 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981 .

49 – منال طلعت محمود ، **التنمية والمجتمع** ، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية ، المكتب الجامعي الحديث ، الأزاريطية الإسكندرية ، 2001 .

50 – محمد صبري فؤاد النمر ، **التفكير العلمي والتفكير النقدي في بحوث الخدمة الاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، 2003 .

51 – نبيل السمالوطي ، علم اجتماع التنمية – دراسة في اجتماعيات العالم الثالث – دار النهضة العربية، بيروت ، د س .

52– صلاح الدين شروخ : **علم الاجتماع التربوي** ، د ط ، دار العلوم والنشر والتوزيع . د . بلد ، 2004

53– طلال البابا : **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث** ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، ط 3 ، 1986 .

54 – موريس أنجرس ، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** ، تدريبات علمية ، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرين ، الجزائر ، دار القصبة للنشر ،2004 .

55 – محمد الجوهري ، **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث** .

FOR AUTHOR USE ONLY

ثالثا، المراجع باللغة الأجنبية :.

1) A . danieli , Vocational studies in friuli- venizia giulia , OECD , 1977, mimeographed document .

2) Nadji safir, essais d'analyse sociologique : tome 1 , culture et développement, o.p.u.e.n.a.l , Alger, 1985 .

3) Nicole Berthier : Les Technique D'enquête, Méthodes ET EXERCICES Corrigés ; Edition Armand colin, Paris ; France, 1998,

4) R , Ritter, problems , methods and results of regional educational research and educational planning in Bavaria ,OECD, 1977(mimeograph)

رابعا، الإصدارات :

1- نخبة من أساتذة الجامعات العربية : **دراسات في المجتمع العربي** ، الطبعة الأولى ، اتحاد الجامعات العربية الأمانة العامة ، عمان ، 1985 .

2- مكتب التربية العربي لدول الخليج : **التربية و التنمية الإقليمية**، مكتب التربية العربي لدول الخليج ،1984 .

خامسا، المذكرات والرسائل الجامعية :

1 – أحلام مرابط ، **واقع المنظومة التربوية الجزائرية** – دراسة ميدانية بالمؤسسات التربوية ببسكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2004-2005 .

2 – علي براجل ، **إصلاح التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية بين سنة 1962 / 1984** ، دراسة نظرية ميدانية للتحضير لرسالة الماجستير في علوم التربية ، معهد علم النفس وعلوم التربية ، جامعة الجزائر ، 1990 / 1991 .

3 – عبد الباسط هويدي ، **المنظومة التربوية الجزائرية والتنمية**: دراسة ميدانية على مؤسسات التربية بمدينة بسكرة لنيل شهادة الماجيستير في علم اجتماع التنمية ، معهد علم الاجتماع ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005 -2006 .

4 – لوغرت أحمد ، **التعليم الثانوي في الجزائر ومبررات إصلاحه** ، دراسة نظرية تحليلية لنيل شهادة الماجستير ، فرع علوم التربية بمعهد علم النفس وعلوم التربية ، بوزريعة . الجزائر ، (1994 . 1995) .

FOR AUTHOR USE ONLY

سادسا، المقالات والجرائد والمجلات :

1- أحمد منير نجار : **التعليم و أثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية** ، مجلة دراسات عربية ، العدد 10 لعام 1980 .

2 – محمد بومخلوف ، **إشكالية التنمية** . محاولة سوسيولوجي لإيجاد إطار جديد للتحليل في بلدان النامية ، مجلة نصف شهرية ، مركز البحوث الأنثروبولوجية الاتنوغرافية ، ط 1 ، د بلد 1983 .

3 – سعيد أراق ، **ميثولوجيا الواقع** ، الحوار المتمدن ، محور الفلسفة , علم النفس , وعلم الاجتماع – العدد : 1758 – 08– 12 – 2006 .

سابعا، الدساتير والمواثيق :

1 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جبهة التحرير الوطني ، **دستور 1976** ، الفصل الرابع :الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن .

2 – جبهة التحرير الوطني ، الميثاق الوطني 1976 ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

ثامنا ، مواقع الانترنيت :

FOR AUTHOR USE ONLY

http://www.marefa.org/index.php .

http://ar.wikipedia.org/wiki .

http://www.pfln.org.dz/arabe/Page7.htm .

http:// WWW.INFPE.EDU.DZ/PUBLICATION/PIVATE/ADMINISTRATION%20

http://www.meducation.edu.dz/menarab /sys_educ/structure.htm.

http://www.hs.gov.sa/~hsgovs/index.php?Show=News&id.

http://www.meducation.edu.dz/francais/congre/congre/enseig_second.htm.

http://www.uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag20/www/MG-020.htm.

http://www.e-msjed.com/msjed/site/details.asp?topicid=615

- **http://www.snv.fr.tc/import/enseigenalgerie.htm.**
- **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=125222.**
- **http://www.almarefh.org/news.php?action=show&id=40**
- **http://www.annabaa.org/nbanews/71/223.htm.**
- **http://nesasy.org/content/view/7973/86/.**

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

http://www.bab.com/articles/full_article.cfm?id=6961

تاسعا : مؤتمرات و ندوات :

1– ندوة حول "**واقع الطفل الجزائري**" بفوروم المجاهد يوم الأربعاء 01 جوان 2005 .

FOR AUTHOR USE ONLY

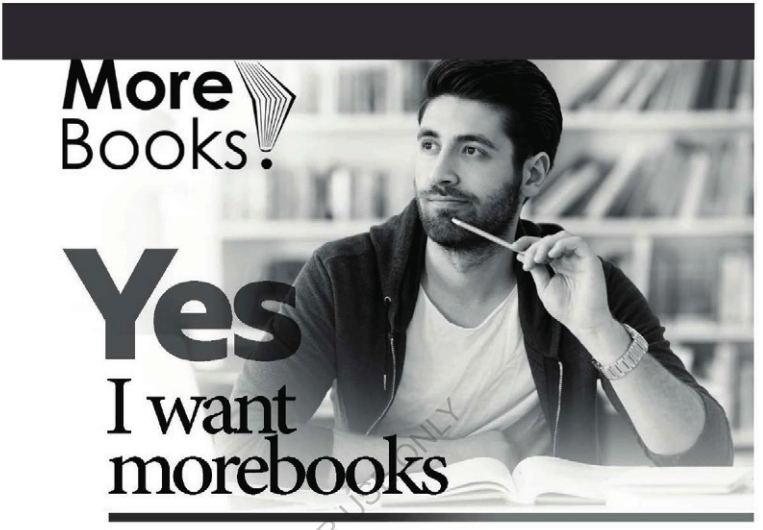

اشتري كتبك سريعا و مباشرة من الأنترنيت, على أسرع متاجر الكتب الالكترونية في العالم
بفضل تقنية الطباعة عند الطلب, فكتبنا صديقة للبيئة

اشتري كتبك على الأنترنيت
www.morebooks.shop

FOR AUTHOR USE ONLY

Kaufen Sie Ihre Bücher schnell und unkompliziert online – auf einer der am schnellsten wachsenden Buchhandelsplattformen weltweit! Dank Print-On-Demand umwelt- und ressourcenschonend produziert.

Bücher schneller online kaufen
www.morebooks.shop

KS OmniScriptum Publishing
Brivibas gatve 197
LV-1039 Riga, Latvia
Telefax: +371 686 204 55

info@omniscriptum.com
www.omniscriptum.com

OMNIScriptum

FOR AUTHOR USE ONLY

FOR AUTHOR USE ONLY

واقع التعليم المدرسي بولاية قالمة و دوره في التنمية الإقليمية

يتمثل دور التعليم في الاقتصاد الإقليمي في توفير الكفاءات على مختلف مستويات الأفراد الذين سوف يلتحقون بسوق
العمل الإقليمية، وهذا بإعدادهم لأعمال تتفق و مستواهم الدراسي وتمكنهم من كسب دخل يساعدهم في تقدمهم الشخصي، وعليه وجب السعي للتوفيق بين مخرجات التعليم و متطلبات سوق العمل ، و على اعتبار أن المستوى النهائي من التعليم الثانوي هو الأقرب لسوق العمل من المستويات الدراسية الأخرى فقد ركزت عليه هذه الدراسة للإجابة على سؤال يفرض نفسه في هذا الميدان و هو : ما مدى مساهمة التعليم المد رسي في تحقيق التنمية الإقليمية ؟ و هذا لتوضيح أثر التعليم المدرسي كمتغير مستقل على التنمية الإقليمية كمتغير تابع، بالإضافة إلى التعرف على واقع التعليم المدرسي في الجزائر بصفة عامة و على مستوى الإقليم بصفة خاصة.

علي بريمة من مواليد سنة 1973 بولاية برج امنايل ولاية بومرداس - الجزائر- متحصل على دكتوراه علوم في علم الاجتماع ، عمل في الميدان القانوني و الاجتماعي و يعمل الآن في الميدان التربوي . مهتم بالبحث في كل ما له علاقة بالتعليم و التنمية..

NOOR PUBLISHING

978-620-0-77479-8